الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة: علوم إقتصادية. تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير.

دراسة أعمال البنك من منظور محاسبي

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" وكالة سيدي لخضر "مستغانم"

مقدمة من طرف الطالب :
طاهري فاروق

تحت إشراف الأستاذ:
بوزيان العجال

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	.....	أستاذ.....	جامعة مستغانم
مقررا	.....	أستاذ.....	جامعة مستغانم
مناقشا	.....	أستاذ.....	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2017/2016

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم ، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد رسول الله، و أشرف المرسلين .

يسرني أن أهدي عملي المتواضع :

- إلى الوالدة و الوالد حفظهما الله.
- إلى أختي و زوجها ، و عائلة بلوزاع.
- إلى أعز صديق سعيدون علي. و جميع عائلته خاصة الأم العزيزة.
- إلى جميع عائلة طاهري ، خاصة ميلود طاهري
- إلى جميع أصدقائي خاصة : بلعوج نذير، طاجين سفيان، عفيف هروال ، يوبي عبد الكريم، خيال عبد الكريم، عفيف شاكر.
- إلى زملائي في الدراسة زمام إسحاق، لوعلة عبد الرزاق، كرازيني خالد ، لعيد سيف الدين.
- إلى جميع من ساعدني و ساهم في هذا العمل من قريب و بعيد.
- إلى طلبة السنة ثانية ماسترتدقيق محاسبي و مراقبة التسيير بجامعة مستغانم.
- إلى جميع الطاقم الإداري ، و طاقم الأساتذة بكلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

كلمة شكر

الحمِد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ، إلى كل من كان سببا في تعليمي و توجيهي و مساعدتي.

كما أشكر الأستاذ المؤطر بوزيان العجال، والأستاذ معروف جمال، الذي ساهم في نجاح هذا العمل.

كما لا أنسى أن أقدم الشكر لمديرة وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسيدي لخضر التي ساعدتني في الجانب التطبيقي طيلة فترة التربص.

الفهرس

إهداء .....
كلمة شكر .....
الفهرس I
-قائمة الأشكال: III
-قائمة الجداول: IV
-قائمة الملاحق: V
مقدمة 1
الفصل الأول: لمحة عن البنوك و النظام البنكي الجزائري. 4
المبحث الأول : مفهوم البنوك 5
المطلب الأول : تعريف البنوك وأهميتها 5
المطلب الثاني : تطور البنوك ونشأتها. 6
المطلب الثالث : أنواع البنوك 7
المطلب الرابع : وظائف البنوك و أهدافها 10
المبحث الثاني: الجهاز البنكي. 15
المطلب الأول: تعريف الجهاز البنكي وأهميته: 15
المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي..... 16
المطلب الثالث: البنوك المركزية..... 17
المطلب الرابع: علاقة البنك المركزي مع البنوك التجارية. 19
المبحث الثالث : النظام البنكي الجزائري : 20
المطلب الأول : مكونات النظام البنكي الجزائري: 20
المطلب الثاني : تطور النظام المصرفي الجزائري : 23
الفصل الثاني: محاسبة البنوك. 29
المبحث الأول: النظام المحاسبي للبنوك: 30
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي:..... 30
المطلب الثاني : خصائص النظام المحاسبي و أهدافه 30
المطلب الثالث:عناصر النظام المحاسبي للبنوك و أركانه..... 34
المطلب الرابع: مبادئ النظام المحاسبي للبنوك: 38
المبحث الثاني: مكانة المحاسبة في البنوك. 40
المطلب الأول: طبيعة المحاسبة في البنوك. 40
المطلب الثاني: أهداف محاسبة البنوك: 42
المطلب الثالث: الدفاتر المحاسبية المستعملة في البنوك 43
المطلب الرابع: مراحل التسجيل المحاسبي في البنوك..... 46
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية في البنوك 48

المطلب الأول: الإثبات المحاسبي لعمليات البنك: 48
المطلب الثاني: أعمال نهاية السنة في البنوك: 77
المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك 83
الفصل الثالث :دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" وكالة سيدي لخضر "مستغانم" .. 86
المبحث الأول: تقديم البنك BADR. 87
المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك BADR 87
المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR : 88
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك BADR: 89
المبحث الثاني:تقديم وكالة BADR بسيدي لخضر- مستغانم. 90
المطلب الأول: تعريف وكالة BADR بسيدي لخضر – مستغانم 90
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة BADR: 90
المبحث الثالث: المحاسبة في الوكالة BADR بسيدي لخضر – مستغانم. 91
المطلب الأول: تعريف قسم المحاسبة بوكالة " BADR". 91
المطلب الثاني: الدفاتر المستخدمة في قسم المحاسبة:..... 91
المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية الخاصة بالوكالة في نهاية السنة. 92
خاتمة: 99
قائمة المراجع:..... 101
ملخص:.....

-قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
1-I	أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري	**8**
2-I	وظائف البنوك	**12**
3-I	النظام المصرفي خلال 1965/1962	**25**
4-I	النظام البنكي الجزائري خلال 70/65	**25**
5-I	النظام البنكي الجزائري خلال 89/70	**26**
6-I	النظام البنكي الجزائري خلال 2001	**27**
1-II	خصائص النظام المحاسبي للبنوك	**33**
2-II	الدورة المحاسبية الخاصة بالطريقة الفرنسية	**35**
3-II	عناصر النظام المحاسبي للبنوك	**38**
4-II	إثبات العمليات بالدفاتر المحاسبية	**48**
1-III	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	**89**
2-III	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR سيدي لخضر	**90**

-قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
1-II	الشكل العام لليومية	**44**
2-II	شكل حساب دفتر الأستاذ	**45**
3-II	شكل ميزان المراجعة	**45**
4-II	جدول المركز المالي	**77**
5-II	حساب الأرباح والخسائر لغاية النشر.	**81**
6-II	توزيع الأرباح و الخسائر في 12/31/ن	**82**
7-II	الميزانية العمومية في 12/31/ن	**82**

-قائمة الملاحق:

- **الملحق رقم (1):** الميزانية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 2013.

مقدمة :

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهمية من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية والأجنبية من جهة ومع التحويلات العميقة التي يشهدها المحيط المالي من جهة أخرى، لأنه تعد بأجرته المختلفة عصب الاقتصاد القومي لأي من دول العالم من خلال ما يباشر من تجمع المدخرات (الودائع) والاستثمار في كل المجالات والقيام بأعمال الوساطة المالية والائتمان بأشكاله المختلفة، إلى غير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لاقتصاد أي بلد في مختلف دول العالم.

ويضاف إلى ذلك الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية ،حيث تستخدم البنوك طرقا عديدة وأساليب متنوعة ومناهج مختلفة وإستراتيجيات ناجحة التي تهدف إلى إيجاد أفضل الاستعمالات للموارد المتاحة لها في ضل القوانين والتنظيمات السائدة والمعمول بها.

ولقد ألقى كل هذا بظلاله على جموع الباحثين والمفكرين في علوم المصارف للبحث عن سبل لمواجهة البنوك لتلك التحديات التي يشهدها العالم المالي بشكل يضمن استمرارها على حلبة المنافسة، لذلك أدلى المحاسبون بمدلولهم في هذا المجال عن طريق أفضل المقومات التي يمكن أن يركز عليها النظام المحاسبي بالبنوك بشكل يمكنه من تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية داخل وخارج البنك وفي نفس الوقت يزيد من مقدرة البنك على:

- تخطيط ورقابة مستويات الإنفاق والتحصيل سواء على الأجل الطويل أو في الأجل القصير.
- إدارة أصول والتزامات البنك بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.
- توفير مؤشرات ناجحة لقياس درجة فعالية نظم الرقابة الداخلية.
- الإفصاح أو الشفافية عن نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك.

ونظرا لكل ما سبق ذكره كان من الضروري تبسيط وتوضيح أهم العمليات البنكية التي يمكن أن يصادف أي متعامل مع البنك طرح إشكالية التالية:

الإشكالية : كيف تتم دراسة أعمال البنك محاسبيا ؟

و من أجل الفهم الجيد لحيثيات الموضوع نورد التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

1 / ما مدى أهمية البنوك في تنمية الاقتصاد ؟

2 / ما هو الدور الذي تلعبه الإدارة في تسيير العمليات البنكية ؟

3 / ما هي الأساليب التي تتبعها إدارة البنوك في تحقيق الأهداف المسطرة ؟

4 / ما المقصود بالنظام المحاسبي للبنوك و ما أهمية المحاسبية المصرفية ؟

5 / ما هي مختلف العمليات البنكية و كيف تتم معالجتها محاسبيا ؟

الفرضيــات:

هناك عدة فرضيات نحاول اقتناءها للوصول إلى إجابة صحيحة ودقيقة على هذه التساؤلات و هي:

1-البنوك هي محرك التنمية الاقتصادية.

2-تعد الإستراتيجيات و السياسات البنكية من أهم الأساليب التي تتبعها البنوك في تحقيق أهدافها.

3-النظام المحاسبي هو الركيزة التي تعتمد عليه البنوك في تسيير عملياتها.

4-يتم الإثبات أو المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية عن طريق أسس و مبادئ متعارف عليها، وتتم من خلال الأقسام الفنية للبنوك.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي أدت بي إلى اختيار هذا الموضوع هي:

- الاهتمام الكبير التي تحظى به البنوك في الآونة الأخيرة.

- العمليات التي تقوم بها البنوك هي كلها عمليات مالية محضة لذا فهي تحتاج إلى نوع خاص من المحاسبة المالية.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في معرفة موارد البنوك وأوجه استثمارها ومختلف العمليات التي تقوم بها والخدمات والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها للعملاء والمجتمع للنشاط الاقتصادي ونجد أن البنوك عند قيامها بهذه الأعمال يجب عليها أن تقوم بتسجيلها في دفاتر وسجلات خاصة بها.

أهداف الدراسة :

تهدف دراسة موضوع محاسبة أعمال البنوك في:

1 - معرفة طبيعة الجهاز المصرفي.

2 - إبراز أهمية النظام المحاسبي للبنوك ومدى كفاءته في تحديد المركز المالي للبنك.

3 - إعداد كافة التقارير المحاسبية السنوية لمعرفة الوضعية المالية للبنك.

4 - استخدام هذه التقارير في تقييم أداء البنوك للتأكد من فعالية النظام المحاسبي في إعطاء صورة دقيقة عن سير الأعمال في أقسام البنك المختلفة.

المنهجيــة :

في إطار هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ذلك لكونه الأنسب من أجل دراسته الإشكالية في مثل هذه المواضيع،حيث قمنا بوصف البنوك والهياكل التنظيمية الخاصة بها ،وتحليل جميع العمليات التي تقوم بها.

أما بالنسبة في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المقابلة في جمع البيانات تم تحليلها وصياغتها.

التبويب:

من خلال المنهجية المتبعة قمت بتقسيم دراستي إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث حيث يتضمن:

الفصل الأول: لمحة عن البنوك والجهاز البنكي الجزائري.

الفصل الثاني: محاسبة البنوك.

الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" وكالة سيدي لخضر "مستغانم".

الفصل الأول: لمحة عن البنوك و النظام البنكي الجزائري.

تمهيد:

يعتبر النظام البنكي من أهم الأنظمة الاقتصادية، وقد عرف عدة تطورات وتأثيرات غيرت مسار أعماله و دفعته إلى العمل على مواكبتها لأن البنوك تعتبر من الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي لأنها تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد والمساهمة في تطوير وتوسيع المؤسسات وذلك من خلال تقديم الخدمات لها في منحها للقروض و الائتمان.

المبحث الأول : مفهـوم البنـوك.

تعتبر البنوك المؤسسات التي ترتكز عملياتها الأساسية في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور بغرض إقراضها للآخرين.

حيث تمثل البنوك القسم الأكبر من النظام البنكي (المصرفي) حيث يطلق عليها في بعض الأحيان اصطلاح النظام المصرفي.

المطلب الأول : تعريف البنوك وأهميتها .

1 - **تعريف البنوك**

هناك تعاريف عديدة عن البنوك ولا يوجد تعريف محدد عنها لأن كل مؤلف له نظرته الخاصة عن البنوك والأعمال التي تقوم بها.

فمنهم من يعتقد أن التعريف بالبنك ورد غالبا من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية والمالية في كافة أنحاء العالم.

فمثلا نجد في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون الأمريكي للبنك بأنه"المنشأة التي حصلت على تصريح للقيام بأعمال البنوك من الحكومة المركزية أو من حكومة الولايات التي تباشر فيها نشاطها"[1].

والتشريع الفرنسي عرف البنك على أنه"تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات.الخصم والائتمان أو في العمليات المالية"[2].

وفي مصر تضمن القانون المصرفي للبنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957 تعريف البنك بأنه"يشمل كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يتجاوز سنة"[3].

ومنهم من يعتبر أن إعطاء تعريف شامل للبنك ليس سهلا وذلك لاشتراك بعض المنشآت المالية في أداء بعض الخدمات التي تؤديها البنوك ولو اعتبر قبول الودائع الخدمة التي بها تميز البنك عن غيره من المنشآت المالية، فإن بنوك الاستثمار في الدول الرأسمالية لا تدخل ضمن تعريف البنك وذلك لأنه هذه البنوك لا تقبل الودائع وبهذه الميزة:

*يعرف البنك على أنه"منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجمع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال بفرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة"[4].

*كما يعرف البنك كذلك على أنه " تلك المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين الأفراد ومؤسسات المجتمع".

حيث يقصد بديون البنك هنا تلك الودائع التي يودعها الأفراد لديه، وبالتالي يمكن أن تعطي تعريف مقربا عن البنك وخاصة البنوك التجارية بأنها "تلك المنشآت المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع

(1) خالد أمين عبد الله ،العمليات المصرفية ، ط1، عمان ،دار وائل للنشر ،1998 ، ص 15.

(2) عبد الله نعمت جعفر،محاسبة المنشآت المالية، دار الحنين،عمان، 1996،ص 17.

(3) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره،ص 15.

(4) محفوظ أحمد جودة، زياد سليم رمضان، إدارة البنوك (مدخل كمي)، الجامعة الأردنية، الأردن، دار الصفاء للنشر ، 1996 ، ص 13.

تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الدخل والخارج".

ومما سبق عن كل التعارف السابقة فإننا نستطيع القول بأن كل البنوك مهما كان نوعها فإن لها غرض رئيسي هو أن تعمل كوسيط بين الودائع التي تسعى للبحث عن الاستثمارات وبين الاستثمارات التي تسعى للحصول على الأموال اللازمة لها.

2 - أهمية البنوك

من خلال الدور الذي تلعبه البنوك في تهيئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض إلى مؤسسات تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تقديم خدمات مميزة لتضمن البقاء والنمو والاستمرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها، ووسيلتها إلى تأدية هذه الخدمة في محاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل باعتبار أن جذب زبون جديد إنما يعتبر ربحا في حد ذاته.

المطلب الثاني : تطور البنوك ونشأتها.

نشأت البنوك كمصلحة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين[1].

ويعود الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي وفي نشر لوائحه في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تتلمذ الرومان في هذا الفن على يد الإغريق وهكذا انتشر العمل في البنوك بالأصول المصرفية الإغريقية[2].

وفي أواخر القرون الوسطى أحيا الصيارفة ازدهار التجارة والصناعة في أوربا وبالذات في إيطاليا ،حيث كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها من الضياع مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وبهذه الطريقة نشأت أول وظيفة كلاسيكية للبنوك وهي إيداع الأموال، وكان يتم هذا الإيداع عن طريق قبول إيصالات أو شهادات إيداع اسمية فيما بينهم كوسيلة للتبادل حيث تنبه الصيارفة إلى إقراض هذه الودائع مقابل فائدة من حساب المودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية وكان قيد التحويل يتم بحضور الدائن والمدين وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي وظيفة الإقراض [3].

وفي القرن الرابع عشر سمح بعض التجار من عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائمة وقد تسبب هذا في إفلاس بعض المؤسسات التي كانت تتبع هذا النظام، وهذا ما دفع إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية خلال القرن الثاني عشر يقوم بحفظ الودائع، حيث تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية عام 1157 تلاه بنك برشلونة عام 1401 ثم بنك ريالتو خلال القرن السادس عشر بالبندقية عام 1587 ثم توالى ظهور بنوك أخرى بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609 وكان غرض هذا

(1) زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودت، مرجع سابق ذكره، ص 11

(2) رشاد العصار، رياض الحلي، نقود البنوك، الأردن، دار الصفاء للنشر، 2000 ، ص 82.

(3) زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودت، مرجع سابق ذكره، ص 11

البنك هو حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر والتعامل وإجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية ثم ظهر بنك انكلترا عام 1694[1].

وفي القرن 18م اخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا حيث تم إنشاء بنك فرنسا عام 1800 حيث كانت غالبيتها يمتلكها الأفران وكانت القوانين تقتضي بذلك حماية أموال المودعين وحتى يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.

ثم شهد القرن 19م تعديل في قوانين إنشاء البنوك بحيث سمحت تلك التعديلات بتكوين بنوك متخذة شكل شركات المساهمة ويرجع ذلك إلى انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوربا وهذا ما أدى إلى نمو الشركات الكبرى واتساع نشاطها التجاري والمالي وبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وهكذا مع مرور القرون والسنين تم تأسيس عدد كبير من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى قامت لها فروع في كل مكان وكان لهذا تأثير كبير في استخدام الشبكات المصرفية لتسوية المعاملات[2].

المطلب الثالث : أنواع البنوك .

يتوقف نوع البنك وتخصصه على العلاقة بين الودائع التي تودع لديه وطريقة الاستثمار بها أي العلاقة بين الائتمان الذي يمنحه البنك والائتمان الذي يحصل عليه وتتفاوت طريقة الانتفاع بالموارد المالية للبنوك بين استخدامها في العمليات المصرفية التجارية قصيرة الأجل ومنع قروض متوسطة أو طويلة الأجل واستثمارها في إنشاء المشروعات الصناعية والتجارية أو الاشتراك في إنشائها ومن هذا المعنى الواسع نرى أنواعا متعددة من أنواع الاستثمارات ولهذا فإننا نجد أنواع مختلفة من البنوك وهي كما يلي:[3]

1 - البنوك التجارية

يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي ومنه تكمل وظائف البنوك في إيداع أو قبول الأموال وتوظيفها على شكل قروض كما يوضحه الشكل التالي:

(1) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ط1،بيروت،دار النهضة العربية، 1996،ص 43 - 44 .

(2) فؤاد توفيق يسين- أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، عمان، دار البازوري العلمية، 1996، ص2.

(3) عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002، ص58.

الشكل(I-1) أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري

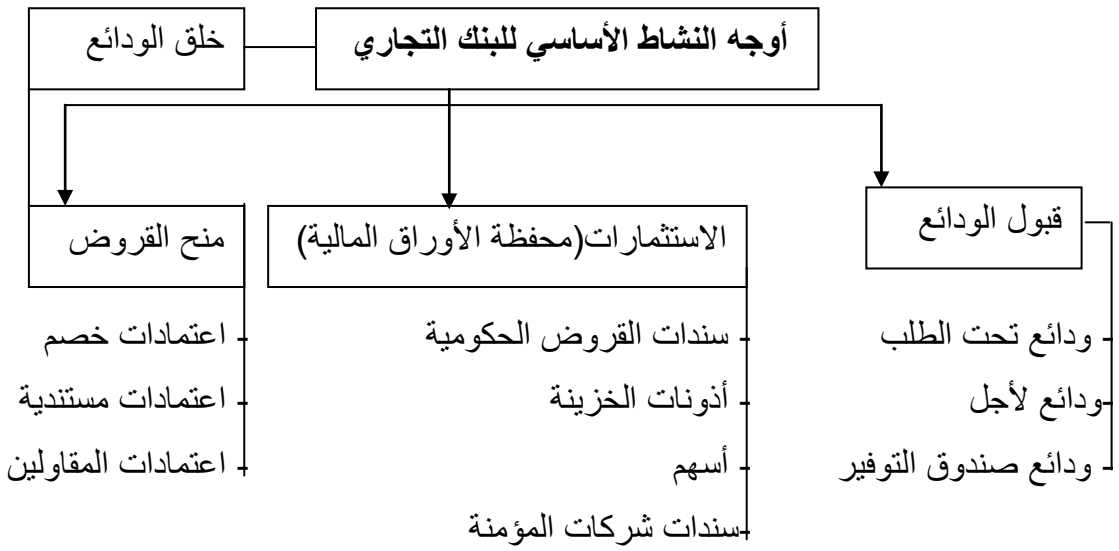

المصدر: عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص58.

2 - بنوك الأعمال:

تعرف بنوك الأعمال والاستثمار بأنها البنوك التي تقوم بعمليات تتصل بتجميع المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية وسياسة دعم الاقتصاد القومي، ويجوز لها أن تنشئ في هذا المجال شركات أخرى تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة كما يمكن لها أن تقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية، ويخطر على هذه البنوك ما يلي:

- التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة.
- قبول الأسهم التي يتكون منها رأس مال البنك.
- امتلاك أسهم شركات المساهمة.

3 - بنوك الإصدار:

البنوك المركزية هي التي تتولى الإشراف والرقابة على البنوك المرخصة كما أنها تساهم في رسم السياسات المالية للدول ويطلق عليها أحيانا بنك البنوك أو بنك الإصدار وهو يعتبر شخصية اعتبارية عامة مستقلة [1].

4 - البنوك الزراعية:

هي التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي سواء للأفراد أو المؤسسات الزراعية حيث تعرف ببنوك الائتمان الزراعي[2].

(1) عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره ،ص 60 .

(2) فائق شقير، محاسبة البنوك، ط 1، عمان، دار المسرة للنشر والتوزيع ، 2000 ،ص 23- 24.

5 - البنوك العقارية :

هي التي تقدم خدماتها المصرفية و تسهيلاتها الائتمانية إلى الأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات وذلك لغاية الإسكان والمشاريع العمرانية وقد تمتد لتشمل العمرانية السياحية وتعرف أيضا بالبنوك الائتمان العقاري.

6 - البنوك الصناعية :

وهي تختص بالتعامل مع القطاع الصناعي وتقديم القروض والخدمات الائتمانية المباشرة والغير المباشرة طويلة الأمد أو قصيرة الأمد للفعاليات الصناعية كما يمكن أن تساهم في تأسيس الشركات الصناعية[1].

حيث أيضا يمكن تقسيم البنوك من حيث شكل الملكية:

أ - **البنوك الخاصة**:

هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة حيث يكون البنك هنا مشروع فردي.

ب - **البنوك المساهمة**:

هي البنوك التي يقسم رأسمالها إلى أسهم تطرح للاكتتاب وبالتالي تشترك في ملكيتها جميع الأفراد.

ت - **البنوك التعاونية**:

هذا النوع من البنوك يقوم بتأسيسه الجمعيات التعاونية وتعود ملكيته إلى هذه الجمعيات[2].

و يمكن تقسيم البنوك من حيث الجنسية إلى:

أ - **البنوك الوطنية**:

هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيسي فيها.

ب - **البنوك الأجنبية:**

هي التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس فيه أعمالها ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي .

ت - **البنوك الإقليمية:**

هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدولة المجاورة أي ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات دول الإقليم الواحد.

يمكن تقسيم البنوك من حيث تفرعها إلى [3]:

أ - **البنوك المفردة:**

هي البنوك التي تمارس أعمالها من خلال مركزها الرئيسي ولا يوجد لها فروع حيث يمثل الفرع الوحيد لها.

(1)فائق شقير،عبد الرحمن سالم،عاطف الأخرس، مرجع سابق،ص24.

(2) نفس المرجع،ص24.

(3)خالد أمين عبد الله ،مرجع سابق ذكره ص 21.

ب - **البنوك المتفرعة محليا:**

هي البنوك التي تتفرع محليا أي لها فرع في نفس الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع.

ت - **البنوك التي تتفرع إقليميا:**

هي التي تمارس أعمالها من قبل مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموعة الدول في الإقليم الواحد التي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك.

ث - **البنوك المتفرعة عالميا:**

هي تلك البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف أنحاء العالم أو دول العالم، حيث تتميز هذه البنوك المتفرعة بامتلاكها للفرض الكبير التي تتمتع بها من خلال مرونتها في مواجهة التغيرات الاقتصادية في مختلف الدول.

من حيث علاقتها بالدول إلى [1]:

أ - **بنوك قطاع العام:**

وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة.

ب - **بنوك القطاع الخاص :**

وتعود ملكية هده البنوك كلية إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيون والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات الأشخاص أو شركات الأموال.

ت - **بنوك مختلطة:**

ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

المطلب الرابع : وظائف البنوك و أهدافها.

1 - وظائف البنوك

تقوم البنوك بوظائف نقدية متعددة حيث يمكن تقسيمها إلى:

أ - وظائف كلاسيكية

ب - وظائف حديثة

أ- الوظائف الكلاسيكية: تنقسم إلى [2]:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها قصيرة الأجل آو طويلة الأجل.
- تقديم القروض والسلفيات أي تشغيل موارد البنك عن طريق إقراض الأموال للغير واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين أصول البنك ورغبتها وأمنها.

الوظيفة الأولى:

حيث ترتكز الوظيفة الأولى في المراحل الأولى لقيام البنوك التجارية على الاتجار بالنقود فقد كان الصيارفة يحققون إيرادهم من خلال مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية ثم تطورت هذه

2)رشاد العصار،رياض الحلي،مرجع سبق ذكره، ص 184-185 .

الوظيفة نتيجة ظهور فائض من النقود لدى التجار فبدأت ظاهرة الإيداع للنقود لدى جهة موثقة ومأمونة فيها مع السماح لهم بسحبها في الوقت الذي يشاءون وكان ذلك يتم مقابل شهادات يمنحها البنك للمودعين تثبت إيداعهم لديه بمبالغ معينة من النقود وقد تطورت هذه الشهادات (شهادات الإيداع) نتيجة تطور الثقة بالجهة التي أصدرتها.

وقد كانت في البداية شهادات اسمية كانت تتداول عن طريق التنازل، ثم تطورت مع الزمن وأصبحت شهادات لحاملها أي أصبحت تنتقل من يد إلى أخرى عن طريق التسليم، والخاصة أن الوظيفة الأولى اقتصرت على قبول ودائع الأفراد مقابل عمولة لقيامه بالحراسة والمحافظة على هذه الثروة المودعة.

الوظيفة الثانية:

تتجسد هذه الوظيفة بظهور عمليات الإقراض، فقد لاحظ الصيارفة إسكان استثمار القسم الأكبر من الودائع الجارية المتوفرة في خزائنهم في القيام بعمليات السلف ولإقراض دون أن يتعرض مركزهم الملي للخط، وذلك لأن أصحاب الشهادات (المودعين) لا يأتون إلى الصيارفة لاسترداد ودائعهم دفعة واحدة، ويعهد آخرون بأموالهم إلى البنوك ليتولوا حفظها لديهم رهن الطلب في خزائنهم .

ونجد في هذه المرحلة بدأ الصيارفة يقدمون جزأ من الودائع إلى الأفراد من أجل استثمارها مقابل فائدة نسبة من قيمة القروض.

وقد اعتبرت هذه المرحلة من التطور خطوة هامة ودافعة في وظائف البنوك التجارية، فالبنك الحديث يقرض من ودائع الغير إلى من هم بحاجة إلى الأموال مقابل ضمانات كافية وفائدة معينة، ويمكن للبنك الاستمرار في ذلك طالما أن الوضع المالي يسمح له بالوفاء بمطالب المودعين.

ب - الوظائف الحديثة:

إن الوظائف الحديثة تقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات هي [1]:

- إدارة الأعمال لممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية.
- ادخار المناسبات.
- خدمات البطاقة الائتمانية لتنطوي على الائتمانات.
- خدمات الكمبيوتر.
- تمويل الائتمان الشخصي.
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية. حيث يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- تحويل العملة للخارج.
- تحويل نفقات السفر والسياحة، شيكات المسافرين و الاعتمادات السياحية مثل الحج والعمرة.
- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.

(1) زياد سليم رمضان ،محفوظ أحمد جودة ، مرجع سبق ذكره ،ص12 –14.

وهناك مجموعة من الأعمال تتم الأعمال السابقة منها [1]:

- دفع الحوالات البرقية و البريدية الواردة.
- دفع شيكات مسحوبة على المصرف أو مسحوبات مسحوبة عليه.
- دفع مبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة.
- شراء شيكات أجنبية و شيكات للمسافرين.

حيث يضاف إلى الوظائف السابقة وظائف أخرى للبنوك التجارية التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد و هي[2] :

- وظيفة التوزيع
- وظيفة الإشراف والرقابة

ا/وظيفة التوزيع distribution:

وتتم في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي حيث تتم بتوزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج.

ب/وظيفة الرقابة و الإشراف:

حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة أي استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال والرقابة عليها للتأكد من أنها تستخدم فعلا.

وفيما يلي اختصار لجميع وظائف البنوك.

الشكل (I-2) :" وظائف البنوك "

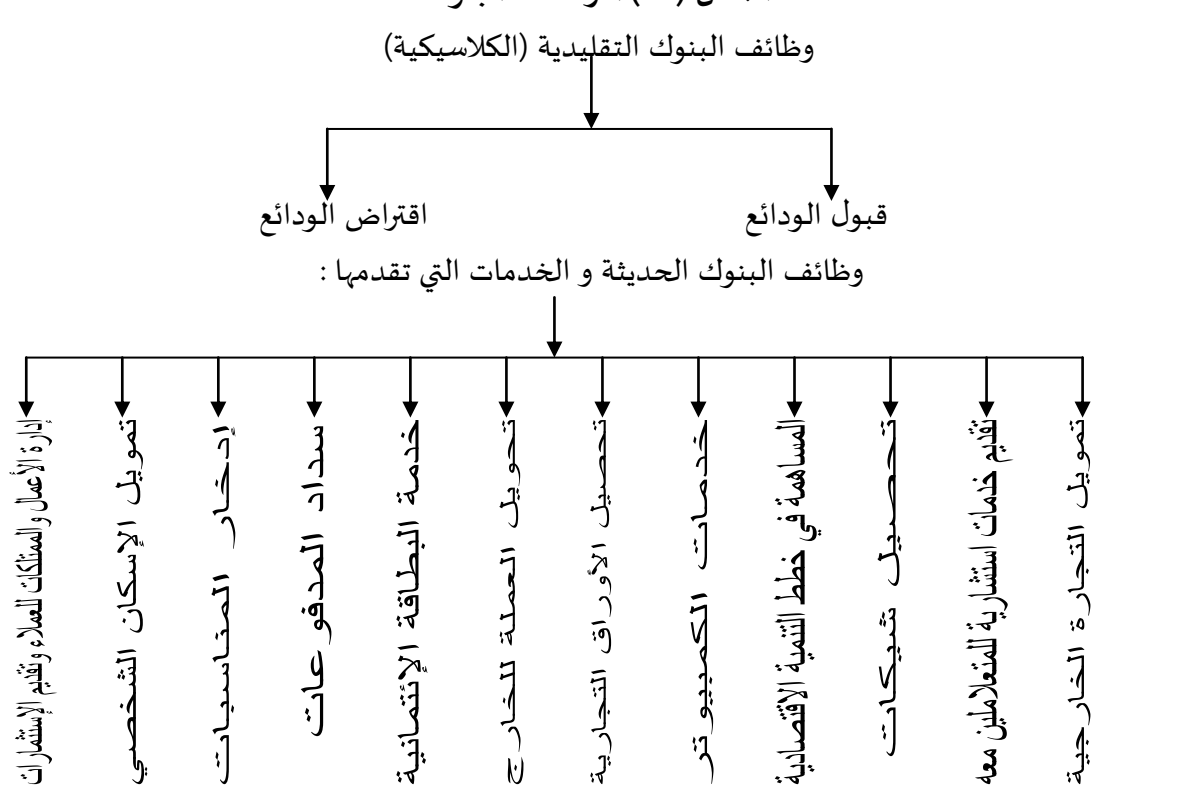

(1) زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة –، ص18.

(2)مرجع نفسه،ص19.

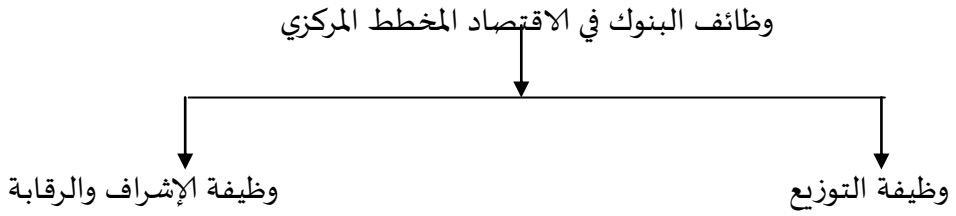

المصدر: فائق شقير،عاطف الأخرس،عبد الرحمن سالم، مرجع سابق، ص 20 "بتصرف الباحث"

2 - أهداف البنوك

إن تشغيل الأموال التي يحصل عليها البنك من مصادرها المختلفة تعتبر الوظيفة الثانية التي يقوم بها البنك كما رأينا من خلال ما سبق في وظائف البنوك، بغية تحقيق أهدافه الخاصة والتي تتمثل في إبقاء ونمو وزيادة ثروة مالكيه، وأيضا تحقيق أهدافه العامة والتي تتمثل في النهوض بالمجتمع الذي يعمل فيه وذلك عن طريق تأدية خدمة نافعة لهذا المجتمع والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يتحتم على البنك عند تشغيله لهذه الأموال أن يأخذ بعين الاعتبار بعض الأسس التي تمكنه من السير الحسن لهذه الأموال والمحافظة عليها وتتمثل هذه الأسس في:

- الربحية.
- السيولة.
- الأمان.

حيث تجد بعض البلدان خاصة البلدان النامية أن البنوك تشارك في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الأهداف بالتفصيل[1]:

أ - **الربحية:**

يسعى البنك لتحقيق هدفه زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق أرباح ملائمة، أي أن الأرباح التي تحققها المشاريع الأخرى تقل عن تلك الأرباح التي يحققها البنك لذلك نعتبر البنوك أكثر منشآت الأعمال تعرضا للرفع المالي، بالرغم من أن البنوك تتعرض مشاريعها لنفس درجة المخاطرة، ويتم توزيع هذه الأرباح على المودعين بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع[2].

ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يجب عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها وأن يخفض من نفقاته وأن يحقق اكبر إيرادات ممكنة، لأن هذه الأرباح هي الفرق بين النفقات الكلية ولإيرادات الإجمالية.

وتتمثل الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج من ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، وأما النفقات وتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية والفوائد التي تدفعها على ودائع الأفراد لديه وأيضا نتيجة الخسائر الرأسمالية التي قد تنتج عن انخفاض القيمة السوقية لأصوله التي قد يعجز البنك من استرجاعها.

ب - السيولة (توفير السيولة) :

(1)زياد سليم رمضان،إدارة الأعمال المصرفية ، الجامعة الأردنية، ط6،عمان،دار الصفاء للنشر،1997 ،ص 118 .

(2) نفس المرجع، ص121 .

تعتبر السيولة أي مال يتوقف على سهولة تحويلية إلى نقود، وهي تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية من ودائع تستحق عند الطلب، ولذلك ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء، ولذلك تعتبر النقود الأكثر الأموال سيولة، حيث أن البنوك خاصة التجارية أن تعمل على الاحتفاظ بأموالها بدرجة من السيولة لكي تتمكن من مقابلة المسحوبات العادية خاصة المفاجئة منها، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ السيولة العامة في البنوك التجارية وهذا المبدأ يقوم على:

درجة ثبات الودائع وقدرة البنك على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الائتمانية.

سيولة كل عملية من عمليات الإقراض الذي يعقدها وهو ما يعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية

ونجد هناك نوعان من السيولة وهما:

1 - سيولة البنك الفرد.

2 - سيولة الجهاز البنكي ككل.

حيث يقصد سيولة البنك الفرد هي أنه إذا احتاج إلى رصيد نقدي إضافي لمقابلة طلبات مودعيه فإنه يستطيع أن يلجأ إلى البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

أما سيولة الجهاز البنكي تختلف عن سيولة البنك الفرد ويظهر هذا الاختلاف في أوقات الأزمات الاقتصادية والنقدية حيث أننا نجد أن كل البنوك تحتاج إلى نقود حاضرة، وهنا يظهر أمران هما:

في حالة احتياج هذه البنوك إلى نقود تقوم جميعها بعرض أصولها بكميات كبيرة في وقت واحد وفي هذه الحالة فإن القيمة السوقية لهذه الأصول سوف تنخفض انخفاضا كبيرا، وبهذه الطريقة يحدث انكماش في الأسعار وتكون النتيجة خسارة للبنوك والجهاز البنكي ككل[1] .

3– الأمان: (الضمان):

يتميز رأس مال البنك التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا ازدادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.

وتلعب هذه الأهداف دورا في تشكيل سياسات البنك في[2]:

- مجال جذب الودائع.
- تقديم القروض.
- الاستثمار في الأوراق المالية.

كما أن هناك أهداف أخرى للبنوك التجارية نذكر منها:

- نمو الموارد: تعتبر الموارد أحد المقاييس المهمة لتحديد حجم البنك.
- الحصص في السوق المصرفي: يسعى البنك التجاري جاهدا إلى أن تكون له حصة في السوق المصرفي كبيرة مما يعطي له القوة والقدرة على التنافس.
- الانتشار الجغرافي: حيث ترى بعض البنوك التجارية ضرورة التوسع الجغرافي لتعبئة المدخرات.

(1) أمال يرقي،سعاد غربي،أمينة سطوطح،النشاط المصرفي الجزائري،مذكرة تخرج ليسانس، المدية،المركز الجامعي، 2003، ص27 .

(2) مرجع نفسه، ص28 .

- هيكلة العملاء: تهتم الكثير من البنوك والتي تقصد بها القيادات العليا للبنوك بهيكل العملاء وتوعهم وهناك من تفضل التعامل مع العملاء الكبار فقط ومنهم من تفضل التعامل مع الصغار فقط وهناك من تجد هيكله متوازيا.
- كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي.

الربحية والأمان والنمو هي غير كافية مع وجود تنظيم إداري سيء وتقليدي، لذلك يجب على البنوك التعامل مع المسيرين ذو كفاءة عالية وذلك بالتطوير للمستقبل عن طريق البعثات التدريبية للتنسق بين المجال التشغيلي الداخلي والخارجي.

المبحث الثاني: الجهاز البنكي.

يعتبر القطاع المصرفي في اي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها، ويعتبر هذا القطاع من أرخى النشاطات في اقتصاد البلد.

المطلب الأول: تعريف الجهاز البنكي وأهميته:

1 - تعريف الجهاز المصرفي:[1]

يتكون الجهاز المصرفي لبلد ما من مجموع المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها وتسير على هديها تلك المؤسسات ، والتي تعمل في سوق النقود ومن ثم تتميز بتعاملها في عمليات الإئتمان قصير الأجل وذلك بعكس سوق رأس المال الذي يقتصر تعامله علىالإئتمان طويل الأجل.

وبوجه آخر يمكن القول بأن الجهاز المصرفي يتكون من بنك افصدار الرسمي للدولة (البنك المركزي) والبنوك التجارية والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

و الجدير بالذكر أن الوحدات المصرفية التي تكون الجهاز المصرفي هي فقط التي لديها القدرة على خلق الودائع والنقود، حيث أن البنك المركزي هو الذي يصدر النقود (القانونية) كما تقوم البنوك التجارية والمتخصصة يخلق النقود الداخلية (النقود المصرفية- الإئتمانية) وبذلك يكون المكان التنظيمي للبنك المركزي على رأس الوحدات المصرفية الأخرى.

و ترجع أهمية البنك المركزي في كونه هوالجهة المسؤولة عن تحديد كمية النقود المتداولة وكذلك من الدور الذي يمكن أن يقوم به من جل تحقيق أهداف السياسة النقدية [2].

حيث أن مفهوم الجهاز المصرفي شهد تطورات عديدة عبر الأزمنة، وذلك للتغيرات الكثيرة التي شهدها العالم، وقد اختلف الباحثون في وضع تعريف موحد حول مفهوم الجهاز المصرفي، فبعضهم يعترف على أنه (مجموعة من البنوك العاملة في بلد ما على اختلاف أنواعها، وتعدد نشاطها)[3].

وهناك بعض الباحثين من يعرف الجهاز المصرفي على أنه (المؤسسات والقوانين المنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات في ذلك البلد، حيث يعتبر الجهاز المصرفي هو الجزء المهم جدا من الجهاز المالي).

ومفهوم النظام المصرفي يتضمن معنيين:

(1) خالد أمين عبد الله ،مرجع سبق ذكره، ص: 11.

(2)أجمد فريد مصطفى،سمير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعية، 2000، ص 29.

(3) عبد الإله نعمة جعفر ،مرجع سبق ذكره ص 18.

- المعنى الأول وهو أن الجهاز المصرفي يتضمن البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.
- المعنى الثاني وهو الذي يعتبر شائعا أن النظام المصرفي يتضمن المعنى الأول مضافا إليها، المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى[1].

ومن خلال هذه المفاهيم نجد أن الجهاز المصرفي يضمن الاستغلال الأمثل والسليم للأموال وخدمة الإقتصاد الوطني.

2 - أهمية الجهاز المصرفي

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في خدمة الإقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والماليةن فهو بما يملكه من وسائل وإمكانيات تتيح له وتجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة ليعيد استخدامها واستثمارها في شتى مجالات الإقتصاد الوطني لتحقيق أهداف عديدة من اهمها زيارة النموالإقتصادي وتشجيع عملية الإدخار والاستثمار لدى المواطنين.[2]

المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي.

يتميز النظام المصرفي في الدول النامية بالخصائص التالية:

1/ - ضعف الوعي المصرفي أو عدم نمو العادات المصرفية في نفوس الأفراد وهذا يعني عدم تعامل الأفراد مع البنك الذي ينتج عنه انخفاض نسبة النقود المصرفية (الودائع الجارية) إلى الكتلة النقدية وهذا يعني انخفاض نسبة المدفوعات النقدية والنحتية هي الحد من مقدرة النظام البنكي في خلق الودائع والتوسع في الإئتمان.

2/ - عدم وجود سوق نقدية يعتمد بها في معظم الدول المختلفة، والسوق النقدية هي مجموعة من الأسواق المنظمة التي تتعامل في أدوات ائتمان قصيرة الأجل والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود مقترضين وعدم وجود مؤسسات متخصصة تعطي هذه الفجوة بين المدخرين والمستثمرين.

3/ - الإزدواجية في القطاع المصرفي، وتعني المؤسسات المتقدمة والضخمة تتمركز في المناطق الرئيسية ووجود مناطق تكون فيها هذه المؤسسات شبه معدومة أو وجود مؤسسات متقدمة ومتطورة في قطاع معين وعدم وجودها في قطاعات أخرى أو ضعفها في القطاعات الأخرى.

4/ - السيولة الكبيرة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي وذلك لوجود عجز في الموازنة العامة لمعظم البلدان النامية لأن نفقات الحكومة في هذه الدول تكون أكبر من إيراداتها لذلك تلجأ إلى الافتراض من النك المركزي حين تتم مواجهة هذه الطلبات المتزايدة من قبل الحكومة مما يرفع سيولة الجهاز المصرفي.

5/ - وجود فروع كثيرة لمصارف أجنبية في أغلب الدول النامية.

6/ - التدفقات المالية هي تدفقات محلية الإطار وضمن الإقتصاد الواحد، بمعنى آخر أنه لا يوجد عملية جذب للأموال من الخارج وهذا واضح في أسواقنا العربية حيث لا يوجد عدد كافي من المستثمرين الأجانب في أسواقنا وهي محدودية لأدوات الاستثمار المالي من حيث عدد المستثمرين ونوع الأدوات ويمكن أن تلعب المصاريف المركزية في الدول النامية أدوارا كثيرة.

(1) زياد سليم رمضان،محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) عبد الإله نعمت جعفر،مرجع سبق ذكره ص18.

المطلب الثالث: البنوك المركزية.

1 - نشأة البنوك المركزية

نشأت المصارف المركزية من فترة طويلة تجاوزت الثلاثة قرون إلا أنها لم تكن بهذا المستوى والشكل الذي تعرفه الآن، لكن بعد الحرب العالمية الأولى أصبح من مظاهر استقلال الدول وجود مصارف مركزية للدلالة على الاستقلال السياسي و الاقتصادي[1].

2 - أهداف البنوك المركزية

لا بد أن تلتقي جميع البنوك المركزية في الأهداف التالية[2]:

- تحقيق الاستقرار الذاتي.
- العمل على تحقيق مستوى عال من الاستخدام.
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الإقتصادي، لكن من الملاحظ أن هذه الأهداف تتأثر بعدة عوامل نذكر منها:
- الحالة المرحلية للنمو الإقتصادي للعام.
- الموارد المتاحة وحجمها.
- مدى تطور واتساع السوق النقدي وسوق رأس المال.
- تركيبة الهيكل الإئتماني السائد في الدولة.
- العلاقات المالية الدولية بشكل عام.

3 - دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة:

إن أهم الأدوار التي تقوم بها المصارف المركزية في الدول المتقدمة تتمثل فيما يلي:

1- توفير السيولة اللازمة لكافة القاطاعات بمعنى المقابلة بين متطلبات هذه القاطاعات المختلفة من الائتمان.

2- تجنب الاقتصاد القومي من أي تقلبات حادة فيما يلي:

أ- حجم الاستخدام.

ب- الدخل الحقيقي.

ويقصد من هذا محاولة تثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى من التوظيف والحد من التضخم.

3-الرقابة على الائتمان بما يخدم أهداف البنك المركزي .

دور البنوك المركزية في الدول النامية :

إن أهم الأدوار التي تقوم بها البنوك المركزية في الدول النامية تتمثل فيما يلي:

أولا : الرقابة على كمية الائتمان

يهدف هذا الدور إلى التأثير على الحجم الكلي للائتمان الممنوح بواسطة البنوك التجارية ويتوقف هذا الحجم على عدة عوامل منها:

(1)غسان عساف،ابراهيم علي عبد الله، فائق نصار إدارة المصارف، ط1،عمان، دار النشر للطباعة ، 1993 ،ص 120.

(2)نفس المرجع، ص 122.

1 - حجم الاحتياطي النقدي المتوفر لدى البنك المركزي والذي يمكن البنك المركزي والذي يمكن استعماله في التوسع في الإقراض وهذا الاحتياطي قد يكون نقود عادية أو أرصدة دائنة لدى البنك المركزي.

2 نسبة الاحتياطي النقدي للودائع التي تعيرها للمصرف المركزي، ونجد أن المصرف إذا استطاع أن يبسط رقابته على هذين العنصرين فإنه يمكن من التحكم في الحجم الكلي للنشاط الائتماني .

وهنا يستعمل البنك المركزي أدوات معينة لتحقيق ذلك وهي[1]:

-سعر إعادة الخصم.

-عمليات السوق المفتوحة.

-تعديل نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة.

ثانيا : الرقابة النوعية على الائتمان

وهي تؤثر على اتجاهات البنك في الاستثمار بحيث توجه للنواحي التي يرغب البنك المركزي ويفضل الرقابة النوعية في الدول النامية لأن الرقابة الكمية لا تأتي آثارها في هذه الدول بشكل جيد.

ومن أهم أسباب الرقابة النوعية التي يستعملها البنك المركزي على البنوك التجارية هي:

1 - التحكم في الحد الأعلى لقيمة السلف الممنوحة بمختلف الضمانات.

2 - تحديد حدود للفائدة التي تحصل عليها البنوك على أنواع الاستثمارات.

3 - اشتراط الحصول على موافقة من البنك المركزي على القروض التي تتجاوز حد معين.

4 - إصدار تشريعات صريحة تنص على عدم السماح للبنوك بمزاولة بعض النشاطات.

ونجد أن الرقابة النوعية لا تؤدي آثارها إلا إذا توفر الوعي الكافي لدى أصحاب المشاريع بالهدف الذي يهدف المصرف المركزي إليه.

ثالثا : الرقابة المباشرة

وهنا تتمكن الرقابة المباشرة بالإصدار البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك بحيث يحدد بموجبها أحجام الائتمان المسموح بها خلال الفترة المقبلة أو يحدد نسبة أموال البنك الخاصة وإجمالي أصوله.

رابعا : الإقناع الأدبي

وهذا الأسلوب تتوقف فعاليته على طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية فإذا كانت العلاقة طبيعية وجيدة بينهما فإن لهذا الأسلوب فعالية كبيرة والعكس صحيح.

خامسا: دور البنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية

حيث نجد أن أهم دور يقوم به البنك المركزي في الدول النامية هو قيامه بعمليات التنمية الاقتصادية في كافة القطاعات.

وهذا الدور يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

- **الدور التنموي المباشر للبنك المركزي:**

حيث يتجسد هذا الدور في مجموعة كبيرة من الأعمال التي ينفذها مباشرة لرفع العمل الإنمائي الاقتصادي ومن أهم هذه الأعمال نجد:

(1)غسان عساف،إبراهيم علي عبد الله ،فائق نصار، مرجع سابق،ص122.

- تقديم القروض والسلف للجهاز المصرفي.
- خلق المؤسسات المالية والنقدية.
- تعزيز القدرات المالية الحكومية.

- الدور التنموي الغير مباشر:

يتمثل هذا الدور بالمحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل العملة، ويتجسد هذا الدور في تعزيز الثقة الداخلية والخارجية وتدعيم الروح الادخارية بين المواطنين.

المطلب الرابع: علاقة البنك المركزي مع البنوك التجارية.

بعد إنفراد البنك المركزي بإصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية زادت أهمية هذا الأخير في نظام البنوك التجارية، وعليه أخذت هذه البنوك تودع جزء من أرصدتها النقدية لدى البنك المركزي وهي تسمى بالاحتياطي القانوني والذي يستخدمها البنك المركزي كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن معاملاتها بين بعضها البعض، وهذه الإيداعات تستخدم في تسهيل عمليات المقاصة التي يجريها البنك المركزي للبنوك التجارية، وهذه العملية تتم في غرفة المقاصة الموجودة في البنك المركزي من أجل تبادل القيم للتحصيل أو للتسديد، حيث يتم تجميع الأرصدة الثانية بهدف حساب الوضعية الإجمالية نحو جميع المنخرطين لغرض الإيجاد الفردي للتسديد حسب الوضعية المدنية وللتحصيل حسب الوضعية الدائنة لكل بنك، وهذه العملية هي نوع من أنواع العلاقة التي تتم بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وأيضا تكمن العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية من خلال القيود التي يفرضها أو تسهيلات التي يقدمها البنك المركزي لتلك البنوك، ولكن من خلال كل هذه التسهيلات والقيود تعد ذات أهمية للطرفين، بحيث يمكن القول بأن كلا الطرفين قد يجد ضالته لتحقيق الأهداف التي أنشئ من خلالها كلا البنكين.

وتتمثل هذه العلاقة من خلال وظائف البنك المركزي ذات الارتباط المباشر بالبنوك التجارية، وهذه الوظائف تمكن البنك المركزي من تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إليها البنك وهذه الأهداف تتمثل في:

تحقيق الاستثمار الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي للبنك المركزي. ويضاف إلى هذا الهدف هدف آخر هو التنمية الاقتصادية وهذا الهدف بالنسبة لدول العالم الثالث.

وتتقسم وظائف البنك المركزي إلى مجموعتين هما [1]:

-الوظائف ذات السمة العامة التي ترتبط بالاقتصاد القومي ككل .

-الوظائف التي ترتبط بالبنوك التجارية والتي تقصد بها العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، حيث وتتمثل هذه الوظائف في :

1 – اطلاع البنك المركزي بمسؤولية موازية سعر الصرف.

2 – القيام بعمليات السوق المفتوحة.

(1)منير إبراهيم الهندي،إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)،ط3،مصر ،المكتب العربي الحديث، 2000،ص 23.

3 – وضع شروط الائتمان لمجالات محددة منها :

- الائتمان العقاري
- الائتمان الاستهلاكي.

وهذه الوظيفة تعتبر بمثابة أداة يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الموارد المالية للبنوك.

4 – يمارس البنك المركزي دور الوكيل المالي للحكومة حيث يمسك الحسابات الجارية للحكومة.

5- تسهل جباية الضرائب حيث تمكن السماح للممولين بسداد ما عليهم من مستحقات عن طريق البنك المركزي.

كما لها دور أساسي في التنمية الاقتصادية وتكوين رؤوس الأموال ويكون هذا في دول العالم الثالث.

وتتمثل الوظائف التي تربط العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية في:

-إصدار أوراق النقد (البنكنوت).

-إدارة الاحتياطي القانوني.

-تقديم الائتمان للبنوك التجارية.

-تسيير عملية الإقراض بين البنوك.

-تحصيل الشيكات.

-التوجيه والإشراف على البنوك التجارية.

المبحث الثالث : النظام البنكي الجزائري:

إن النظام البنكي الجزائري مقاومة مع الأنظمة البنكية السارية في الدولة المتقدمة غير متطور وغير متقدم ، لذا ينبغي أن تقوم بدراسته بنوع من العمق والتأني وتطبيق الأساليب البنكية المتعارف عليها.

المطلب الأول : مكونات النظام البنكي الجزائري:

يتكون النظام البنكي الجزائري من نوعان من البنوك العمومية.

1 - البنوك الأولية " البنوك العمومية التجارية ":

من خلال الإطار القانوني للبنوك العمومية أن لها خاصية البنوك الودائع، هذه البنوك تأسست من خلال قاعدة التخصص النشاطات، وما نص عليه قانون البنوك 19 /أوت / 1986 حيث أن النشاط الأساسي يتمثل في:

-قبول الودائع بكل أنواعه ومدتها.

-تجميع العمليات المتعلقة بالقروض ونوعيتها وأشكالها.

ودعمت هذه البنوك بقانون 12/جانفي /1988 ثم قانون النقد والقرض حيث كانت هناك خمسة بنوك في الجزائر وهي[1] :

أ - البنك الوطني الجزائري B N A:

(1)منير إبراهيم الهندي،مرجع سابق،ص 24.

تأسيس بنك B N A بموجب قانون رقم 66 /178 الصادر في 13 جوان 1966 حيث يعتبر أول بنك تجاري تأسس في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار حيث يعتبر إنشاء هذا البنك مهم في تاريخ النظام المصرفي الجزائري لأنه تم توحيد مجهودات البنك الفلاحي والبنك التجاري لمواجهة البنوك الأجنبية المتواجدة في الجزائر[1].

ب - **القرض الشعبي الجزائري CPA:**

أنشئ بموجب المرسوم رقم 66 / 366 المؤرخ في 1966/12/29 المتضمن إنشاء CPA والمعدل المتمم بالأمر رقم 784/67 المؤرخ في 1967/05/11 والمتعلق بقانون الأساسي للبنك حيث أنشئ برأس مال قدره 15 مليون دينار ويعتبر CPA هو بنك الودائع حيث يمارس جميع العمليات المصرفية بالإضافة إلى قيامه بالوظائف التالية:

-تقديم القروض للفنادق والمجال الزراعي والمهنيين والمهن الحرة.

-يلعب دور الوسيط في العمليات المالية و الأبرارات الحكومية.

-تمويل المشتريات الدولية والبلدية و الولائية والشريكات الوطنية.

ولقد بلغ عدد وكالاته 114 وكالة بداية من عام 1985 ثم تخلصت إلى 78 وكالة بعد تأسيس بنك BDL عام 1985 في أفريل[2].

ت - **البنك الخارجي الجزائري BEA:**

من أجل تسهيل وتطوير العلاقة الاقتصادية مع الدول الأجنبية قررت السلطات الجزائرية إنشاء البنك الخارجي الجزائري، حيث أنشئ هذا البنك بموجب قرار 204/67 المؤرخ في 1967/11/01 برأس مال قدره 20 مليون دينار حيث أعتبر هذا التأسيس الخطوة الأخير من عمليات تأميم البنوك التجارية [3].

ث - **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :**

أنشئ بموجب المرسوم رقم 206/28 المؤرخ في 1982/03/13 برأس مال قدره مليار دينار وظهر هذا البنك بعد العجز الذي أظهره بنك BNA في تمويل القطاع الفلاحي، ونظراً للأهمية التي أعطتها الدولة بهذا القطاع فقد أوكلت لبنك BADR مهمة تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة المتممة للزراعة وهو بنك تجاري يقوم بتجميع الودائع وتقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل في الميدان الفلاحي [4].

ج - **بنك التنمية المحلية BDL :**

يعتبر من أحد البنوك في الجزائر قبل إصلاحيات 1990 (قانون 10/90) وهو منبثق على بنك CPA حيث تأسس هذا البنك بموجب مرسوم 85/85 المؤرخ في 1985/04/30 برأس مال قدره نصف مليار وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وهو بنك الودائع المملوكة للدولة وهو يتولى كل العمليات الخاصة ببنك الودائع أي جميع العمليات المصرفية وهو يقوم بالدرجة الأولى بالمساهمة في تنمية الجماعات المحلية وتمويل عملية التصدير و الإستراد

1) طاهر لطرش،تقنيات البنوك، الجزائر ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ،ص189 .

2 شاكر القزويني،محاضرات في إقتصاد النقود، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص156.

3 طاهر لطرش،مرجع سبق ذكره،ص190.

4 شاكر القزويني،مرجع سبق ذكره،ص26.

إضافة إلى خدماته للقطاع الخاص وهو يمول كل من المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات الخاصة الغير الفلاحية[1].

2 - البنوك العمومية ذات الطابع الخاص:

وهي تمثل كل من :

- البنك المركزي الجزائري أو بنك الجزائر Banque d'Algérie .
- بنك الجزائر للتنمية BAD.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP .

أ - البنك المركزي الجزائري:

يعرف البنك من الناحية القانونية على انه مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية واستقلال مالي حيث يشغل مكانا رئيسيا ضمن الشبكة المصرفية وهدفه الرئيسي ليس تحقيق الربح وإنما موجه لخدمة الاقتصاد الوطني.

حيث تأسس البنك الجزائري بموجب قانون 144/62بتاريخ 1962/12/13 برأسمال قدره 40 مليون فرنك فرنسي مملوك كليا للدولة [2].

ب - البنك الجزائري للتنمية :

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الجزائر انتهجت مبدأ التضييع كوسيلة للخروج من التعبئة الاقتصادية وهكذا تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية cad بموجب قانون رقم 63-105 الصادر في 07 ماي 1963 وقد تم تحويله إلى اسم البنك الجزائري للتنمية BAD عام 1972 وكان مهام هذا البنك هو منع القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، ووضع برامج الاستثمار العمومي أو الاستيراد وهو يعتبر البنك الاستثماري الوحيد في الجزائر، كما يقوم بدور تسيير ميزانية التجهيز بالإضافة إلى تمويل التجارة الخارجية [3].

ت - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP :

لم يكن باستطاعة الصندوق الجزائري للتنمية الاهتمام بجميع مجللات الاستثمار وبالتالي تم تأسيس CNEP بموجب المرسوم رقم 227/64 المؤرخ في 10 أوت 1964 حيث تتمثل مهمة هذا الأخير في المدخرات من أجل توزيعها أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاث أنواع من العمليات وهي لتمويل البناء الجماعي المحلية. العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية .

وابتداء من عام 1971 وبقرار من الوزارة المالية تم تكريس مهام الصندوق CNEP كبنك وطني للسكن وذلك عن طريق توزيع المساكن وكذلك مواجهة المشاكل المطروحة من طرف المؤسسات العمومية.

3 - البنوك المختلطة والخاصة :

لقد تم منح الاعتماد لعدة بنوك برأسمال أجنبي أو مختلط وذلك إبتداءاً من قانون النقد والقرض وهي كما يلي:

---

(1) طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره،ص192

(2) قانون رقم 62 /114 المؤرخ في 1962/12/2 المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري.

(3) طاهر لطرش، مرجع سابق،ص 187.

أ - بنك البركة :

تأسس بتاريخ 1990/12/06 بمساهمة بنك البركة الدولي الذي مقره في جدة (السعودية) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية برأسمال قدره 51% أما رأسمال البركة يقدر 49% حيث تم توزيع حصص رأسمال بشكل يعطي الأغلبية للجانب الجزائري وهو بنك تجاري نشاطه المصرفي يخضع لقواعد الشريعة الإسلامية

ب - البنك الاتحادي UNION BANC:

هو بنك الأعمال الخاص تأسس في 1995/05/07 بالتعاون مع جمعيات ذات رأسمال خاص وطني وأجنبي وترتكز أعمال هذا البنك في أداء عدة نشاطات متنوعة منها، جمع الادخار لتمويل العمليات الدولية والمساهمة في رؤوس الأموال الجديدة كما يقوم أيضاً بتقديم النصائح والإرشاد ، وأيضاً الاستثمارات المالية للزبائن وذلك من أجل توسيع شبكة التعاملات.

ت - بنك المختلط باميك " LE BAMIC OFFSHORE " :

تأسس في 1988/06/19 مابين البنك الخارجي الليبي ب 50% وبين (4) أربعة بنوك تجارية عمومية كذلك برأسمال قدره 50% وهم – البنك الوطني الجزائري – البنك الخارجي الجزائري - القرض الشعبي الجزائري – بنك التنمية الفلاحية والتنمية الريفية .

ومن خلال الإطار القانوني للباميك لها نشاط أساسي يتمثل في إنجاز كل العمليات البنكية والمالية والتجارية لخدمة وترفيه الاستثمار وتنمية التجارة في بلدان المغرب العربي .

المطلب الثاني : تطور النظام المصرفي الجزائري :

شهد النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال عدة مراحل نتيجة لما عرفته الجزائر من أحداث أثرت على مختلف المجالات منها الاقتصادية والسياسية آنذاك وذلك نظراً لارتباط النظام البنكي الجزائري بالنظام المالي الفرنسي بعد ما رفضت الجزائر هذا النظام واستطاعت أن تهيمن على الاستثمار العمومي فوجهة الأنظار إلى إصلاحه وتطويره وفيما يلي المراحل التي تطور بها النظام البنكي منذ الاستقلال إلى غاية قانون النقد والقرض 10/90 .

1 - مرحلة الاستقلال :

بعد الاستقلال مباشرة كان من الأهداف الأساسية للجزائر في الميدان المالي هو تأميم النظام البنكي الذي ورثته من الاستعمار وتأسيس بعد ذلك نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة، حيث بدأ اهتمام السلطات الجزائرية بإنشاء مؤسسة الإصدار والذي كان يتمتع بكامل الاستقلالية، واقتصرت مهامه في إبقاء الائتمان والصرف في مجال النقل لتنمية الاقتصاد الوطني، كما قامت أيضاً بتأميم جميع البنوك الأجنبية وذلك سنة 1966 وإنشاء العملة الوطنية عام 1964 وهو القرار الأكثر دلالة على تطوير نظام التمويل الوطني وكانت هذه العملة هي الدينار الجزائري "دج" إبتداءاً من سنة 1970 يقرر تغير القطاع المالي تغيراً جذرياً حيث جاء الإصلاح المالي عام 1971 ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزية والتي أفضحت بصدور قانون المالية عام 1971 الذي بنص على إعادة تنظيم الكيفيات المتعلقة بتوزيع القروض ولقد تميز هذا الإصلاح بثلاث خصائص [1] .

(1)راحو خودة، تقنيات البنوك والقرض الفلاحي، مذكرة ليسانس، المدية ،المركز الجامعي ، تخصص مالية ،دفعة 2003 .ص26.

-المركزية.

-تغلب دور الخزينة .

-إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة .

ولقد جاء هذا الإصلاح المالي من أجلي انسجام نظام التمويل مع النظام الاقتصادي المخطط مركزياً، حيث نجد من نتائج هذا الإصلاح هو الانتقال من النظام المصرفي"المالي" إلى الوصاية من طرف وزارة المالية مما أدى إلى انكماش دور البنك المركزي.

2 - إصلاحات عام 1986 :

من الملاحظ أن ما جاء به قانون 1971 عرقل تطور النظام البنكي الوطني ولم يسمح له باكتساب الخبرة والفن البنكي مما أدى إلى إدخال إصلاحات عميقة لتحقيق الفعالية ومن بين هذه الإصلاحات هي إصلاحات عام 1986، والتي جاءت بموجب القانون 12/82 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض، حيث تم إدخال جدري على الوظيفة البنكية وكان مهام هذا القانون إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي ومن أهم الأفكار التي نظمنها هي [1] :

-استعادة البنك المركزي دوره كبنك البنوك .

-استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال توزيع القروض والادخار.

-منح القروض مهما كان شكلها ومدتها .

-إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى .

3 - قانون 1988 :

في هذه الفترة وخلال محاولة الجزائر التوجه نحو اقتصاد السوق شرعت في تطبيق برنامج إصلاحي مس جميع القطاعات الاقتصادية والتي مست بالدرجة الأولى المؤسسات العمومية حيث منح قانون 10/88 استقلالية قرار المؤسسات العمومية وظهور قانون 10/88 الصادر في 12 /01 /1988 ألزم ظهور قانون نقدي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع هذا القانون المعدل والمتمم للقانون (12/86) وكان مضمون قانون 1988 هو إذن بإعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

ومن أهم العناصر التي جاء بها هذا القانون هي [2]:

-اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ استقلالية المالية والتوازن المحاسبي أي يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية و المردودية.

-يسمح لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل.

-دعم البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية .

-تمكين المؤسسات المالية الغير البنكية أن تقوم بتوظيف الأموال كحصول على أسهم أو سندات،و على الرغم من هذه الإصلاحات ظهر جليا أن القانون البنكي في هذه الفترة لا يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية

(1)طاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص194 .

(2) نفس المرجع ،ص195 .

الوطنية لذلك جاء قانون النقد والقروض الذي قام بفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض وأيضا الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.

الشكل (I-3): يوضح النظام المصرفي خلال 1962 / 1965 :

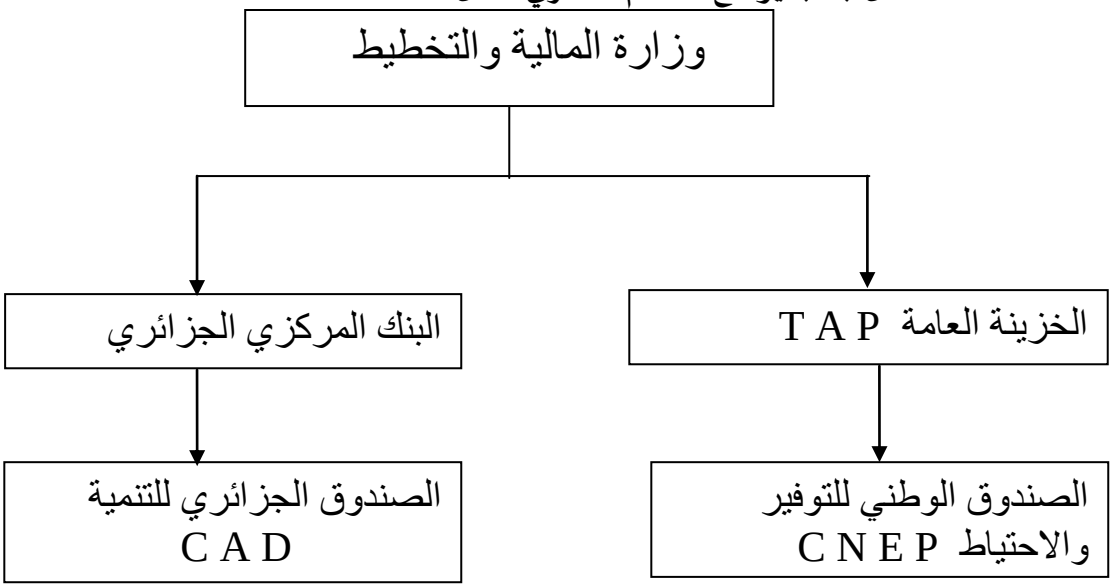

"وزارة المالية ، مديرية الدراسات والتخطيط "

الشكل (I-4):الهياكل المالية الجزائرية ، خلال الفترة (65 – 70) :

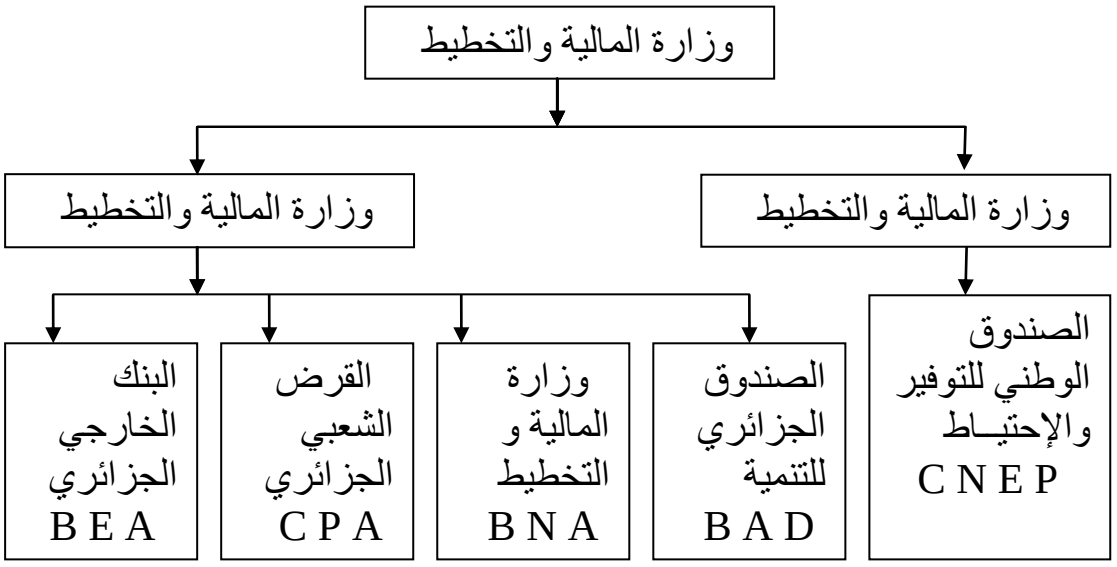

"وزارة المالية ، مديرية الدراسات والتخطيط " 1985 .

الشكل (I-5):الهياكل المالية الجزائرية ، المتواجدة خلال (70 / 89) :

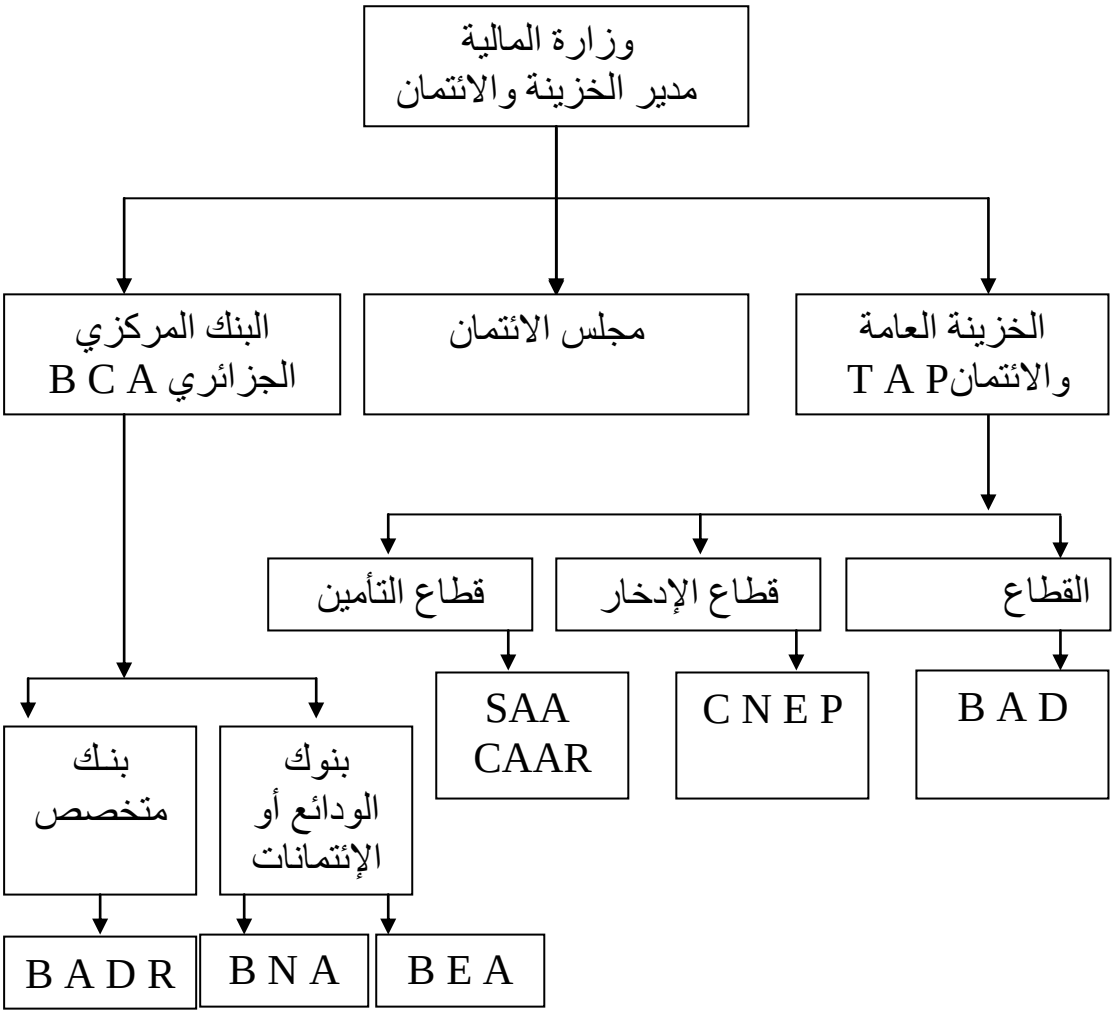

المصدر: شاكر القزويني "محاضرات في إقتصاد النقود"ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1982 ، "ص 36".

4 - قانون النقد والقرض 90 / 10 :

أهم ما ميز تطور النظام البنكي في الجزائر هو إصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 / أفريل / 1990 والذي يعتبر كمرآة عاكسة لأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي والذي هو كإمداد لإصلاحات 1988 ويرمي هذا القانون إلى الأهداف التالية [1]:

-وضع حد نهائي لكل تدخل إداري.

-إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والصرف.

-إصلاح قيمة الدينار الجزائري.

-تطهير الحالة المدنية لمؤسسات القطاع العام.

-إلغاء تخصص البنوك وتوضيح المهام الخاصة بالبنوك.

-توزيع الموارد المالية للمتعاملين الاقتصاديين وذلك عن طرق إنشاء سوق مالي.

(1)لمداني ربيعة، النظام المصرفي الجزائري وقروض الإستغلال،مذكرة ليسانس، جامعة البليدة، معهد علوم الإقتصاد ، دفعة 2005 ،ص 7 .

ولقد أخذ قانون 10/90 بأهم الأفكار التي جاءت بها القوانين السابقة وحمل أفكار جديدة تتماشى مع الوضع الاقتصادي المبني على أساس فكرة الانتقال نحو الاقتصاد الحر وذلك لمحاولة النهوض بالاقتصاد الوطني، ولقد أدخل هذا القانون تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة التنفيذية أو هيكل البنوك.

حيث تعرض قانون 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض لعدة تعديلات بموجب الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 حيث قام المشرع من خلال هذا الأمر بتعديل طفيف في القانون والذي يعتبره الاقتصاديون حجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية والمالية الجارية في الجزائر و التي تمهد للانتقال إلى اقتصاد السوق وعليه لم يبق القرض محتكرا لدى الدولة، الشيء الذي يؤدي إلى قبول إنشاء بنوك خاصة وطنية وأجنبية.

الشكل (I-6): النظام البنكي والمالي للجزائر عام 2001

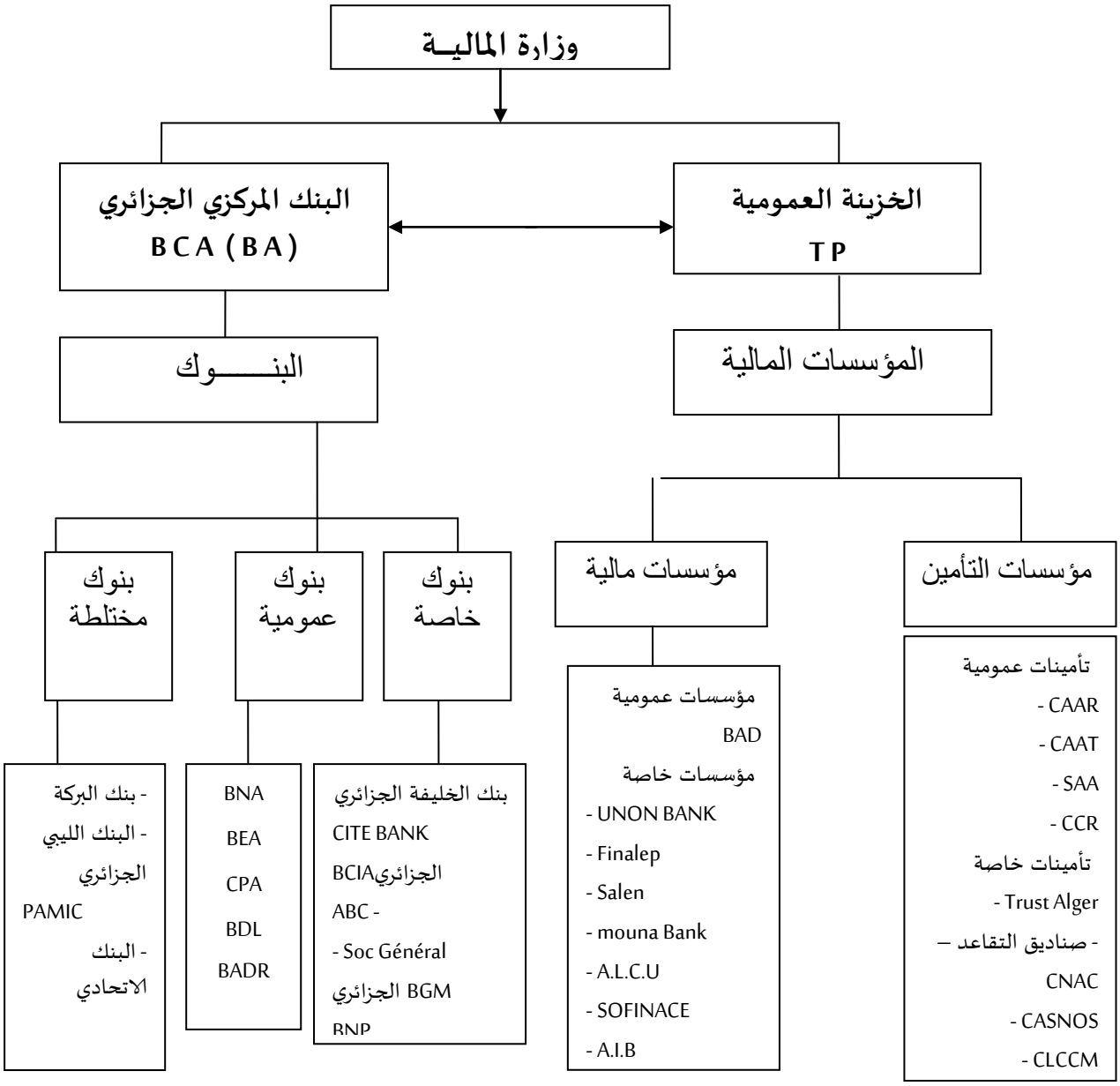

المصدر: شاكر القزويني "محاضرات في اقتصاد النقود"ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1982 ، "ص 38".

خلاصـة :

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل نجد أن البنوك تلعب دورا هاما في المجال الاقتصادي وفي إحياء الاقتصاد الوطني، حيث لها دور رئيسي يتمثل في القيام بمهمة الوساطة بين المودعين (المدخرين) وبين المقترضين، وبالرغم من وجود وسطاء آخرون إلا أن البنك يعد الأفضل منهم جميعا، وذلك لأنها تتعامل مع الأفراد والمؤسسات الكبرى والشركات الوطنية والأجنبية.

الفصل الثاني: محاسبة البنوك.

تمهيد:

تتميز العمليات المصرفية بالتفرع والتعدد وضرورة السرعة والدقة في التنفيذ، ومن هنا فمحاسبة المصارف مهما كان نوعها خاصة التجارية يجب أن تكون على درجة من المرونة والوضوح كفيلة بإثبات القيود المتعلقة بهذه العمليات المصرفية وتصنيف الحسابات وتبويبها بحيث يستمر استخراج الأوضاع والبيانات والتقارير والمعلومات اللازمة في كل وقت وبسرعة كافية.

لذلك ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى النظام المحاسبي للبنوك وكيفية التسجيل المحاسبي فيها، وما مدى أهمية ومكانة المحاسبة في البنوك .

المبحث الأول: النظام المحاسبي للبنوك:

تتركز دراسة النظام المحاسبي للبنوك التجارية على كيفية تحقيق الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أموال المودعين، وكيفية تدقق المعلومات في النظام المحاسبي بين أقسام البنك المختلفة حتى الوصول إلى القوائم المالية النهائية سواء كانت قوائم مالية يومية أو شهرية أو سنوية،وحتى تتبين الحلقات المختلفة لنظم الضبط الداخلي التي تضعها معظم البنوك التجارية لحماية أموال المودعين سوف نتناول فيما يلي إلى كل من الخصائص والأسس التي يقوم عليها النظام المحاسبي في البنوك لأنه يعتبر العمود الفقري لنظام الرقابة الداخلية في هذه المنشأة (البنوك).

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي:

لا يوجد تعريف وحيد مقبول للنظام المحاسبي وذلك بسبب اختلاف الأشخاص المعنيون بتعريف النظام المحاسبي:

فمنهم من يرى أن النظام المحاسبي مجموعة من الإجراءات والإرشادات والخطط والقواعد الرقابية التي يتم على أساسها المعالجات المستندة والدفترية.

وبعضهم الآخر يعده أداة لتحقيق بعض الأهداف والوظائف وذلك من خلال تمكين الإدارة من التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة والتقييم .من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وبإشرافها [1].

وبالتالي يمكننا القول بأن النظام المحاسبي هو الإطار الذي يشتمل على القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد البنوك على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام وتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال البنوك ويعتبر تشغيل البيانات من أهم الأنشطة التي ينطوي عليها النظام المحاسبي لهذا يمكن اعتباره كمشغل للبيانات.

ويتم تصميم وتعديل النظام المحاسبي بإحدى الطرق التالية [2]:

1 - بواسطة مالك المنشأة التي قد تستخدم بعض النظم البسيطة.

2 - بواسطة مستخدمي النظم المحترفين الذين يختصون في هذا العمل، ويسعى مالك المنشأة دائما إلى وضع نظامه المحاسبي بأقل تكلفة، ونجد أن النظام المحاسبي الذي يطبق في الوحدات التي تهدف إلى المصلحة الاقتصادية أي التي تهدف إلى تحقيق الربح تحكمه أسس ومبادئ وقواعد تختلف عن تلك الوحدات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة اجتماعية أي غير هادفة إلى تحقيق الربح.

المطلب الثاني : خصائص النظام المحاسبي و أهدافه.

1 - خصائص النظام المحاسبي:

(1)أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة ، محاسبة المنشآت المالية " تصميم النظام المحاسبي "، لبنان، دار النهضة العربية، 1986 ، ص 10.

(2) نفس المرجع ، ص20 .

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه البنك المركزي في الإشراف و الرقابة على البنوك فإن هناك بعض التقارير والقوائم التي تلتزم البنوك التجارية بتقديمها للبنك المركزي و من أهمها[1]:

1- كشف سيولة البنك التجاري.

2- المركز المالي للبنك في نهاية كل شهر.

3- مجموعة من القوائم و التقارير و التي تتضمن:

أ- تقرير عن الودائع المختلفة و عدد حسابات الإيداع.

ب- حجم المسحوبات و الإيداعات بالحسابات الجارية.

ج- تقرير عن مبيعات ومشتريات الأوراق المالية و قيمتها و نسبة الأوراق المالية.

د- تقرير عن العملات الأجنبية الموجودة لدى البنك.

وحتى يتمكن البنك التجاري من الوفاء بالتزاماته التي ذكرت سابقا فإن عامل السرعة و الدقة في إعداد البيانات و المعلومات الواجب توفرها فيها يعتبران من الأركان الهامة التي يرتكز عليها النظام المحاسبي في البنك التجاري.

ويتطلب تحقيق هذه الأركان أن يتسم النظام المحاسبي للبنوك بالخصائص التالي:

1- القدرة على موافاة إدارة البنك الداخلية و كذا سلطات الرقابة على البنوك بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب كما يجب أن تتضمن التفصيلات المطلوبة و بصفة خاصة:

أ- تحليل أصول البنك وفقا لمعيار القدرة على تحويلها إلى نقدية بسرعة و سهولة.

ب- تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة.

ج- تحليل حسابات الاحتياطات المختلفة لتحديد القرض من تكوين الاحتياطات.

د- تحليل الإيرادات وفقا لمصدر كل منها، كما يجب تحليل المصروفات وفقا للأقسام المختلفة بالبنك و تقسيمها وفقا لطبيعتها.

2- توافر نظام محكم للضبط الداخلي و يتوقف ذلك عن طريق تشغيل النظام، وبصفة عامة فإنه يجب أن تكون الحسابات العامة بدفتر الأستاذ بالعدد المطلوب و الكافي لتحقيق أقصى قدر من الرقابة.

3- القدرة على موافاة الإدارة بتحليل التكاليف و توزيعها على الأقسام.

4- القدرة على توفير المعلومات التي تتطلبها سلطات الإشراف والرقابة المختلفة دون الحاجة إلى بذل مجهود أيضا في التوفير تلك المعلومات.

5- القدرة على توفير المعلومات اللازمة لإعداد الإقرارات الضريبية[2].

وهذه الخصائص تتمثل في المعلومات والبيانات التي تتعلق بالنظام المحاسبي وتماشيا معها فإن النظام المحاسبي في البنوك التجارية يقوم عن مبدأ تقسيم البنك إلى مجموعة من الأقسام بحيث يقوم كل قسم منها بإثبات عمليات في مجموعة من سجلات والدفاتر البيانية التي تخصه.

وهناك خصائص تتعلق بالحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي وهي :

(1)أميرة إبراهيم عثمان، محمد عباس البدوري،النظم المحاسبية الخاصة ،الإسكندرية ،مطبعة الإنتصار ،2000 ،ص102 .

(2)فائق شقير،عاطف الأخرص، عبد الرحمن سالم،مرجع سبق ذكره، ص .30

1 -الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق القيد والمعالجة وكذلك بالأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج أرصدة العملاء أول بأول وعلى البنك أن يوازي بين السرعة من جهة ويبين الدقة من جهة أخرى ويبين تكاليف بلوغ هذه السرعة أو الدقة

2 -تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزحم العمليات المالية المختلفة والمتكررة[1].

3 -ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق .

4 -تصميم الدورة المحاسبية شكل يتحاشى التكرار بين موظف وأخر أو قسم وأخر بحيث أن كل عملية تقتضي طبيعتها تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم.

5 -يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه أصلا قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة تسمى عمولة.

6 -يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة له، مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود مثل عمليات وأوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تأمين سلف.....الخ.

7 -يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الايدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في انجاز القرارات السليمة.

8 -إن يكون البيانات أو مستندات القيد للعمليات التي تقتضي طبيعتها أن يتم تداولها بين أكثر من موظف وأكثر من قسم.

وهناك خصائص أخرى تتميز بتسجيل القيود المحاسبة وهي كما يلي [2]:

- يستخرج رصيد الحساب بعد كل عملية مباشرة.
- تتمركز الحسابات كلها أو جميعها في قسم المحاسبة العامة.
- لكل قسم من أقسام البنك دفاتر وسجلات ومستنداته الخاصة به .
- تجهيز عدد كبير من الكشوفات والتقارير المالية .
- تكتب القيود الخاصة بكل قسم وترسل إلى قسم المحاسبة العامة لإثباتها باليومية العامة ومن ثم ترحل إلى دفتر الأستاذ العام.

2 - أهداف النظام المحاسبي في البنوك

اتضح مما سبق أن النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الإدارة المصرفية إلى أي تطبيقه فحسب، بل هو وسيلة لتحقيق بعض الأهداف وهي [3]:

- ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات البنك بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لأغراض الرقابة وتقيم الأداء.

(1)فائق شقير،عاطف الأخرص، عبد الرحمن سالم،مرجع سبق ذكره، ص 30 .

(2)عبد الحليم كراجة،محاسبة البنوك، الأردن،دار الصفاء للنشر،2000 ،ص23 .

(3)عبد الإله نعمة جعفر، مرجع سبق ذكره،ص47.

- إنتاج التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية، ليس لمن يطلبها من إدارة البنك فحسب، وإنما لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية،كالبنك المركزي،ووزارة المالية،والمستثمرين و المتعاملين مع البنك بشكل عام.
- تحقيق الدقة والإنجاز الصحيح في تنفيذ العمليات المحاسبية .

4- تحقيق السرعة في الأعمال المحاسبية نظرا لاتساع حجم هذه الأعمال وحتى يمكن عمل ميزان المراجعة اليومي والمطابقات اليومية..

- تحقيق مبدأ الاقتصاد في النفقة وذلك بجعل النظام مرنا بحيث يمكن تطبيقيه بسهولة.
- تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية. .

وفي الشكل الثاني يبين ويشكل مختصر أهم الخصائص المميزة للنظام المحاسبي للبنوك.

الشكل (II-1): خصائص النظام المحاسبي للبنوك

خصائص النظام **المحاسبي** للبنوك.

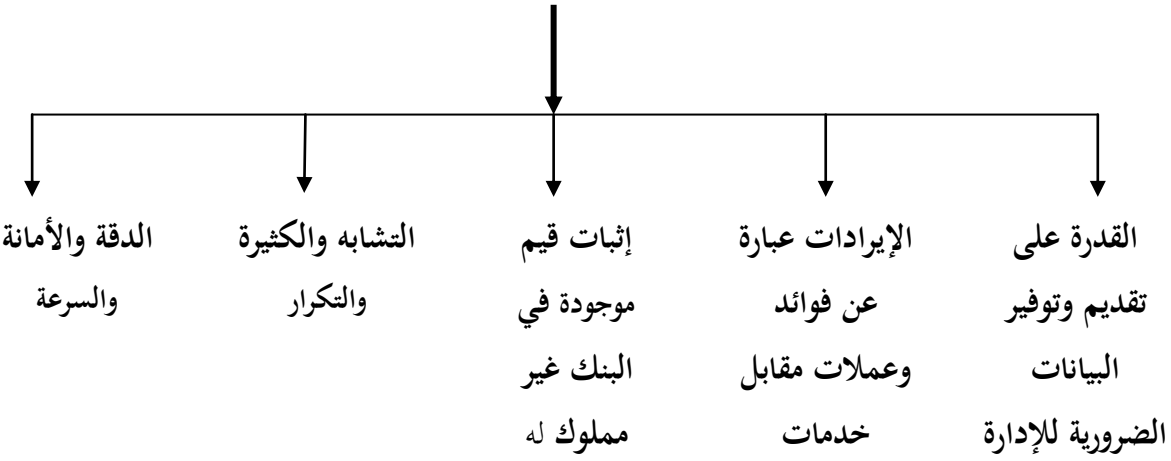

المصدر: فائق شقير وآخرون ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث:عناصر النظام المحاسبي للبنوك و أركانه.

1 - عناصر النظام المحاسبي

تختلف العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات،لذا تختلف النظم المحاسبة التي تتبع في كل منها،لهذا يعتمد النظام المحاسبي في أي منشأة مالية بما في ذلك البنوك على عدة مقومات أو عناصر أساسية حيث يمكن اعتبارها مشتركة في جميع النظم المحاسبية،التي تمكن له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه.

وتتمثل هذه العناصر فبما يلي[1]:

أ - **المجموعة المستندية:**

وهي من أهم عناصر النظام المحاسبي وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات المصرفية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، والمستندات هي مصدر القيد الأولى في النظام المحاسبي،وهي مستندات أصولية كإشعارات الخصم والإضافة والشيكات والأوراق التجارية ،والمجموعة المستندية في البنوك كما في غيرها من المنشآت، تتكون من نوعين من المستندات[2] .

a. **مستندات داخلية:** وهي التي يتم إيداعها من قبل البنك لتلاءم طبيعة عمله ونظامه المحاسبي المتبع مثل إيصالات الإيداع والقبض ومستندات الخصم والإضافة واستلام الأمانات،إخطارات الموافقة على فتح الاعتماد –كشوف الحركة اليومية- كشوف حساب العملاء...الخ

b. **مستندات خارجية:** وهي التي يتم إعدادها بواسطة العملاء وغيرهم مثل فسائم الإيداع وأصالات السحب النقدية وحوافظ إيداع الكمبيالات وغيرها وأيضا طلب فتح الاعتماد ألمستندي،طلب فتح الائتمان، تراخيص الاستيراد...الخ

ولا شك إن طبيعة عمل البنوك و ضرورة مراعاة قواعد الضبط الداخلي والمحاسبي في تثبيت العمليات،فإنه يتم استخدام كلا النوعين من المستندات الخارجية في مجموعة من الدفات،بينما تستخدم المستندات الخارجية في القيد في مجموعة أخرى من الدفاتر.

ب - **المجموعة الدفترية:**

تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك تبعا لإخلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل وتجميع العمليات من قبل كل بنك،ويتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات ووفقا لنظرية القيد المزدوج، وماهية هذه الدفاتر تحددها الطريقة المحاسبية المتبعة، وهناك أكثر من طريقة محاسبية فبمجال النشاط المصرفي ومن أهم هذه الطرق شيوعا هي:

* **الطريقة الفرنسية :** بموجب هذه الطريقة يقوم البنك بمسك الدفاتر التالية:

- دفاتر اليوميات المساعدة. - دفتر الأستاذ المساعد.
- دفتر اليومية المركزية - دفتر الأستاذ العام.

(1)عبد الإله نعمة جعفر،مرجع سبق ذكر، ص 49ص63 .

(2)احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، مصر،دار الجامعة،2003، ص 47.

و فيما يلي شكل توضيحي للدورة المحاسبية الخاصة بالطريقة الفرنسية:

الشكل (II-2): الدورة المحاسبية الخاصة بالطريقة الفرنسية.

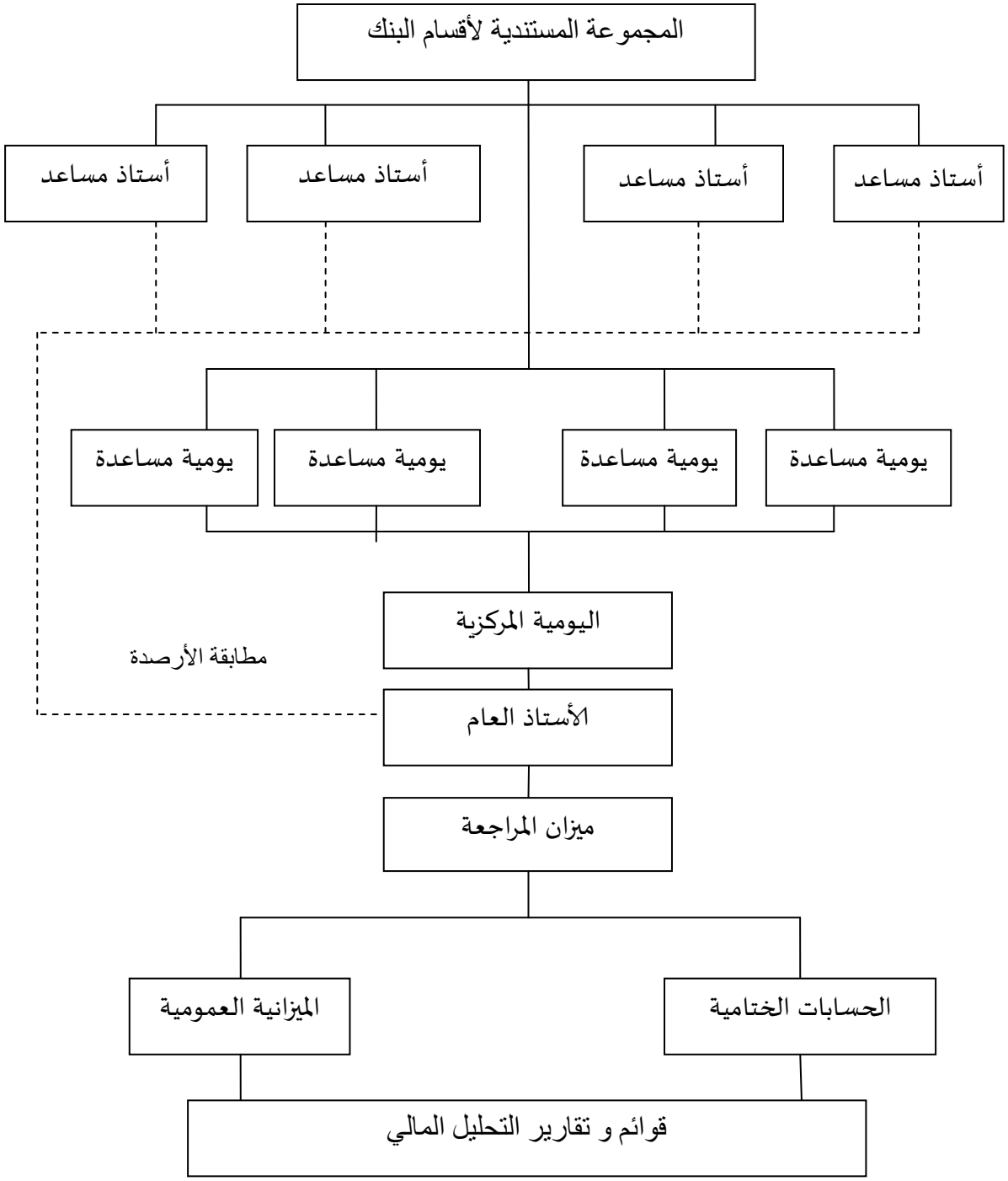

المصدر:عبد الآلة نعمت جعفر،محاسبة المنشآت المالية ،عمان،دار الحنين، 1996،ص:52 .

*** الطريقة الإنجليزية :** بموجب هذه الطريقة يقوم البنك باستخدام الدفاتر التالية:

- دفاتر اليوميات المساعدة.
- دفتر الأستاذ المساعد(الحسابات الشخصية)
- دفتر الأستاذ العام.

ويلاحظ عدم استخدام دفتر اليومية المركزية في هذه الطريقة، حيث يتم تسجيل جميع العمليات المصرفية من واقع مستنداتها في دفاتر اليوميات المساعدة التي يتم مسكها في أقسام البنك المختلفة، وفي هذه الدفاتر يتم ترحيل القيود إلى حساباتها المختصة في دفاتر الأستاذ المساعدة وفي نهاية كل فترة معينة تؤخذ مجاميع اليوميات المساعدة وترحل مباشرة إلى حساباتها المختصة في دفاتر الأستاذ العام، دون إستخدام دفتر اليومية المركزية، وفي نهاية كل يوم يتم عمل ميزان المراجعة من واقع حسابات الأستاذ العام.

3- دليل الحسابات:

هو عبارة عن قائمة، تتضمن أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة النشاط ،مصنفة بطريقة قابلة الاستخدام بسهولة،و التي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها، ودليل الحسابات في البنوك التجارية، هو أداة لتصنيف العمليات المصرفية المختلفة، في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة، تساعد على مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام.

4- أدوات الرقابة(الإجراءات الرقابية):

تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط،كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندة، والإجراءات الرقابية تشمل وسائل رقابية محاسبية وإدارية وضبط داخلي تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية،وسلامة الأصول المختلفة،والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها التدفق الداخلي والتفتيش،وموازين المراجعة الدورية ،والتأمين على الممتلكات ورقابة الأداء...الخ[1].

5 - التقارير المحاسبية (القوائم المالية والكشوف الإحصائية):

وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوف إحصائية لأغراض معينة وبصفة دورية تعد أو غير دورية، وتختلف هذه من حيث أنواعها، وكيفية تنظيمها ومواعد تنظيمها،والجهة التي ستقدم إليها والمعلومات التي يجب أن تحتويها .

ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري هي نوعين:

أ/ تقارير داخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك ومن أمثلتها:

-الموازنات التخطيطية.

الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي والتي تتضمن بيانا وافيا عن مصروفات البنك و إراداته .

(1)احمد صلاح عطية،مرجع سبق ذكره،ص50.

-التقارير الأسبوعية أو الشهرية أو الفصلية وهو ما يعرف غنها بالتقارير الدورية والتي تعكس أسلوب أداء الأقسام الفنية في البنك لتقديم خدامات مصرفية للعملاء.

ب/ تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها، إلى البيانات والمعلومات التي يهمها الإطلاع عليها، فهناك بيانات مقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية.

ومنها ما ترغب إدارة البنك الإطلاع عليه كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام وغيرها.

6- الآلات والمعدات:

وتستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة،ولمعالجة هذه البيانات، فقد تستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات، ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة،وقد ساعد استخدام الحاسب الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا[1].

7- التعليمات الإجرائية:

وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفات، وطرق اجراء تلك المعلومات،ومواعيدها بالإضافة الى عمليات مراجعة القيد والتحقيق من اتباع التعليمات الموضوعة.

8- **النظرية المحاسبية:**

يقوم النظام المحاسبي المصرفي على اساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن كل عملية تجارية ذات اثر مالي تؤثر على طرفين تجعل احدهما مدينا وآخر دائنا بنفس القيمة.

9- الطريقة المحاسبية:

يقوم النظام المحاسبي المصرفي على استخدام الطريقة الفرنسية والطريقة الانجليزية ولقد تطرقنا هاتين الطريقتين على العنصر السابق [2].

10-الموظفون :

وهم الذين توكل اليهم مهام تنفيذ النظام فيجب ان يستوعب هؤلاء خطوات النظام و إجراءاته كي يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه[3].

(1)خاالد أمين عبد لله، مرجع سبق ذكره، ص:46.

(2)نفس المرجع،ص: 46 .

(1)عبد الإله نعمة جعفر،مرجع سبق ذكر، ص 69 .

وفيما يلي: شكل يبين عناصر النظام المحاسبي للبنوك:

الشكل (II-3): عناصر النظام المحاسبي للبنوك.

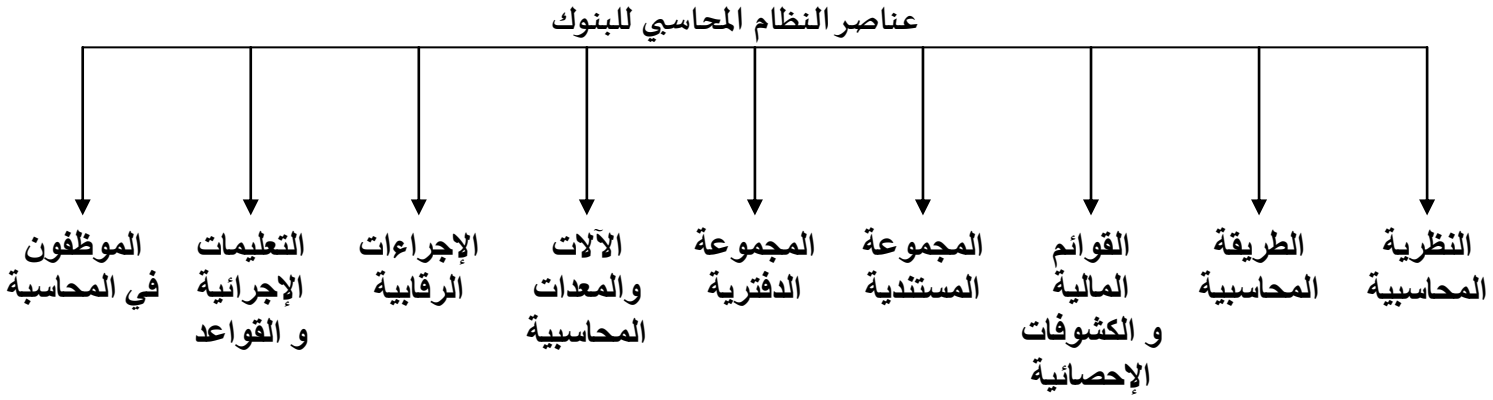

المصدر: فائق شقير و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

2- أركان النظام المحاسبي للبنوك

من التعريف السابق للنظام المحاسبي يتبين ان هناك أركان للنظام المحاسبي والتي تتمثل في الأتي:

أ/ مجموعة المبادئ والأسس والنظريات

ب/ مجموعة الإجراءات الآلية التي ينفذ بها العمل

ت/ مجموعة الأفراد العاملين في العمل المحاسبي

ث/ مجموعة الدفاتر والمستندات و النماذج التي تستعمل في العمل المحاسبي.

المطلب الرابع: مبادئ النظام المحاسبي للبنوك:

يمكن تلخيص مما سبق المبادئ العامة التي تحكم النظام المحاسبي للبنوك بصفة عامة إلى [1]:

1) يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على مراعاة إدارة البنوك الداخلية وكذا سلطات الرقابة على البنوك بالبيانات الضرورية وصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه البيانات في الوقت المناسب كما يجب أن تتضمن التفاصيل التالية:

أ - يجب تحليل أصول البنوك وفقا لمعيار القدرة على تحويلها للنقدية.

ب - يجب تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة.

ج- يجب تحليل الإيرادات وفقا لمصدر كل منها.

د- كما يجب تحليل النفقات (المصروفات) وفقا للأقسام المختلفة للبنك وأيضا يجب تقسيمها وفقا لطبيعتها (مرتبات وأجور وإيجارات).

لان هذه المعلومات تساعد على إعداد قائمة بالإرادات والمصروفات المتعلقة بكل فسم من أقسام البنك والتي تساعد أيضا على تقييم الداخلي لهذه الأقسام .

(1)احمد نور ، بسيوني شحات، مرجع سبق ذكره ، ص 208 .

2) يجب أن ينطوي النظام المحاسبي على نظام محكم للضبط الداخلي.

3) يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على موافاة الإدارة بتحليل التكاليف لأغراض إدارية مختلفة.

4) يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على مد البيانات التي تحتاجها سلطات الإشراف و الرقابة المختلفة دون الحاجة إلى بذل مجهود كبير للحصول على تلك البيانات

وفي الأخير ينبغي أن يكون في الإمكان وبمجهود قليل الحصول على البيانات اللازمة لإعداد قرارات الضريبة المختلفة.

وأيضا يقوم النظام المحاسبي للبنوك على مبادئ المحاسبة العامة (المالية) وهذه المبادئ هي [1]:

1) مبدأ مقابلة الإرادات بالمصروفات:

يقتضى هذا المبدأ مقابلة إرادات كل فترة مالية بالمصروفات الخاصة بهذه الفترة وصولا لنتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة، ويرتبط مبدأ المقابلة بمبدأ الاستمرار ومبدأ تقسيم حياة المشروع إلى عدة من الفترات الزمنية (السنة المالية) .

كما يرتبط مبدأ المقابلة بأساس الاستحقاق للمحاسبة عن الإيرادات والمصروفات والذي يقتضي تسجيل الإرادات الخاصة بالستة المالية سواء تم تحصيلها أو سوف تحصل وكذلك تسجيل المصروفات الخاصة بالنسبة للسنة المالية سواء دفعها أو سوف تدفع .

2/ مبدأ تحقق الإيرادات :

أثار كثير من التساؤلات حول مبدأ تحقيق الإيراد من حيث الشروط الواجبة لتحقيق الإيراد و متى يتم إثبات الإيراد من بيع المنتجات أو الخدمات في الدفاتر المحاسبية وكذا الطرق والإجراءات المحاسبية المختلفة لتطبيق هذا المبدأ .

3/ مبدأ التكلفة التاريخية :

يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول،بالدفاتر المحاسبية بكل التكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ الشراء حتى صلاحية الاستعمال .

4/ مبدأ الافصاح :

يقتضي هذا المبدأ ضرورة إظهار كل المعلومات المحاسبية التي تهتم بالمستثمرين والعملاء والدائنين عند نشر التقارير المالية .

ويترتب على تطبيق هذا المبدأ ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية وكذا بيان الخسائر المحتملة والأحداث الاقتصادية التي قد تأثر على نتيجة نشاط أي مشروع من بينهم البنوك.

5/مبدأ الحيطة و الحذر:

يرتبط مبدأ الحيطة والحذر بمبدأ تحقق الإيراد ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات حيث تقتضي الحيطة والحذر عدم الأخذ في الحسبان أي أرباح إلا إذا تحققت فعلا،بينما تؤخذ في الحسبان الخسائر المتوقعة، وهذا يعني عدم المعالات في إثبات الإيرادات بالدفاتر المحاسبية أو إثبات أي أرباح متوقعة في

(1)محمود ابراهيم عبد السلام، مبادئ المحاسبة المالية، الجزءالاول ، مصر، مكتبة الاشعاع الفنية ، 1999،ص 29 .

المستقبل إلى أن تتم التأكد من تحصيل الإيراد أو تحقيق الربح وعلى العكس من ذلك إثبات أي خسائر متوقعة في المستقبل طالما أن هذه الخسائر مؤكدة أو محتملة وتم تقدير القيمة المالية لها.
وخلاصة القول إن الهدف من الحيطة والحذر في النهاية هو المحافظة على راس المال المستثمر وعدم توزيع جزء منه في صورة أرباح[1].

المبحث الثاني: مكانة المحاسبة في البنوك.

إن المحاسبة في مجال النشاط المصرفي ما هي إلا تطبيق لنفس المبادئ والأسس والقواعد المتعارف عليها في المحاسبة المالية والشيء الذي يختلف في هذا الأمر هو أن المحاسبة في البنوك تتطلب من المحاسب فهما خاصا وعميقا لطبيعة العمليات المالية المصرفية لكي يقوم بإثباتها في السجلات والدفاتر المحاسبية بشكل ينسجم مع الهدف من المحاسبة في هذا النشاط (البنوك).
لهذا سوف نتناول من خلال هذا المبحث إلى خصائص وطبيعة وأهمية المحاسبة في النشاط المصرفي وما هي الدفاتر والسجلات التي يمسكها المحاسب في البنوك وما هي مراحل التسجيل المحاسبي.

المطلب الأول: طبيعة المحاسبة في البنوك.

إن دراسة طبيعة المحاسبة في النشاط المصرفي وفي البنوك التجارية على وجه الخصوص يعني معرفة الخصائص العامة لطبيعة العمل في هذا الجهاز والسمات الخاصة التي تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى، حيث تمكن هذه الدراسة في دراسة خصائص الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء من جهة ودراسة اثر السمات الخاصة للجهاز المصرفي والمؤثر على طبيعة المحاسبة المطبقة من جهة أخرى.

1 - **خصائص الخدمات المصرفية** :

هناك مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها من القطاعات في تقديم الخدمات وذلك نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها وأنشطتها المصرفية مما يعطي خصائص ومميزات تتميز بها المحاسبة في البنوك.

ومن أهم هذه الخصائص التي تمتاز بها الخدمات المصرفية هي:[2]

- يتمثل المنتج النهائي للبنوك التجارية في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة،حيث تحقق البنوك دخلها من عمليات الإقراض لفترات زمنية محددة نظير فائدة معلومة يتم تحصيلها دوريا بمرور فترات معينة،والتي يتم التعبير عنها في صورة "الدخل من الفوائد" وهو بمثابة إيراد المبيعات في منشاة الأعمال،من ناحية أخرى تدفع البنوك فوائد للمودعين نظير إيداع أموالهم لفترات زمنية محددة وهو ما يمكن أن نطلق عليه "التكلفة الزمنية للنقود" وتعبر عنها في صورة "مصروف الفوائد" التي تقابل "تكلفة المبيعات" والفرق بينهما يطلق عليه صافي الدخل من الفوائد وهو ما يوازي مجمل الربح في باقي المنشآت الأعمال.

(1)محمود ابراهيم عبد السلام،مرجع سبق ذكره،ص30.
(2) احمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص43.

-تحتكر البنوك التجارية تقديم الخدمات المصرفية لا يمكن تقديمها المنشات الأخرى مثل خدمات قبول الودائع ومنح الائتمان وتحويل الأموال لبنوك أخرى، واستلام الأموال من بنوك أخرى والسحب من الودائع، وغيرها من الخدمات.

-تعد البنوك بمثابة وسطاء ماليون بين جموع المدخرين وبين راغبي الاقتراض وبتوفير هذه الخدمة تكون البنوك قد حققت النمو الاقتصادي للمجتمع من خلال تجميع المدخرات ومنح الائتمان.

-توجد تدفقات نقدية مستمرة من والى البنوك، وتعد تلك بمثابة طبيعة فريدة، وبطبيعة الحال تنتج التدفقات من جراء التعاملات اليومية بالنقود سواء في صورة إيداعات أو مسحوبات.

وهناك خصائص أخرى تمتاز بها الأنشطة المصرفية هي [1]:

-إن الخدمات المصرفية تباع ثم تنتج وتستهلك في نفس الوقت أي انعدام فارق الزمن بين الإنتاج والاستهلاك.

- إن معظم تكاليف إنتاج الخدمات المصرفية تعتبر من التكاليف الثابتة كالأجور وهذه التكاليف يجب أن يتحملها البنك بصفة دائمة مهما يتغير حجم الطلب على خدماته.

وبناءا على مجموعة هذه الخصائص فان للمحاسبة في النشاط المصرفي أيضا تميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الأنشطة بالرغم من أنها تعتمد على تطبيق نفس المبادئ والقواعد الخاصة بالمحاسبة المالية.

2 - خصائص محاسبة البنوك

تتميز محاسبة البنوك بعدة خصائص أهمها:

- إن مجال العمل المصرفي ينحصر بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي يتلقاها البنك من العملاء على شكل حسابات جارية وودائع بآجال مختلفة وغيرها من التصرفات التي تشكل التزاما ماليا على البنك وبالتالي فإن وظيفة المحاسبة في البنوك لا تعتبر وظيفة مساعدة بل تنصرف إلى صميم العمل المصرفي وترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو العمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر و السجلات حفاظا على حقوق البنك من جهة وحقوق الغير على البنك من جهة أخرى.
- إن ظروف وطبيعة العمل في النشاط المصرفي تستلزم السرعة والدقة في الأداء وهو ما يعني ضرورة تسجيل العمليات المصرفية في كشوف خاصة بها بل حصولها من واقع المستندات المقررة لها وترحيلها إلى الدفاتر واليوميات يوما بيوم لغرض الوقوف على أرصدة الحسابات المدينة والدائنة الخاصة بالعملاء، وتنظيم الكشوف اللازمة من خلاصة نشاط كل قسم من أقسام البنك بشكل دقيق بغرض تقييم الأداء والرقابة على استغلال الموارد أولا بأول.
- نظرا لارتباط النظام المصرفي بشكل أو بآخر بالسياسة المالية العامة للدولة وبالتالي خضوعه لمجموعة من التشريعات القانونية لتنظيم نشاطه بما يخدم التنمية الاقتصادية ، فإن ذلك يعطي للمحاسبة مهمة استثنائية وهو توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن كافة أوجه النشاط المصرفي لمن يطلبها من أجهزة التخطيط والرقابة المركزية من خارج الجهاز المصرفي.

(1) عبد الاله نعمة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص37.

- إن محاسبة البنوك ترتكز على مجموعة مترابطة من الأجزاء قوامها الرئيسي المجموعات المستندية والدفترية وقواعد الرقابة الداخلية والتي تشكل في مجموعها النظام المحاسبي و الذي يعتبر أحد مصادر المعلومات المهمة للإدارة البنكية لتوفير البيانات التي تحتاجها عن مجمل نشاط البنك لتوفير الرقابة الكافية على موارد البنك واستخداماتها بأعلى كفاءة ممكنة.

وهناك خصائص تميز محاسبة البنوك عن غيرها من خلال الحسابات وهي:

- تقوم حسابات البنوك بصفة أساسية على تحليل وقيد المبالغ الواردة والمبالغ المنصرفة وبمسك كل قسم في البنك سجلاته البيانية ودفاتره المساعدة .
- استخدام المستند لترحيل العمليات مباشرة بمجرد حدوثها إلى الحسابات الخاصة بها بدفاتر الأستاذ المساعدة ثم إثبات إجمالي العمليات في الحسابات العامة بدفتر الأستاذ العام بعد ذلك .
- استخراج أرصدة بعض الحسابات على أثر كل عملية من العمليات كما هو الحال في الحسابات الجارية، واستخراج أرصدة جميع الحسابات وعمل موازين مراجعة يوميا.
- تنظيم عدد كبير من الكشوفات والبيانات الدورية من واقع السجلات لمواجهة متطلبات البنك المركزي.

المطلب الثاني: أهداف محاسبة البنوك:

لا تمثل المحاسبة في النظام المصرفي كما في غيره من الأنشطة الاقتصادية هدفا في حد ذاته بقدر ما هي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية في التخطيط و الرقابة وتقييم الأداء، وبذلك فإن دور المحاسبة في النظام البنكي و التي هي جزء أساسي منه تتمثل فيما يلي من الأهداف[1]:

1.إثبات القيود الخاصة بالعمليات المصرفية أولا بأول من خلال مجموعة من الإجراءات المترابطة الخاصة بكل قسم من أقسام البنك الفنية توفيرا للسرعة و الدقة في إعداد البيانات اللازمة لمتابعة سير النشاط و الرقابة عليه للحفاظ على أصول البنك و تسجيل التزاماته بكل دقة إزاء العملاء.

2. مساعدة الإدارة في توفير الأساليب الرقابية التي تمكنها من اكتشاف الأخطاء أول بأول و مراجعة النتائج المحققة لمقارنتها لها هو مخطط لها لغرض تقييم الأداء وتحسين مزاولة النشاط المصرفي لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بتطوير الواقع الفعلي لإنجازات كل قسم من أقسام البنك وبكل تفصيلاته عن طريق نظام كفؤ للتقارير الرقابية تعتبر من أهم مقومات النظام المحاسبي في البنك التجاري أو في أي بنك.

3. إن البيانات و المعلومات المحاسبية التي توفرها المحاسبة عن كافة أوجه النشاط في النظام البنكي تجعل مهمة ممارسة وظيفة الإشراف والرقابة و التوجيه من قبل البنك المركزي أمرا ممكنا ،الأمر الذي يزيد من كفاءة تخطيط السياسية النقدية للدولة لاعتمادها على تقارير وبيانات تتصف بالدقة و الواقعية.

4.الوقوف على المركز المالي بشكل يومي وسريع من خلال إعداد الكشوف والموازين اليومية توضح ما هو للبنك وما عليه من حقوق والتزامات وكذلك إعداد الكشوف الخاصة بمراكز العملاء يوميا في الأقسام التي تتولى خدمة العملاء وتقديم التسهيلات المصرفية لهم.

(1) عبد الإله نعمة جعفر، مرجع سبق ذكره ، ص38.

ولا شك في أن تحقيق الأهداف لابد أن ترتبط بوجود نظام محاسبي سليم يؤدي وظائفه بكفاءة تجعل من وجوده أمرا لازما وضروريا للبنك الذي يلتزم بتطبيقه ، ويتصف بدرجة عالية من الدقة والواقعية في توفير وعرض البيانات المحاسبية لتكون لها القدرة على مساعدة المديرين في اتخاذ أو ترشيد القرارات الخاصة بتقييم الأداء وتحسين مزاولة النشاط إلى أفضل درجة ممكنة من الأداء ، ولقد تطرقنا لكل هذا من خلال المبحث السابق.

المطلب الثالث: الدفاتر المحاسبية المستعملة في البنوك.

قبل أن نتناول أهم الدفاتر المحاسبية المستخدمة في التسجيل المحاسبي في البنوك يجب أن نقف أمام الدليل المحاسبي للبنوك.

1 - الدليل المحاسبي للبنوك التجارية

الدليل المحاسبي أو ما يعرف بالمخطط المحاسبي للبنوك ،"هو إطار تصنف بداخله كافة حسابات المنشاة إلى مجموعات ومرتبة بشكل يمكن القارئ من التعرف بسهولة على المجموعة التي ينتمي إليها أي حساب بجانب إمكانية معرفة طبيعة ونوع أرصدة الحسابات سواء كانت مدينة أو دائنة، فنجد بالنسبة للبنوك التجارية تعد المؤسسة الأمريكية من الرواد الأوائل في مجال وضع دليل محاسبي للبنوك التجارية بالولايات المتحدة الأمريكية".[1]

لذا يجب على البنوك أن تسجل عملياتها في المحاسبة وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الذي جاء حسب المادة 02 من المرسوم رقم 92-08 المؤرخ في 1992/11/17.

ويقسم المخطط المحاسبي البنكي PCB الحسابات إلى حسابات الميزانية، حسابات خارج الميزانية وحسابات النتائج وتقسم هذه الحسابات إلى أصناف وكل صنف يقسم إلى حسابات رئيسية وحسابات فرعية له.

1 - الدفاتر الأساسية المستخدمة في البنوك.

إن تسجيل العمليات المالية التي تقوم بها البنوك تتطلب من المحاسب مسك دفاتر محاسبية تسجل فيها هذه العمليات الخاصة بها،والهدف من هذه الدفاتر المحاسبية هو إثبات الأحداث أو العمليات أول بأول بدلا من الاعتماد على الذاكرة.

ونجد من اهم هذه الدفاتر المحاسبية المستخدمة في التسجيل المحاسبي في البنوك ما يلي:[2]

-دفتر اليومية العامة (دفتر القيد الاولي).

-دفتر الاستاذ العام.

-ميزان المراجعة.

2-1/ دفتر اليومية:

هو دفتر يسجل فيه كل الحركات المالية أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوما بيوم طبقا لنظرية القيد المزدوج في المحاسبة ويكون التسجيل فيها بصورة منظمة وحسب تاريخ حدوثها، والتي تقتضي أن لكل

(1) احمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص51.

(2)محمد اراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص07.

عملية مالية طرفان احدهما دائن والأخرى مدين ويتم التسجيل بها انطلاقا من وثائق ومستندات اثباتية وقد نص القانون التجاري على مسك هذه الدفاتر خاصة اليومية إلزاميا دون شطب أو محو، كما يجب أن يكون مؤشر من طرف سلطة قضائية وتكون طريقة التسجيل فيها إما بطريقة بدوية أو آلية في ظل نظام محدود وبشكل معين.

وفيما يلي جدول يبين شكل اليومية.

الجدول (II-1): الشكل العام لليومية

ر.ح.المدين	ر.ح.الدائن	البيان تاريخ وقوع العملية	م.مدين	م.دائن
-		من ح/ اسم حساب مدين	xxx	
	-	إلى ح/ اسم حساب دائن		xxx
		اسم القيد(نوع العملية)		
		المجموع	xxx	xxx

المصدر:محمد عبد السلام، مرجع سابق،ص .10

وفي نهاية كل صفحة من اليومية يسحب المحاسب المجاميع الدائنة والمدينة وينقلها إلى الصفحة الموالية بحيث يجب أن يكون المجموع المدين مساويا للمجموع الدائن.

بحيث نجد في البنوك إنها تعتمد على طريقة التسجيل في اليوميات المساعدة والتي تخص كل قسم من أقسام البنك ثم تنقل إلى قسم الحسابات العامة التي يتم تسجيلها في اليومية العامة.

2-2/ دفتر الأستاذ :

دفتر الأستاذ هو سجل يتضمن مجموعة من الحاسبات المقترحة من طرف البنك التي تم تسجيلها في اليومية وهذا يعني أن دفتر الأستاذ يأتي في مرحلة ثانية لدفتر اليومية ويتم نقل الحسابات من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

حيث يلاحظ على دفتر الأستاذ العام ما يلي[1]:

من حيث الشكل يتم فتح حساب في صفحة مستقلة لكل حساب ويكون شكل الحساب في الحياة العملية كما يلي:

الجدول (II-2): شكل الحساب دفتر الأستاذ.

مدين	دائن	الرصيد	البيان	ر.ص. اليومية

(1)محمد اراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص81.

المصدر: محمد إبراهيم عبد السلام، المرجع السابق، ص81

ويشمل كل حساب على عدد من الخانات أهمها المدين وخانة للمبلغ الدائن وخانة للرصيد لانجاز الفرق بين المدين والدائن وخانة للشرح وخانة لرقم صفحة اليومية التي تم منها نقل الحساب، وبعد الانتهاء من عملية نقل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ تمت عملية أخرى بدفتر الأستاذ وهو استخراج الرصيد من الجانب المدين والجانب الدائن لكل حساب.

وحسب البنوك والمؤسسات المالية الحسابات تقفل من اجل حساب الأرصدة وهذا يسمح بإعداد ميزان المراجعة من اجل المراقبة وأيضا التسجيل المحاسبي في البنوك يعتمد على دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة.

2-3/ ميزان المراجعة :

يتم نقل أرصدة الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة الأولى ويلاحظ في ميزان المراجعة الأولى ما يلي:

من حيث الشكل يشمل ميزان المراجعة الأولى عددا من الخانات الأولى لمبلغ الرصيد الدائن والثانية لمبلغ الرصيد المدين والثالثة لاسم الحساب والرابعة لرقم الحساب وكذا خانة لرقم صفحة الأستاذ[1].

الجدول (II-3): شكل ميزان المراجعة

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ		الارصدة		رقم صفحة الاستاذ
		مدين	دائن	مدين	دائن	
	المجموع	xxx	xxx	xxx	xxx	

المصدر: محمد إبراهيم عبد السلام، المرجع السابق، ص83.

وعند ملاحظة أن جانبي ميزان المراجعة متساويا معناه أن صحة التسجيل بدفتر اليومية وصحة نقل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ وأيضا صحة الرصيد، ولكن هناك بعض الأخطاء التي قد تحدث عند التسجيل وعند الترحيل لا يمكن أن يكتشفها ميزان المراجعة.

وخلاصة القول إن ميزان المراجعة ليس حساب ولا يظهر بالدفاتر المحاسبية ولكن هو كشف أو بيان بأرصدة الحسابات بدفتر الأستاذ والهدف من إعداد ميزان المراجعة هو التأكد من صحة التسجيل باليومية وصحة الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

(1) عبد الإله نعمة جعفر، مرجع سبق ذكره ، ص41.

وفي الوقت الحاضر أصبحت البنوك عوض أن تمسك حساباتها في الدفاتر والمستندات أصبحت تمسك حساباتها بواسطة الحاسوب، تقوم أقسام البنك المختلفة بتنظيم القيود ثم ترحل إلى الحاسوب الذي يقوم بمجرد إدخال مستندات القيود بالترحيل إلى اليومية المساعدة وحسابات الأستاذ المساعد كما يقوم أيضا بإثبات هذه القيود في اليومية العامة ثم ترحل الحسابات إلى دفتر الأستاذ العام.

المطلب الرابع: مراحل التسجيل المحاسبي في البنوك.

يقوم التسجيل المحاسبي في البنوك على قيد العمليات أولا بأول ويوما بيوم في السجلات المختلفة واستخراج ميزان المراجعة اليومي، ويتم ذلك على مراحل مختلفة وهي على النحو التالي:[1]

1 - قيد الحركة اليومية:

يجري العمل في البنوك على تسجيل عملياتها يوما بيوم ويتم قيد العمليات المصرفية في البنك بواسطة إشعارات خصم وإضافة بنفس القيمة حيث تتولى الأقسام المختلفة إعدادها كل فيما يخصه،ويتم فيها بكشف الحركة اليومية الذي بدوره يحتوي على ثلاث يوميات مساعدة وذلك حسب طبيعة القيد.،حيث تخصص يومية مساعدة لحركة الخزينة وتتضمن جميع العمليات للإيداع والسحب النقدية، وتخصص يومية مساعدة لحركة المقاصة وتتضمن قيود العمليات المتعلقة بتحصيل الشيكات المسحوبة على نفس الوكالة (الفرع) أو البنوك المحلية أو الفروع (الوكالات) الأخرى، وتحصيل الأوراق التجارية والتحويلات كما تخصص يومية مساعدة عامة لقيد باقي عمليات الفرع الأخرى، بالإضافة إلى أن تلك اليوميات المساعدة تعتبر سجلا تفصيليا شاملا لجميع عمليات الفرع اليومية، لأنها بذلك تخدم غرضا آخر وهو التحقق من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات ، حيث تعتبر خطوة أساسية لضبط حسابات الفرع.

2 - كشوف المراجعة اليومية:

بعد إتمام قيد الإشعارات بالسجلات المساعدة الممسوكة بمعرفة الأقسام المعنية وقيدها في كشف الحركة اليومي ، تفرز هذه الإشعارات القيد وتقسم إلى مجموعات معينة وفقا للحسابات التي يظهرها سجل الأستاذ العام المساعد وتفرغ في عدد من كشوف المراجعة اليومية، حيث يجب أن يتطابق مجموعها مع مجموع كشوف الحركة اليومية، حيث تهدف كشوف المراجعة اليومية والتي يعدها قسم الحسابات العامة في نهاية كل يوم إلى التأكد من سلامة ودقة التوجيه المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات التي تمت خلال اليوم.[2]

3 - سجل ملخص كشف الحركة اليومي:

سبق القول بأن كل قسم يقوم بإعداد الحركة اليومية للعمليات التي تمت في القسم خلال اليوم، ويقوم قسم الحسابات العامة بإعداد ملخص لهذه الكشوف من واقع المجاميع التي تظهر بهذه الكشوف ، ويطابق المجموع الكلي لكل جانب من هذا السجل مع إجمالي المجاميع التي تظهرها كشوف للحركة اليومية للتأكد من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات اليومية التي يباشرها البنك، حيث يستخدم هذا الملخص كنوع من الضبط الداخلي وكأساس للقيد في دفتر اليومية العامة بقسم الحسابات العامة وكذلك الترحيل

(1)احمد نور، احمد بسيوني شحاته، مرجع سبق ذكره، ص210.

(2)محمد عباس بدوي ، الاميرة عثمان ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص105 .

إلى الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ العام كما تراجع القيود التي أجريت في كل من السجلين سالفي الذكر بطريق النداء.

4 - ميزان المراجعة اليومي:

يتم القيد في سجل الأستاذ العام المساعد والذي يشمل الحسابات التفصيلية لمجموعة حسابات الأستاذ العام من واقع إشعارات الخصم والإضافة أو من واقع مجاميع كشف المراجعة اليومي بالنسبة لبعض الحسابات ثم ترحل الأرصدة المستخرجة منه إلى كشف أرصدة الأستاذ العام والأستاذ المساعد الذي يعد بمثابة ميزان مراجعة لأرصدة كل منهما لغرض إجراء المقابلة بين أرصدة الحاسبات الجزئية التي يظهرها هذا السجل وارصده الحسابات المقابلة لها والتي يظهرها الأستاذ العام بصورة مجمعة،ويمكن إعداد عدد من موازين المراجعة الجزئية من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة وذلك لاستكمال عملية الضبط الداخلي.

5 - المركز المالي:

تولى قسم الحسابات العامة أيضا إعداد قائمة المركز المالي للبنك وذلك في نهاية كل يوم وتشمل قائمة المركز المالي جميع الأرصدة خلال اليوم الحالي، كذلك الرصد في نهاية هذا اليوم وتستخدم هذه القائمة كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير النشاط في اليوم التالي.

6 - نظام الضبط الداخلي:

تمسك بعض البنوك سجلات للحسابات المساعدة من نسختين إحداهما للأقسام المعنية كما تمسك النسخة الثانية للحسابات الشخصية بقسم مراكز العملاء، أما النسخة الأخرى للحسابات غير الشخصية فتمسك بمعرفة قسم الحسابات العامة،حيث يتم ضبط النسخة الأولى من كشوف الحسابات الجارية المحتفظ بها في قسم العملاء صباح كل يوم.

كما يجري في منتصف كل شهر ونهايته، تجميع أرصدة الحسابات الجارية للعملاء ومطابقتها مع رصيد الأستاذ العام، حيث يتم المطابقة بين أرصدة كشف الأستاذ العام والأستاذ العام المساعد مع الأرصدة بالسجلات المساعدة التي يمسكها كل قسم، بالإضافة إلى كل هذا قيام المسئولين بمراجعة القيود التي أثبتت في اليومية العامة مع تلك المثبتة في الأستاذ العام، هذا ويمكن التحقق من صحة أرصدة الحسابات للعملاء عن طريق إرسال كشوف الحسابات الجارية للعملاء و متابعة وصول المصادقات الخاصة بهذه الأرصدة حيث تنبع بعض البنوك أسلوب المراجعة الداخلية المفاجئة بغرض التحقق من سلامة الموجودات المالية و مطابقتها على الأرصدة الظاهرة بسجل الأستاذ العام،كما تنبع نظام التفتيش على فروع البنك بغرض التأكيد من تطبيقها نضم العمل المعمول بها.

وفيما يلي شكل يوضح التسلسل المنطقي لإثبات العمليات المالية بالدفتر المحاسبية والذي يجب الالتزام به وصولا للدورة المحاسبية.

الشكل (II-4): إثبات العمليات بالدفاتر المحاسبية "مراحل التسجيل المحاسبي"

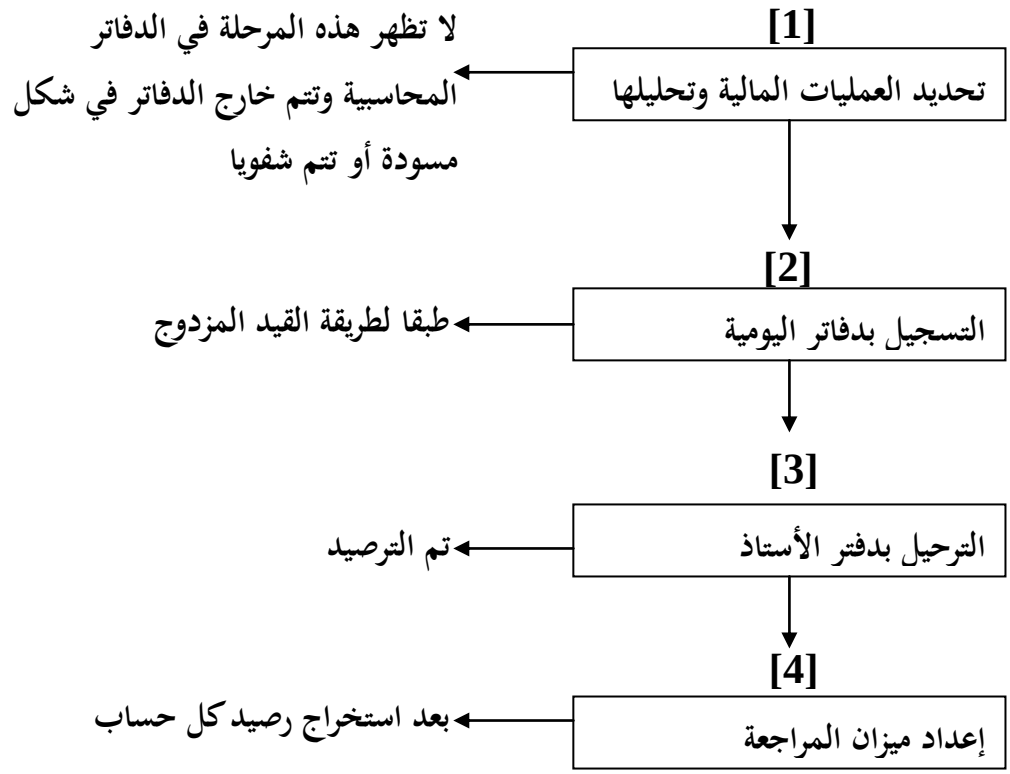

المصدر: محمد إبراهيم عبد السلام، مبادئ المحاسبة المالية،ج1، مصر ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص73.

ونستخلص مما سبق أن المحاسبة المصرفية أو محاسبة البنوك ليست من حيث المبدأ إلا تطبيقا لمبادئ المحاسبة العامة وهي لذلك تتطلب معرفة بأصول وفوائد المحاسبة وطرقها من جهة وفهما عميقا لطبيعة العمليات المصرفية من جهة أخرى.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية في البنوك

تتوزع الأعمال المحاسبية على كل قسم من أقسم البنك، بحيث يكون لكل قسم مستنداته وسجلاته وبطاقاته و كشوفاته الخاصة به، ويقوم موظفو القسم بنفسه بتنفيذ العمليات المحاسبية المتعلقة بنشاطات ذلك القسم.

المطلب الأول: الإثبات المحاسبي لعمليات البنك:

رأينا من خلال الخصائص أن النظام المحاسبي للبنوك يقوم على مبدأ تقسيم البنك إلى مجموعة من الأقسام، بحيث يقوم كل قسم منها بإثبات عملياته في السجلات والدفاتر المحاسبية التي تخصه.
وبالتالي سوف نتطرق إلى كل قسم من أقسام البنك وكيفية التسجيل المحاسبي فيه[1].

(1)محمد عباس بدوي ، الاميرة عثمان ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص107

I- قسم الخزينة: "الصندوق":

من أهم المستندات و الكشوفات التي يقوم قسم الخزينة بمسكها هي:[1]

- الشيكات المقدمة للمصرف من قبل العملاء.
- إشعارات القيد المدينة والدائنة.
- قسائم القبض والدفع.
- طلبات التحويل.
- مستندات الصرف وإيصالات دفع النقدية.
- كشف حركة النقد الصادر والوارد.
- كشف حركة الخزينة الرئيسية.

وتكون المعالجة المحاسبية لنقدية في الخزينة فيا يلي:[2]

1- إيداع رأس المال في الخزينة الرئيسية:

10		من ح/ الخزينة الرئيسية	××	
		إلى		
	56	ح/ رأس المال		××
		قيد الإيداع راس المال		

وتكون هناك مقبوضات ومدفوعات في الخزائن الفرعية للبنك وهي تتمثل فيما يلي:[3]

أ- **بالنسبة للمقبوضات:** تقبض الخزائن مبالغ من العملاء لإيداعها في حساباتهم وتكون حسابات جارية وحسابات التوفير وحسابات الودائع لأجل، وتكون المعالجة المحاسبية لها وفقا للقيد الثاني.

10		من ح/ الخزينة (النقدية)	××	
		إلى		
	2201	ح/ الحسابات الجارية للعملاء		××
	22013	ح/التوفير		××
	224	ح/الودائع لأجل		××
		قيد الإيداع (القبض)		

ب- **بالنسبة للمدفوعات** : تدفع الخزينة إلى العملاء المبالغ الذين يريدون سحبها من حساباتهم وتكون وفق القيد التالي:

(1) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ذكره، ص75.

(2) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص54.

(3)عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص72.

2201		حـ/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
22013		حـ/التوفير	××	
224		حـ/الودائع لأجل	××	
	10	حـ/النقدية (الخزينة)		××
		قيد الدفع (السحب)		

2- دفع مبالغ إلى الصناديق الفرعية:

10		من حـ/ الصندوق الفرعي	××	
		إلى		
	10	حـ/ الخزينة		××
		قيد الدفع (الصناديق الفرعية)		

3- عند استلام مبالغ الصندوق:

10		من حـ/ الخزينة الرئيسية	××	
		إلى		
	10	حـ/ الصناديق الفرعية		××
		قيد الإستلام		

4- إيداع مبالغ لدى البنك المركزي:

110		من حـ/ البنك المركزي	××	
		إلى		
	10	حـ/ الخزينة الرئيسية		××
		قيد الإيداع لدى البنك المركزي		

5- سحب مبالغ من البنك المركزي

10		من حـ/ الخزينة الرئيسية	××	
		إلى		
	110	حـ/ البنك المركزي		××
		قيد السحب من البنك المركزي		

6- دفع مبالغ من الخزينة إلى الفروع[1]:

(1)عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص72.

377		من حـ/ الفروع إلى حـ/ الخزينة قيد مبالغ إلى الفروع	××	
	10			

7- استلام مبالغ من الفروع إلى الخزينة:

10		من حـ/ الخزينة إلى حـ/ الفروع قيد استلام مبالغ من الفروع	××	
	377			××

II- قسم الحسابات الجارية:

1- حيث تنقسم الحسابات الجارية إلى نوعين من الحسابات[1]:

أ- الحسابات الجارية الدائنة: وهي الحسابات التي يكون رصيد العملاء فيها دائنة على الدوام وهي الحسابات تمثل التزاما على البنك اتجاه العميل بصورة دائنة تقريبا.

ب- الحسابات الجارية المدينة: وهي الحسابات التي يكون رصيد العملاء فيها مدينا وهو أحد أوجه استثمارات البنك لأمواله وهي تمثل تسهيلات ائتمانية يقدمها البنك لعملائه.

2- ومن أهم المستندات و الكشوفات التي يقوم قسم الحسابات الجارية بمسكها هي[2]:

- كشف العمليات اليومية.
- كشف خلاصة لحركة اليومية.
- بطاقات الحسابات الجارية.
- مستندات القيود الدائنة والمدينة.
- الإشعارات المدينة والدائنة.
- الشيكات وطليات التحويل وأوامر الصرف الداخلية.
- مستندات قبض الصندوق وأقسام الإيداع.

3- المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية (ودائع عند الطلب):

3-1- عمليات الإيداع: وهي تشمل نوعين من الإيداع وهما:

- الإيداع النقدي.
- إيداع بشيكات.

3-1-1- الإيداع النقدي:

ويتم الإيداع النقدي حسب القيد المحاسبي التالي:

1 عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص88.

2 خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص75.

10		من ح/الصندوق (الخزينة) إلى ح/ حسابات جارية للعملاء قيد الإيداع النقدي	××	××
	2201			

3-1-2- إيداع بشيكات:

وتوجهنا ثلاث حالات من الإيداع وهي:

- إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في نفس الفرع.
- إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات في فرع آخر من نفس البنك.
- إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في بنوك أخرى[1].

أ- الحالة الأولى:

بالنسبة للعملاء من نفس الفرع يكون الإيداع حسب القيد المحاسبي التالي:

2201		من ح/حساب جاري للعملاء (المسحوب عليه) إلى ح/ حساب جاري (المستفيد) قيد الإيداع بشيكات	××	××
	10			

ب- الحالة الثانية:

بالنسبة للعملاء في فروع أخرى من نفس البنك يكون الإيداع حسب القيد المحاسبي التالي:

377		من ح/ الفروع (المسحوب عليه) إلى ح/ حساب جاري للعملاء (المستفيد) قيد الإيداع	××	××
	10			

أي إرسال الشيكات إلى الفروع للتحصيل وإضافة القيمة على الحسابات الجارية للعملاء.

وفي حالة رفض الفروع سداد قيمة هذه الشيكات لأي سبب من الأسباب يكون القيد التالي:

2201		من ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/ الفروع قيد الرفض للشيكات	××	××
	377			

الحالة الثالثة: بالنسبة للعملاء لهم حسابات جارية في بنوك أخرى وهنا نظهر حالتين:

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص78

1- يقوم البنك بإضافة قيمة الشيكات المودعة من البنوك الأخرى إلى حساب جاري للعملاء دون انتظار نتيجة غرفة المقاصة وذلك بالقيد التالي:

12		من ح/ البنك المراسل	××	
		إلى		
	2201	ح/ الحسابات الجارية للعملاء		××

أو عن طريق القيد التالي:

3202		من ح/ شيكات برسم التحصيل	××	
		إلى		
	2201	ح/ حسابات جارية للعملاء		××
		قيد إيداع الشيكات		

2- في حالة انتظار نتيجة غرفة المقاصة تجرى القيود التالية:[1]

1- عند استلام الشيكات من العملاء للتحصيل يكون القيد التالي:

3202		من ح/ شيكات برسم التحصيل	××	
		إلى		
	10	ح/ مودعي شيكات برسم التحصيل		××
		قيد الإستلام		

2- قيد الإرسال إلى غرفة المقاصة للتحصيل يكون على النحو التالي:

325		من ح/ غرفة المقاصة	××	
		إلى		
	3202	ح/ شيكات برسم التحصيل		××
		قيد الإرسال		

3- قيد الشيكات المقبولة للتحصيل من غرفة المقاصة (التحصيل الفعلي)

321		من ح/ مودعي شيكات برسم التحصيل	××	
		إلى		
	3202	ح/ حساب جاري للعملاء		××
	7029	ح/عمولة تحصيل الشيكات		
		قيد التحصيل الفعلي		

2-3- عمليات السحب:

وهي تشمل نوعين من عمليات السحب وهما:

- عمليات السحب النقدي.
- عمليات السحب بشيكات.

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص84.

حيث يتولى قسم الحسابات الجارية قيد إجمالي المبالغ المتصرفة لذلك اليوم بدفتر يومية الحسابات الجارية وفقا للقيد التالي حيث يكون هنا السحب نقدي.

2201		من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
		إلى		
	10	ح/ حساب جاري للعملاء (المستفيد)		××
		قيد الإيداع		

وقد يكون السحب شيكات وفقا للقيد التالي[1]:

2201		من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
		إلى		
	325	ح/ غرفة المقاصة		××
		قيد سحب شيكات		

3-3/عمليات التحويل :

حيث نجد هناك أنواع مختلفة من التحويلات للحساب الجاري وهي كالتالي

1/-التحويل من حساب جاري آخر من نفس الفرق (المقاصة الداخلية):

2201		من ح/ الحسابات الجارية للعملاء	××	
		إلى		
	2201	ح/ حساب جاري		××
		(المستفيد)		
		إلى		
	7029	ح/ العمولة		××
		قيد التحويل		

2/-التحويل إلى حسابات جارية في فروع أخرى من نفس البنك:

2201		من ح/ الحسابات الجاري(المحسوب عليه)	××	
		إلى		
	377	ح/ حساب الفرع(حساب الإرتباط)		××
		قيد الإيداع		
	7029	إلى		
		ح/ العمولة		××

وفي كل تحويل يكون هناك عمولة للبنك ، الأمر بالتحويل ويقوم الزابون (العميل) المتنازل أو الأمر بالتحويل بدفعها .

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص88.

3- قسم المقاصة:

يقوم العملاء بإيداع يوميا العديد من الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى في المصارف التي يتعاملون معها لتقوم بدورها بتحصيلها لهم وتسجيلها في حساباتهم الجارية لديها. والذي يقوم بهذه العملية هو قسم المقاصة وهي مكتب لدى البنك المركزي يلتقي فيه مندوبو البنوك وذلك لتبادل الشيكات.[1]

ويقوم قسم المقاصة بمجموعة من الوظائف والإجراءات وهي على النحو التالي:[2]

1 - استلام شيكات مسحوبة على البنوك الأخرى وفرز هذه الشيكات وترتيبها.

2 - تعبئة نموذج "تقديم الشيكات إلى غرفة المقاصة" المعد لهذه الغاية ويتضمن هذا النموذج أسماء جميع البنوك في غرفة المقاصة، وبجانب كل اسم البنك عدد ومبالغ الشيكات المسحوبة عليه، بالإضافة إلى خانة تتضمن مبلغ الشيكات المستلمة منه.

3 - استلام نسخة ثانية من جدول تقديم الشيكات إلى عرفة المقاصة وتنظيم المستندات والإشعارات من واقع هذا الجدول تمهيدا لاستكمال إجراء القيود المحاسبية اللازمة.

وتكون المعالجة المحاسبية لغرفة المقاصة في القيود التالية:لدى غرفة المقاصة

12		من ح/ البنوك الدائنة	××	
	12	إلى ح/ البنوك الدائنة		××
		قيد تسديد الديون والحقوق		
110		من ح/ البنك المركزي	××	
	12	إلى ح/ البنوك المدينة		××
		ترصيد الديون		
12		من ح/ البنوك الدائنة	××	
	110	إلى ح/ البنك المركزي		××
		قيد تسديد الحقوق		

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص113.

(2) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ذكره، ص116.

2- لدى البنك المركزي:

		من		
12		حـ/ البنوك الدائنة	××	
		إلى		
	325	حـ/ غرفة المقاصة		××
		من		
325		حـ/ غرفة الماقصة	××	
		إلى		
	12	حـ/ البنوك الدائنة		××

VI- قسم الودائع والتوفير:

من أهم وظائف قسم الودائع والتوفير هي:[1]

- فتح حسابات بمختلف أنواعها (ودائع لأجل-ودائع توفير- ودائع بإشعار).
- قبول الودائع في هذه الحسابات نقد أو شيكات.
- احتساب الودائع المدفوعة لهذه الحسابات.
- تنفيذ عمليات الدفع والتسديد.
- القيام بالأعمال المحاسبية المترتبة على هذه الودائع المختلفة.

وفيما يلي المعالجة المحاسبية للودائع لأجل والتوفير.

1- ودائع لأجل:

- عند إيداع الوديعة لأجل يكون القيد التالي مع احتساب فوائد عليها[2].

		من		
10		حـ/ الخزينة	××	
		إلى		
	224	حـ/ الودائع لأجل		××
		قيد الإيداع النقدي		
		من		
6023		حـ/ الفوائد	××	
		إلى		
	224	حـ/ الودائع لأجل		××
		قيد احتساب الفوائد		

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، 114.

(2) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص136.

2- عند التحويل من الحسابات الجارية للعملاء إلى الودائع لأجل تكون حسب القيد التالي:

2201		من ح/ حسابات جارية	××	
	224	إلى ح/ الودائع لأجل		××

3- عند الإيداع بموجب شيكات مسحوبة:

3202		من ح/ الشيكات برسم التحصيل	××	
	12	إلى ح/ الودائع لأجل		××

4- عند استحقاق الودائع لأجل:

أ- السحب نقدا يتم وفقا للقيد المحاسبي التالي:

224		من ح/ الودائع لأجل	××	
	10	إلى ح/ الخزينة قيد بحسب الوديعة		××

ب- التحويل إلى الحسابات الجارية للعملاء:

224		من ح/ الودائع لأجل	××	
	2201	إلى ح/ الحسابات الجارية		××

2- ودائع التوفير:

أن المعالجة المحاسبية لحسابات التوفير لا تختلف كثيرا عن حسابات الودائع لأجل وعليه فإن القيود المحاسبية لحسابات التوفير هي[1]:

(1) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ذكره، ص136.

1- عند استلام الوديعة نقدا:

10		من ح/ الخزينة إلى ح/ حسابات التوفير قيد الإيداع النقدي	××	××
6023	22013	من ح/ الفوائد إلى ح/ حسابات التوفير قيد الفوائد	××	××

2- عند التحويل من الحساب الجاري:

2201		من ح/ حسابات جارية إلى ح/ ودائع التوفير	××	××
	22013			

3- عند استلام الوديعة التوفير بشيكات يكون القيد التالي:

3202		من ح/ شيكات برسم التحصيل إلى ح/ الودائع التوفير	××	××
	22013			

4- عند سحب أي مبلغ من حساب التوفير نجري القيد التالي:

22013		من ح/ ودائع التوفير إلى ح/ الخزينة قيد سحب الوديعة	××	××
	10			

5-عند التحويل إلى الحساب الجاري للعميل:

22013		ح/ الودائع التوفير إلى ح/ ح ج ز قيد التحويل	××	××
	2201			

6-عند دفع الفوائد على الودائع نقدا يكون القيد التالي:

6023		من ح/ فوائد الودائع لأجل	××	
	224	إلى ح/ الودائع لأجل		××
		قيد سحب الفوائد		
6023		من ح/ فوائد الودائع لأجل	××	
	22013	إلى ح/ ودائع التوفير		××
		قيد سحب الفوائد		

V- قسم الكمبيالات "الأوراق التجارية":

لقد تطرقنا في الفصول السابقة إلى كل من مفهوم الورقة التجارية ومن مختلف العمليات المتعلقة بها من تحصيل وخصم وأيضا استعمالها كضمان للسلف، لذا سوف نتناول حاليا كيفية المعالجة المحاسبية للورقة التجارية 'الكمبيالة'.

1- المستندات والسجلات المستخدمة في القسم:

من أهم المستندات التي يمسكها قسم الأوراق التجارية هي:[1]

-كشوف الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل والمقدمة للخصم والمقدمة للتأمين.

-كشف إرسالها للتحصيل بواسطة الفروع أو المراسلين.

-كشف الحركة اليومية بالقسم (خلاصة).

-الإشعارات المختلفة من استلام، خصم، تحصيل، رفض.

-دفاتر اليومية، الكمبيالات الواردة، الكمبيالات الصادرة.

-دفتر أستاذ عملاء الأوراق التجارية.

-سجلات الاستحقاق، التحصيل، المسحوب عليهم.

5-1- تحصيل الأوراق التجارية

كثيرا ما يطلب العملاء الذين يملكون أوراق تجارية محررة لصالحهم من البنك الذي يتعاملون معه، تحصيل هذه الورقة نيابة عنهم عند استحقاقها وإضافة مبالغها إلى حساباتهم الجارية لديه، حيث يتولى البنك بمختلف خطوات التحصيل مقابل حصوله على عمولة تسمى AGIO.

5-1-1- المعالجة المحاسبية لعملية التحصيل[2]

1- استلام الكمبيالات للتحصيل:

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص157.

(2) نفس المرجع، ص160.

3203		من ح/ الأوراق التجارية برسم التحصيل إلى	××	
	321	ح/ مودعي الكمبيالات قيد استلام الأوراق التجارية		××

2- اقتطاع البنك لعمولات التحصيل يتحملها الزبون:

2201		من ح/ ح ج للعميل إلى	××	
	7029	ح/ عمولات		××

3- إرسال الكمبيالات إلى الفروع للتحصيل (أو إلى المراسلين):

377 أو 12		من ح/ الفروع أو ح/ المراسلين إلى	××	
	3203	ح/ كمبيالات قيد إرسال الأوراق التجارية إلى فروع التحصيل		××

4- عند التحصيل الفعلي يجرى القيد التالي لإثبات هذا التحصيل وإضافة المبلغ إلى الحساب الجاري للعميل.

10 أو 377 أو12		من ح/ الخزينة أو ح/الفروع أو ح/المراسلين إلى	××	
	2201	ح/ الحسابات الجارية قيد التحصيل الفعلي.		××

5- يتم إلغاء القيد النظامي الأول بما تم تحصيله من أوراق القيد التالي:

321		من ح/ قسم التحصيل إلى	××	
	3203	ح/ الأوراق التجارية قيد التحصيل قيد التسوية		××

5-2- خصم الوراق التجارية

يعتبر خصم الأوراق التجارية خدمة أخرى يقدمها البنك لعملائه وهنا يقوم البنك بإعطاء العميل القيمة الحالية (Présent valeur) وهي بالطبع أقل من القيمة الاسمية (Face valeur) وفي تاريخ يسبق تاريخ الاستحقاق ويطلق على الفرق بين القيمتين باسم مصاريف الخصم أو الأجيو (AGIO) وتتكون من عنصرين هما:[1]

1- فائدة الخصم: وتمثل الفائدة الدائنة التي يستحقها البنك نتيجة تعطيل أموالهم فترة معينة وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأيام}}{360} \times \text{معدل الفائدة} \times \text{القيمة الإسمية}$$

2- عمولة الخصم: وتمثل مقابل الخصم والتحصيل في تاريخ الإستحقاق ونحسب نسبة مئوية من القيمة الاسمية للورقة.

5-2-1- المعالجة المحاسبية لعملية الخصم:

1- تقديم الكمبيالات إلى البنك للخصم يقوم البنك بتسجيل القيود التالية:

200		من ح/ خصم الكمبيالات إلى	××	
	2201	ح/ الحسابات الجارية للعملاء.		××
	7020	ح/فوائد الخصم.		××
	7029	ح/عمولات الخصم		××
		تقديم الأوراق التجارية للخصم		

ولكي تكون الأوراق التجارية قابلة للتعويض يجب أن تتضمن ثلاث شروط وهي:

-تتضمن ثلاث إمضاءات مقبولة (الساحب، والمسحوب عليه (المشتري)، الضامن (البنك).

-يجب أن لا تتعدى 90 يوم قبل ميعاد الإستحقاق.

-يجب أن تمثل حق حقيقي وليست وهمية.

ويعد عملية الخصم تبقى الورقة بحوزة البنك (محفوظة البنك) ولا يمكن أن تخرج إلى في الحالات التالية.

(1) فلاح حسني ،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك "مدخل إستراتيجي معاصر"،عمان، داروائل للنشر، 2000،ص 53.

-لإعادة خصمها لدى البنك المركزي.

-تحصيلها لدى بنك التوطين (بنك المدين)

-طلب استرجاع الورقة التجارية من طرف الزبون المتنازل(الساحب)

2- تسديد الأوراق التجارية في تاريخ الاستحقاق بواسطة البنك نفسه و هنا قد يقبض البنك القيمة نقدا أو خصما من الحساب الجاري للعميل إذا كان عميلا للبنك:

و يكون القيد التالي

		من		
10		حـ/ الخزينة	××	
أو		او		
220		حـ/ ج ج ز.	××	
		إلى		
	200	حـ/ كمبيالات مخصومة		××
		من الارسال		

5-2-2-إعادة خصم الورقة التجارية لدى البنك المركزي:

يمكن للبنك التجاري إعادة خصمها لدى البنك المركزي[1]

أ-إرسالها للخصم لدى البنك المركزي

		من		
15		حـ/ كمبيالات معاد الخصم	××	
		إلى		
	200	حـ/ كمبيالات مخصومة		××
		من الإرسال		

ب-خصم الورقة التجارية:

		حـ/ البنك المركزي		
110		و	××	
		حـ/ عمولة إعادة الخصم		
6015		إلى	××	
		حـ/كمبيالات معاد خصمها		
	15	(قيم الضمان)		××
		قيد الخصم		

(1) فلاح حسني ،مؤيد عبد الرحمان الدوري،مرجع سبق ذكره،ص55.

5-2-3-التحصيل لدى بنك التوطين:

يتم غالبا المبادلات بين البنوك عن طريق غرفة المقاصة و لهذا عند وصول معاد استحقاق الأوراق التجارية إلى المخصومة يقوم البنك المالك لهذه الورقة بطلب من بنك التوطين لتسديد مبلغ هذه الأوراق، حيث أن التحصيل لا يؤثر على ح/ 200 قبل ميعاد الاستحقاق و خروجها تسجل على الدفاتر المحاسبية على الشكل التالي

1- قيد خروج الورقة التجارية للتحصيل:

362		من ح/ محفظة أوراق تجارية أرسلت للتحصيل إلى	××	
	362	ح/ مقابل محفظة اوراق تجارية مخصومة		××

2-عند ميعاد الاستحقاق و عندما يتم التحصيل الفعلي:

325		من ح/ غرفة المقاصة إلى	××	
	200	ح/ أوراق قيد التحصيل		××
110	325	من ح/ البنك المركزي إلى ح/غرفة المقاصة قيد التحصيل الفعلي	××	××

3- قيد التسوية للأوراق التجارية التي تم تحصيلها فعلا:

362		من ح/ محفظة الأوراق التجارية إلى	××	
	362	ح/ مداخيل محفظة الأوراق قيد الترصيد		××

(بالمبلغ المحصل فعلا).

4 – البنك وفي حالة ما إذا كان المسحوب عليه موجود في نفس البنك أي الورقة التجارية الموطنة لدى **الخاصم يقوم هذا الأخير عند تاريخ الإستحقاق يسجل القيد التالي:**

2201		من ح/ ح ج ز إلى	××	
	200	ح/ الأوراق قيد التحصيل		××

5- حالة عدم التحصيل الورقة التجارية وتمت عن طريق غرفة المقاصة سجل البنك القيد التالي:

26		من ح/ قيم غير محملة إلى	××	
	325	ح/ قيم غير محصلة غرفة المقاصة قيد الرفض		××

وفي هذه الحالة يكون البنك أمام 3 حالات لاسترجاع حقه وهي:

1- إرجاع الورقة للزبون المتنازل (صاحبها):

2201		من ح/ ح ج ز إلى	××	
	362	ح/ قيم غير محملة قيد إرجاع الورقة		××

2- إعادة تقديم الورقة غير المحملة للتحصيل مرة ثانية: مع العلم أن مصاريف التأشير تحمل على الزبون المتنازل.

2201		من ح/ ح ج ز إلى	××	
	7028	ح/ فوائد على حقوق مشكوك فيها قيد مصاريف التأخير		××
325		من ح/ قيم غير محصلة (غرفة المقاصة) إلى	××	
	26	ح/ قيم غير محملة		××

		قيد ترصيد الرفض		
		من		
362	××	حـ/ محفظة الأوراق التجارية		
		إلى		
		حـ/ مقابل محفظة الأوراق	362	××
		قيد الإخراج		
		من		
325	××	حـ/ غرفة المقاصة		
		إلى		
		حـ/الأوراق مخصومة	200	××
		قيد التحصيل الفعلي		
		من		
110	××	حـ/ البنك المركزي		
		إلى		
		حـ/ غرفة الماقصة	325	××
		قيد التحصيل (إذا كانت محصلة)		
		من		
362	××	حـ/ مقابل محفظة الأوراق		
		إلى		
		حـ/ محفظة الأوراق	7028	××
		قيد الترصيد		

3-تقديم احتجاج لدى المحكمة:

		من		
26	××	حـ/ قيم غير محملة		
		إلى		
		حـ/ غرفة المقاصة	325	××
		قيد الرفض		
		من		
325	××	حـ/ غرفة المقاصة		
		إلى		
		حـ/ قيم غير محملة	26	××
		قيد ترصيد الرفض		

		من			
	2201	حـ/ ح ج ز	××		
		إلى	×		
		حـ/ أوراق مخصصة		200	××
		قيد إرجاع الورقة للزبون			
		من			
	26	حـ/ قيم غير محملة	××		
		إلى			
		حـ/ قيم غير محملة		26	××
		تقديم احتجاج لدى المحكمة			
		من			
	12	حـ/ مراسلوا البنوك	××		
		إلى			
		حـ/ قيم غير محملة		26	××
		قيد تحصيلها			
		من			
	26	حـ/ قيم غير محملة	××		
		إلى			
		حـ/ قيم غير محملة		26	××
		تقديم الرفض والترصيد			
		من			
	28	حـ/حقوق مشكوك فيها	××		
		إلى			
		حـ/ قيم غير محملة		26	××

إذا طلب الزبون المتنازل استرجاع الورقة التجارية يكون القيد التالي قبل ميعاد استحقاقها.

		من			
	200	حـ/ الورقة المخصومة	××		
		إلى			
		حـ/ فوائد		7020	××
		حـ/ح ج ز		2201	××

		من		
2201		حـ/ فوائد	××	
7020		حـ/ح ج ز	××	
		إلى		××
	200	حـ/ الورقة المخصومة		
		قيد الإسترجاع		

IV- قسم الأوراق المالية:

من اهم السجلات والأوراق المستخدمة في القسم:[1]

-النماذج من طلب شراء، طلب بيع، إيداع، إيصال إيداع، طلبات اكتتاب.

-الدفاتر- طلبات شراء- طلبات بيع- يومية الأوراق المالية.

-سجلات اكتتاب والتخصيص- الفوائد والأرباح المدفوعة نيابة عن الشركات.

-الكشوفات- كشف خلاصة الحكة اليومية- كشف يومية الأوراق المالية.

-إشعارات ومستندات القيد المدين والدائن.

1-6- المعالجة المحاسبية لعملية شراء الأوراق المالية:

1- الشراء لمحفظة البنك:

		من		
300		حـ/ محفظة الأوراق المالية	××	
		(عمليات على سندات)		
		إلى		××
	200	حـ/ الوسطاء		
		قيد الشراء		

ب- عند التسديد:

		من		
36		حـ/ الوسطاء	××	
		إلى		
	10	حـ/ الخزينة		××
	أو			
	2201	حـ/ح ج زبون		××
		قيد التسديد للوسطاء		

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص281.

2- **الشراء لحساب فروع البنك:**

		من حـ/ الفروع		
377		إلى	××	
	36	حـ/ الوسطاء		
		قيد الشراء		××
		من		
36		حـ/ الوسطاء	××	
		إلى		
	10	حـ/ الخزينة		××
		أو		
	2201	حـ/ح ج للزبون		××
		قيد التسديد للوسطاء		

3- **الشراء لحساب العملاء**[1]:

		من		
2201		حـ/الحسابات الجارية للعملاء	××	
		إلى		
	36	حـ/ الوسطاء (ثمن		××
	7029	الشراء+العمولة)		××
		حـ/عمولة البنك		
		قيد الشراء		
		من		
36		حـ/الوسطاء	××	
		إلى		
	36	حـ/ الخزينة		××
		أو		
	7029	حـ/الحسابات الجارية للعملاء		××
		قيد تسديد للوسطاء		

2-6- المعالجة المحاسبية لعملية بيع الأوراق المالية:

(1)خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص282.

1- البيع لحساب البنك نفسه:

		من		
	36	حـ/الوسطاء	××	
		إلى		
	300	حـ/ محفظة الأوراق المالية		××
		قيد البيع		

2- قبض قيمة الأوراق المباعة:

		من		
	10	حـ/الخزينة	××	
	2201	حـ/الحسابات الجارية للعملاء	××	
	300	إلى		××
		حـ/ الوسطاء		
		قيد القبض		

2- البيع لحساب العملاء:

		من		
	10	حـ/الصندوق	××	
		إلى		
	2201	حـ/ حسابات جارية للعملاء		××
	7029	حـ/عمولات		××

3- البيع لحساب الفروع:

		من		
	10	حـ/الصندوق	××	
		إلى		
	377	حـ/ الفروع		××

VII- قسم الإقراض وخطابات الضمان

1- أهم السجلات المستخدمة في القسم هي:[1]

- سجل السلف والقروض الممنوحة.
- سجل استحقاق السلف.
- سجل الفوائد والأقساط السائدة.
- سجل الضمانات بأنواعها.
- سجل القروض المستحقة والغير المسدودة.

(1) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ذكره، ص248.

- سجل الديون المعدومة والمشكوك فيها.
- الكشوف الدورية الخاصة بالقروض المستعملة وكشوفات خاصة الضمانات.

2- المعالجة المحاسبية لعمليات الإقراض:يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:[1]

عند منح القرض:

		من			
	20	حـ/اعتمادات ممنوحة		××	
		إلى			
		حـ/ حسابات جارية للزبون	2201		××
		حـ/الصندوق	10		××

2- تسديد القرض:

		من			
	10	حـ/الصندوق		××	
		أو			
	2201	حـ/حسابات جارية للعملاء		××	
		إلى			
		حـ/ اعتمادات ممنوحة	20		××
		حـ/الفوائد	7020		××

يمنح البنك العميل تسهيلات على شكل حسابات جارية مدينة ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:[2]

1- عند منح التسهيل:

		من			
	2201	حـ/حسابات جارية مدينة		××	
		إلى			
		حـ/ الصندوق	10		××

2- عند تحصيل المبلغ إرجاعه:

		من			
	10	حـ/الصندوق		××	
		إلى			
		حـ/ حسابات جارية مدينة	2201		××
		حـ/الفوائد	7020		××

(1) فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، ص308.

(2) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص197.

3- المعالجة المحاسبية لعملية إصدار خطاب الضمان:

قيام العميل بدفع قيمة التأمين:

		من		
10		ح/الصندوق	××	
2201		ح/حسابات جارية دائنة	××	
		إلى		
	222	ح/ ودائع الضمان		××
	707	ح/إيرادات خارج الميزانية		××

2) إصدار خطاب الضمان:

		من		
90		ح/مقابل تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	902	ح/ تعهدات لصالح الزبون		××

3) المعالجة المحاسبية عند انتهاء مدة سريان خطاب الضمان

أ. حيث نميز عدة حالات:[1]

1. قيام العميل بتنفيذ التزامات اتجاه المستفيد: حيث يقوم المستفيد في هذه الحالة برد خطاب الضمان إلى البنك:

		من		
902		ح/ تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	90	ح/ مقابل تعهدات لصالح الزبون		××

2. استرجاع قيمة التأمين للعميل الذي كان قد حجزها له البنك

		من		
222		ح/ودائع الضمان	××	
		إلى		
	2201	ح/ حسابات جارية للعملاء		××

ب. عدم قيام العميل بتنفيذ التزاماته تجري القيود التالية :

(1) زرداني سهيلة ، موزاوي فتيحة ، مرجع سابق ، ص62.

1. استرداد البنك لخطاب الضمان

		من		
902		حـ/ تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	90	حـ/ مقابل تعهدات لصالح الزبون		××

2. استخدام الضمانات لسداد حقوق المستفيد: إذا كان الرصيد التأميني مساويا للمبلغ المطلوب

		من		
222		حـ/ودائع الضمان	××	
		إلى		
	2201	حـ/ حسابات جارية للعملاء		××

-إذا كانت الضمانات غير كافية للسداد يحمل الفرق على الحسابات الجارية للعملاء:

		من		
222		حـ/ودائع الضمان	××	
2201		حـ/ حسابات جارية للعملاء (الفرق)	××	
		إلى		××
	2201	حـ/ حسابات جارية للعملاء		

VIII) قسم العمليات الخارجية:

حيث تتم هذه العمليات في قسمين:

-قسم العمليات على العملة الصعبة.

-قسم الاعتمادات المستندية.

1) قسم العمليات على العملة الصعبة:

تتم هذه العملية عن طريق الصرف اليدوي " change manuel" حيث تؤدي عملية الصرف اليدوي إلى تحمل مخاطر الصرف من طرف البنك وذلك بسبب تغير قيمة العملة التي تكون بحوزته،مما يستوجب على البنك استعمال طريق الجرد الدائم للموجودات تحت شكل محاسبة متعددة النقود.

من وظائف قسم العمليات على العملة الصعبة ما يلي[1]:

-إصدار الحوالات الخارجية وقبولها.

(1) عبد الحليم كراجة ، مرجع سبق ذكره ، ص170

-بيع وشراء العملات الأجنبية.

-صرف الشيكات البنكية المسحوبة على البنك من المراسلين.

-القيام بالتسجيلات اللازمة الخاصة بشراء وبيع العملة الأجنبية.

حيث يقوم هذا القسم بمسك الدفاتر والكشوفات التالي [1]

-الحوالات الخارجية الصادرة والواردة، الشيكات المصرفية، والشيكات السياحية.

-الكشوفات الخاصة بأذونات العملة.

وتكون المعالجة المحاسبية لعمليات هذا القسم كالآتي:

1- شراء العملة الأجنبية من طرف البنك:

حيث يتم التسجيل المحاسبي لعملية شراء العملات الأجنبية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: محاسبة بالعملة الصعبة

		من		
10094		ح/أوراق ونقود بالعملة الصعبة	××	
		إلى		
	3699	ح/ مقابل القيمة وضعية الصرف		××

المرحلة الثانية: المحاسبة بالعملة الوطنية

		من		
3699		ح/ مقابل القيمة وضعية الصرف	××	
		إلى		
	10094	ح/ أوراق ونقود بالدينار		××

2- بيع بالعملة الأجنبية:

يتم التسجيل المحاسبي لعملية بيع العملة على مرحلتين وهما:

المرحلة الأولى: المحاسبة بالعملة الصعبة

		من		
3699		ح/ مقابل القيمة وضعية الصرف	××	
		إلى		
	10094	ح/ أوراق ونقود بالعملة الصعبة		××

(1) خالد أمين عبد الله مرجع سابق ذكره، ص156.

المرحلة الثانية: المحاسبة بالعملة الوطنية

		من		
10090		حـ/أوراق ونقود بالعملة الوطنية	××	
		إلى		
	3699	حـ/ مقابل القيمة وضعية الصرف		××

2- قسم الإعتمادات المستندية

تكون المعالجة المحاسبية للإعتماد المستندي على مراحل هي:[1]

أ- فتح الإعتماد: "الإعتماد و الإستيراد"

		من		
9029		حـ/مقابل تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	902	حـ/ تعهدات لصالح الزبون		××

ب- اقتطاع الضمان والعمولات:

		من		
2201		حـ/الحسابات الجارية للعملاء	××	
		إلى		
	222	حـ/ ودائع الضمان		××
	707	حـ/العمولة على الإعتماد		××

ج- تنفيذ الاعتماد المستندي:

يقوم البنك المستورد بفحص الوثائق المستلمة من المصدر بصفة دقيقة وعندما يتحقق أنه ليس هناك أي خطأ يقوم بتحويل الأموال إلى البنك المصدر ويسجل البنك المحلي القيود التالية:

1- التسجيل بالعملة المحلية:

		من		
222		حـ/ودائع الضمان	××	
		إلى		
	2201	حـ/ الحسابات الجارية		××

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص216.

		من		
2201		حـ/الحسابات الجارية	××	
		إلى		
	3699	حـ/ مقابل وضعية الصرف		××

2- التسجيل بعملة الصرف:

		من		
3699		حـ/مقابل وضعية الصرف	××	
		إلى		
	121	حـ/ البنوك المراسلة		××
		من		
902		حـ/تعهدات لصالح الزبون	××	
		إلى		
	9029	حـ/ مقابل تعهدات لصالح الزبون		××
		إلغاء قيد التعهد		

وتكون المعالجة المحاسبية للإعتماد المستندي للتصدير كما يلي:

1- فتح الاعتماد:

		من		
9109		حـ/مقابل ضمانات أخرى بأمر المؤسسة	××	
		إلى		
	910	حـ/ ضمانات أخرى بامر المؤسسة		××
		من		
2201		حـ/حسابات جارية للعميل المصدر	××	
		إلى		
	707	حـ/ نواتج خارج الميزانية		××

2- التنفيذ:

1- التسجيل بالعملة المحلية "الدينار":

		من		
3699		حـ/مقابل وضعية الصرف	××	
		إلى		
	2201	حـ/ حسابات جارية		××
	7029	حـ/عمولة الصرف		×××

2- **التسجيل بالعملة الصعبة:**

		من		
		حـ/البنك المراسل	××	
12		إلى		
	3699	حـ/ مقابل وضعية الصرف		××

3-إلغاء التعهد:

		من		
		حـ/ضمانات أخرى تحت أمر المؤسسة	××	
910		إلى		
	9109	حـ/ مقابل ضمانات أخرى تحت أمر المؤسسة		××

X- قسم الحسابات العامة

يقوم هذا القسم الذي يطلق عليه أحيانا قسم الحسابات العامة أو المركزية بتجميع الكشوفات الصادرة عن الأقسام الفنية المختلفة للبنك بخلاصة عملها اليومي وتدقيق البيانات الواردة فيها، ومن ثم تفريغها في سجلات خاصة وفق نظام محاسبي معين.

10-1- وظائف القسم: Les fonctions:

من أهم وظائف قسم الحسابات الواردة العامة هي: [1]

-استلام مستندات القيود و الكشوفات من مختلف الأقسام.

-تبويب الحسابات الواردة في الكشوفات وفق حسابات دفاتر الأستاذ العام.

-إعداد كشوفات المراجعة اليومية.

-الترحيل إلى دفتر الأستاذ.

-إعداد ميزان المراجعة اليومي والمركز المالي للبنك.

-إعداد الحسابات الختامية والميزانية العامة لبنك.

-حفظ المستندات والوثائق الخاصة بالقسم.

-تنفيذ الأعمال المحاسبية المتعلقة بالأقسام البنك.

المركز المالي اليومي:

يتم إعداد هذا الكشف من الأرصدة التي تحتويها دفتر الأستاذ العام: [2]

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص347.

(2) عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق، ص247.

الجدول (II-5):جدول المركز المالي

أرصدة مدينة	الحساب	أرصدة دائنة	الحساب
××××	البنك المركزي	××××	الحسابات الجارية
××××	الكمبيالات المحصلة	××××	ودائع لأجل
××××	الكمبيالات المخصومة	××××	ودائع التوفير
××××	الحوالات الداخية	××××	الفروع
××××	الحوالات الخارجية	××××	البنوك المحلية
××××	الشيكات المصرفية	××××	شيكات برسم التحصيل
××××	الأرباح والخسائر	××××	الخزينة
		××××	كمبيالات مرسلة للتحصيل

المصدر: خالد أمين عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص350 .

المطلب الثاني: أعمال نهاية السنة في البنوك:

إن البنوك التجارية بصفتها وحدة إقتصادية تقدم الخدمات فإن الحساب الذي يضم جميع بنود إيراداته ومصروفاته يسمى حساب الأرباح والخسائر ونجد أن الحسابات الختامية في البنوك تتميز بأهمية كبيرة دون سائر القطاعات الأخرى لذلك أوجبت التشريعات على البنوك ضرورة إعداد هذه الحسابات بسرعة وسوف نتناول هنا القوائم المالية الختامية وكيفية إعدادها.

1 - التسويات الجردية

يسبق إعداد الحسابات الختامية والميزانية مرحلة هامة جدا تلي ميزان المراجعة وهي القيم بعملية التسويات الجردية، إن الفائدة والأهمية من التسويات الجردية هي التوصل إلى تحديد نتيجة الأعمال بدقة وبشكل يمثل حقيقة ما اسفرت عنه العمليات الإقتصادية للبنك.

لذلك لابد من حصر جميع المصروفات ومقابلتها بجميع الإيرادات التي تخص الفترة.

وتقود العملية إلى تأشيرات مختلفة على بنود الميزانية إذ أننا على هذا الأساس تقوم بعملية الجرد والذي يقسم إلى:[1]

-جرد مادي Physical

-جرد محاسبي Accounting

* والجرد المادي هو حصر موجودات البنك وتقييمها واجراء التسويات اللازمة بناء على المطابقة بين الرصيد الفعلي والدفتري.

* والجرد المحاسبي يتناول جميع الجسابات بالبنك وتطبيق قواعد الجرد الخاصة بكل حساب[2].

(1) خالد امين عبد الله، مرجع سابق، ص370.

(2) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ، ص370.

2- الحسابات الختامية Final Accounts

تتمثل الحسابات الختامية في في حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي.

1.2. حساب الأرباح والخسائر: Profit and lass A/C :

يتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للتوصل إلى صافي نتيجة عمل البنك من ربح أو خسارة ويضم عناصر المصروفات التي تحملها وكذلك عناصر الإيرادات التي حققها البنك نتيجة قيامه بنشاطه التجاري.

1. عناصر الإيرادات في البنك التجاري: ويشمل ما يلي:[1]

أ. الفوائد الدائنة: وهي التي يحصل عليها البنك نتيجة قيامه بتقديم الخدمات المصرفية لعملاءه .

ب. إيرادات الاستثمارات : ويشمل الجانب الأكبر منها أرباح الأسهم وفوائد السندات.

ج. العمولات : وتتمثل في عوائد الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه وتمثل الجانب الأكبر من إيرادات البنك السنوية منها:

-عمولة تحصيل الأوراق التجارية.

-عمولة شراء وبيع الأوراق المالية.

-عمولة فتح اعتمادات مستندية.

-عمولات أخرى.

ويتم تحصيلها حال تقديم الخدمة نقدا أو خصما من الحساب الجاري للعميل وفي نهاية السنة المالية يتم اقفالها في حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

من ح/العمولة ×××

إلى

ح/ الأرباح والخسائر ×××

د. إيرادات أخرى متنوعة: مثل إيرادات بيع النقد الأجنبي وايجارات تأجير الخزائن للعملاء وأجور الأمانات المودعة لدى البنك.

ويتم اقفال هذه الإيرادات بالقيد التالي:

من حساب إيرادات أخرى (جميع الإيرادات المختلفة) ×××

إلى

ح / الأرباح والخسائر. ×××

2) **عناصر المصروفات:** وهي تشتمل على ما يلي:[2]

أ. الفوائد المدينة: هي الفوائد التي يتحملها البنك مقابل قبوله الودائع وعادة ما يقوم البنك باحتساب الفوائد شهريا مثل فوائد على ودائع لأجل وحسابات التوفير.

ب. المصروفات الإدارية: وتشمل رواتب العاملين بالبنك وكافة الأجور الأخرى والمكافئات والمخصصات وكذلك المصروفات العمومية التي يدفعها البنك لسير النشاط كمصاريف الكهرباء والهاتف والفاكس.

ويتم تسجيلها في القيد التالي:

---

1 عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ، ص278.

2 عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سابق ، ص28.

من ح/الرواتب. ×××

من ح/ م الكهرباء ×××

إلى ح/ الخزينة ×××

وفي نهاية العام يجري إقفال كل هذه الأعباء بحساب أرباح وخسائر البنك بالقيد التالي:

من ح/ الأرباح والخسائر ×××

إلى

ح/ المصروفات الإدارية. ×××

ج/اهتلاك الأصول الثابتة:

عند شراء الاستثمارات يسجل البنك القيد التالي:

من ح الأصول الثابتة ×××

إلى

ح/الخزينة ×××

حيث يتم حساب إهتلاك الأصول الثابتة في العادة باستخدام حساب المخصص الذي يحمل على إيرادات البنك في آخر الفترة المالية وذلك وفق القيود التالية:

1- حساب قسط الإهتلاك السنوي:

من ح/مخصصات اهتلاكات الأصول الثابتة ×××

إلى

ح/اهتلاكات الأصول الثابتة. ×××

1) **قيد التنازل:** عادة تقوم البنوك بالتنازل عن أصولها المهتلكة وفقا للقيد التالي:

من ح/ الخزينة ×××

إلى

ح/ إيرادات استثنائية. ×××

والقيد اخراج الاستثمار (الأصل) من ذمة البنك يكون على الشكل التالي:

من ح/ إهتلاكات الأصول الثابتة ×××

و

من ح/ مصاريف استثنائية ×××

إلى

ح/ الأصول الثابتة ×××

وتجري نفس المعالجة المحاسبية بالنسبة لجميع المخصصات الأخرى على اختلاف أنواعها كمخصص نهاية الخدمة أو مخصص الديون المشكوك فيها أو مخصص هبوط أسعار الاستثمارات ...الخ.وتكون المعالجة المحاسبية كالآتي:

أ/مؤونة اختيارية: وهي تخص كل من مؤونة الأخطار والخسائر ومؤونة الحقوق المشكوك فيها:

		من		
672		ح/مخصصات المؤونات	××	
		إلى		
	51	ح/ مؤونة الأخطار		
	19	ح/ مؤونة الحقوق		××
	29	المشكوك فيها		
	39			
	49			

ب/مؤونة اجبارية: وهي على البنك أن يقوم بتشكيل هذه المؤونة وفق القيد التالي:

من ح/ مخصصات المؤونات×××

إلى

ح/ مؤونة قانونية. ×××

ج/إلغاء المؤونة أو تخفيضها: في نهاية الدورة يقوم المحاسب بإعادة النظر في تشكيل المؤونة التي قام بتشكيلها فإما أن يلغي المؤونة أو يقوم بتخفيضها حسب الحالة.

وتكون وفق القيد التالي:

من ح/ مؤونة اجبارية قانونية ×××

من ح/ مؤونة الأخطار ×××

من ح/ مؤونة الحقوق المشكوك فيها×××

إلى

من ح/إسترجاع المؤونات وإسترداد على مستحقات المهتلكة ×××

ويتم إعداد حساب الأرباح والخسائر في البنوك على ثلاث نماذج وهي كما يلي: [1]

-النموذج الأول: هو عبارة عن حسلب تفصيلي يخدم أغراض البنك.

-النموذج الثاني: هو نموذج مجدد ومرسوم سلفا من قبل البنك المركزي.

-النموذج الثالث: وهو محدد من قبل البنك المركزي بهذف النشر في الصحف المحلية.

والشكل الموالي يبين أحد من النماذج حساب الأرباح والخسائر:

(1)عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره ، ص 284.

الجدول (II-5):النموذج الأول : غايات النشر

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 12/31/ن[1]

المصروفات			الإيرادات		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
		- الفوائد المدينة - العمولات المدينة - المصاريف الإدارية. - استهلاكات ومصاريف أخرى - صافي الأرباح قبل الضرائب			- الفوائد الذاتية. - العمولات الذاتية - فرق العملة الأجنبية - إيرادات أخرى - صافي الخسائر
		المجموع			المجموع

المصدر: خالد أمين عبد، مرجع سابق، ص370.

2.2/ توزيع الأرباح والخسائر:

يتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للعرض على الهيئة العامة للمساهمين لإقراره أما عناصر هذا الحساب فتتماشى مع أحكام قانون الشركات بسبب كون البنك شركة مساهمة عامة ، حيث يحتوي هذا الحساب على صافي الأرباح للسنة المالية وأرباح سنوات سابقة ويكون دائنة والجانب المدين تحتوي على الحسابات التالية[2]:

-احتياطي إجباري أو قانوني بنسبة 10 % من الأرباح الصافية.

-احتياطي اختياري نسبته لا تزيد عن 20% من الأرباح الصافية.

-مخصص ضريبة الدخل بنسبة 35 % من الربح الخاضع للضريبة.

-مخصص رسوم الجامعات 1% من الأرباح المعدة للتوزيع.

-مخصص البحث والتدريب المهني 1% من الأرباح المعدة للتوزيع.

-مخصص المكافأة بنسبة لا تزيد عن 10% من الأرباح المعدة للتوزيع.

-أرباح معدة للتوزيع على المساهمين.

-أرباح محولة للسنة القادمة.

-ويبين الجدول التالي نموذجا لهذا الحساب:

(1)عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره ، ص 285.

(2) خالد أمين عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص371.

الجدول (II-6):حساب توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 12/31/ن

سنة سابقة	سنة حالية	البيان	سنة سابقة	سنة حالية	البيان
		احتياطي قانوني احتياطي اختياري مخصص الضرائب احتياطات أخرى مكافآت رسوم إضافية للجامعيات أرباح مقترحة توزيعها أرباح محولة للعام القادم			صافي الأرباح قبل الضرائب أرباح مدورة (مرحلة) من العام السابق.

المصدر: خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص.372

2.3. الميزانية العامة Balance sheet :

الجدول (II-7):الميزانية العامة في 12/31/ن

الموجودات		المطلوبات	
السنة الحالية	البيان	السنة الحالية	البيان
	<u>نقد في البنوك والصندوق</u> <u>محفظة الأوراق المالية</u> استثمارات والأوراق المالية (أسهم ن سندات) أوراق تجارية مخصومة حسابات جارية مخصومة حسابات جارية مدينة سلف وقروض أصول ثابتة أصول أخرى <u>الحسابات النظامية</u> التزامات العملاء مقابل اعتمادات مستندية التزامات مقابل كفالات التزامات أخرى		حسابات جارية وودائع تحت الطلب ودائع التوفير ودائع لأجل ودائع البنوك وأرصدتهاالدائنة تأمينات نقدية مخصصات مختلفة مطلوبات أخرى رأس مال مدفوع احتياطات مختلفة وأرباح <u>الحسابات النظامية</u> تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية تعهدات مقابل كفالات تعهدات أخرى
	المجموع		المجموع

المصدر: خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص374.

ويمكن أن نلاحظ ما يلي بالنسبة للعناصر الواردة في الميزانية

أولا: بالنسبة لجانب الخصوم : يبين جانب الخصوم مصادر الأموال المتاحة للبنك التجاري ويمكن أن نميز في هذه المصادر ما يلي[1]:

1.1/ المصادر الداخلية للأموال:

وتتمثل هذه المصادر في حقوق الملكية متمثلة في رأس المال المدفوع الاحتياطات المختلفة وعادة تمثل هذه المصادر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنك.

1.2/ المصادر الخارجية للأموال:

وتوفر هذه الأموال الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة وتتمثل هذه المصادر في:

- الأموال المودعة من قبل الجمهور
- القروض التي يحصل عليها البنك من البنك المركزي والبنوك الأخرى.
- اصدار سندات طويلة الأجل.

ثانيا: بالنسبة لجانب الأصول: يعبر هذا الجانب عن الاستخدامات المختلفة للأموال المستثمرة في البنك التجاري وهي تشغل بحسب أهميتها وهي كما يلي:

- النقدية بالخزينة ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى
- الأوراق التجارية والأوراق المالية والحسابات الجارية المدينة.
- الأصول الثابتة للبنك.

ويتم ترتيبها حسب سهولة تحويلها للنقدية وذلك نظرا للأهمية النسبية لعامل السيولة في البنوك التجارية وكما سبق وأن ذكرنا أن القروض تمثل الجانب الأكبر أو الوجه الأساسي لاستخدام أموال البنك التجاري.

وتمثل الفوائد أيضا التي تحصل عليها البنك في جانب الخصوم وذلك لتحصيل اعتمادات مفتوحة وفي جانب الأصول التزامات العملاء تظهر الاعتمادات أو خطابات الضمان.

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك.

حتى يتم التأكد من سلامة الحسابات وصحة البيانات يجب أن يكون هناك رقابة البنوك من أجل حماية أموال المودعين والمساهمين ومن أجل تحقيق الرقابة الداخلية في ا لبنوك لا بد من وجود نظام إداري كفء ونظام محاسبي سليم يستند كل منهما إلى مبادئ تحكم الرقابة الداخلية.

1 - **الرقابة الداخلية** Internal control

ونعني بالرقابة الداخلية الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله و موجوداته والتأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات ولرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزامات بالسياسات الإدارية المرسومة أي الرقابة الداخلية تشمل عمليات الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعب والاختلاس ، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة

(1) الأميرة إبراهيم عثمان ، محمود السيد السليمان ، مرجع سبق ذكره ص98.

العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة المحاسبية.[1]

2 - **التدقيق الداخلي**

يعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء المالية أو الإدارية ، وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات العامة بما يتوافق مع السياسات العامة للبنك.

ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح الذي يعمل البنك من خلاله.

ولكي يحقق التدقيق الداخلي ما تم ذكره فإنه يقوم بما يلي:[2]

1.مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط والإجراءات والقوانين.

2.مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك.

3.مراجعة نتائج البرامج والخطط والعمليات المنفذة.

4.مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي للتأكد من تنفيذ كافة الضوابط المحاسبية.

5.فحص المعلومات الإدارية والمالية بشكل مفصل سواء كان متعلقا بالعمليات ، الحسابات ، الأرصدة ، ومطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر.

6.التأكد من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها.

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ، ص436.

(2) نفس المرجع ، ص437.

خلاصة:

إن العمليات المحاسبية التي تتم خلال الأقسام ينبغي أن تكون على درجة عالية من الدقة وذلك لأهمية كل قسم من هذه الأقسام فنجد أن قسم الصندوق يعتبر القسم الأساسي في البنك لأنه بمثابة القلب بالنسبة لدورة عمليات البنك في جميع أقسامه ، وقسم الودائع مع الأقسام الأكثر تعاملا مع العملاء، ونجد أن كل هذه الأقسام يجب عليها أن تنصب في قسم واحد هو قسم المحاسبة العامة الذي يعتبر همزة وصل لكل الأقسام في البنك، ويجب على البنك أن يقوم بإعداد قوائمه المالية وحساباته الختامية في نهاية كل دورة من أجل تحديد نتيجة أعماله ولتحقيق كل هذا لابد من وجود نظام محاسبي يؤدي وظائفه بكفاءة.

الفصل الثالث :دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" وكالة سيدي لخضر "مستغانم"

تمهيد:

يلعب الجهاز البنكي دورا كبيرا في تمويل المشاريع الاقتصادية من أجل التنمية في الاقتصاد الوطني ونظرا للأهمية البالغة للجهاز اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بتنمية وإصلاح نظامها البنكي من أجل مواكبة الأنظمة البنكية المتواجدة في العالم. لأنه يعتبر الوسيط بين الاقتصاديين.

ومن بين أهم مكونات هذا النظام نجد " بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR "

وتدعيما منا للجانب النظري ارتأينا أن نخصص فصلا يتعلق بالدراسة التطبيقية من أجل إعطاء نموذج عن محاسبة البنوك والتطبيق الفعلي لها في الميدان العملي .

و سأحاول في هذا الفصل أن أقوم بتقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بصفة عامة و وكالته "بدائرة سيدي لخضر ولاية مستغانم" بصفة خاصة لمعرفة الأعمال التي يقوم بها قسم المحاسبة و الإطلاع على الدفاتر والسجلات المستخدمة بها.

المبحث الأول: تقديم البنك BADR.

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR من أهم البنوك الفاعلة في تحسين النظام البنكي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك BADR .

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R بمرسوم قرار رقم 206-82 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 و الذي نسب إليه وظيفة رسمية هي تمويل جميع المشاريع العمومية و الخاصة لقطاع الفلاحة الزراعة الصناعية، الريّ و الصيد البحري و إلى كل ما يساهم في تطوير عالم الريف.

تم تحديد مدة مزاولة نشاطه بـ: 99سنة، كما يمكن حله قبل هذه المدّة عند الضرورة.
أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية عملياً ابتداءاً من أكتوبر 1982 برأس مال يقدر ب 2.200.000.000 دج.
و في حالة خسارة ثلاثة أرباع ¾ رأس مالها الإجتماعي، مجلس الإدارة مطالب بالإعلان عن الحل المسبق للبنك. و بهذه الصيغة أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة عمومية مستقلّة (شركة ذات أسهم) و يقدر رأس مال البنك حاليا بـ:000 000 000 33 دج.

و بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 و الذي يمنح إستقلالية أكبر للجانب البنكي، ألغي نظام التخصص للبنوك و أصبح بنك الفلاحة و التنمية كغيره من البنوك يباشر مهامه المتمثلة في منح القروض و تشجيع عملية الإدخار بنوعيها بالفائدة مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع الزبائن أقل مخاطرة (الضمانات)، كل ذلك يدخل تحت سياسة البنك في التعامل مع العملاء و مدى تحقيق الإستراتيجية العامة له.
و يتوزع عبر التراب الوطني في سوق يتميز بالمنافسة الحادة بحوالي : 300 وكالة و 39 فرع عبر التراب الوطني و أكثر من 7000 إطار و عون.

كما لا يفوت الذكر أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية و نظراً لاكتسابه لأكبر شبكة من الوكالات و أكبر عدد من المستخدمين و كذلك شبكة معلوماتية فعالة في خدماتها قد تم ترتيبه من طرف مجلة قاموس البنك Bankers Almanach طبعة 2001 على أنه البنك رقم 01 على الصعيد الوطني، كما احتل المرتبة 668 عالمياً من بين 4100 بنك من مختلف الجنسيات.

- أما رأس مال هذا البنك، فهو مقسم إلى أربعة أقسام موزعة كالتالي :

-رأس المال خاص بزراعة غذائية =35 %
-رأس مال فوائد التجهيزات =35 %
-رأس مال الصناعة المختلفة =20 %
-رأس مال الخدمات =10%

المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

1 - الأهداف الإستراتيجية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

تتمثل أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية في :

- تحسين نوعية الخدمات و الصورة المميزة.
- تحسين نوعية الخدمات و العلاقات مع الزبائن.
- تغيير سلوك هيئة الموظفين.
- تكوين و تحفيز هيئة الموظفين.
- تطوير و تعميم استعمال الإعلام الآلي.
- عصرنة و تجديد ثروة البنك.

كما أنه يسعى إلى الاقتراب من زبائنه و ذلك عن طريق فتح وكالات جديدة، و تتحقق هذه الأهداف بفضل :

- إرتفاع في الموارد و بأفضل التكاليف.
- عمل ديناميكي في مجال التغطية.
- تسيير دقيق للخزينة بالدنانير و كذلك بالعملات الصعبة.
- و كذلك بفضل ذكاء مسيرتها و انسجام كل عمالها إضافة إلى إرادة و استقرار العنصر البشري و كذلك إلى الاحتراف.

2 - مهام و وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

طبقاً للقوانين و الإجراءات، يتكفل بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتطبيق الخطط و البرامج المرتقبة من خلال قيامه بـ:

- تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها.
- الإستعمال الذكي للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي و تقنياته.
- عرض منتوجات و خدمات جديدة على المدخرين وهذا في سياسته منح القروض ذات مرد ودية.

و يسعى البنك إلى تطوير طاقات معالجة المخاطرة عن طريق :

- تصفية مشاكل المالية.
- تطبيق معدلات فائدة بصفة منسجمة مع تكلفة الإيرادات.
- أخد الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانياً.
- تحسين إستقبال الزبائن و إحترامهم و الرد على طلباتهم بجدية قصد تمتين العلاقة.
- مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- العمل على حصول على الإمتيازات الجبائية.
- وضع سياسة الإتصال فعالة لتحقيق الأهداف المسطرة و ذلك بـ:
  - *إستعمال الدعم الإعلامي (جريدة، تجمعات، الإشهار، معدات سمعية بصرية).

- *تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين و إعطاء الأولية لحاملي الشهادات.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كذلك بتمويل :

- المستثمرات الفلاحية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة الحجم (EAI-EAC).

- المجموعات التعاونية.

- مزارع الخدمات و التسويق.

- مؤسسات فلاحية صناعية من كل نوع.

- قطاع الصيد البحري.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك BADR:

يرتكز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR"على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني، و هذا من أجل خدمة زبائنها أينما كانوا، حيث يبلغ عددها حوالي 300 وكالة، و لكل وكالة فروع التي تتولى مهمة التنظيم وتسيير الوكالة. و تتشكل الهيئة العليا للبنك من رئيس مدير عام و يساعده نائبان.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

الشكل (III-1):الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

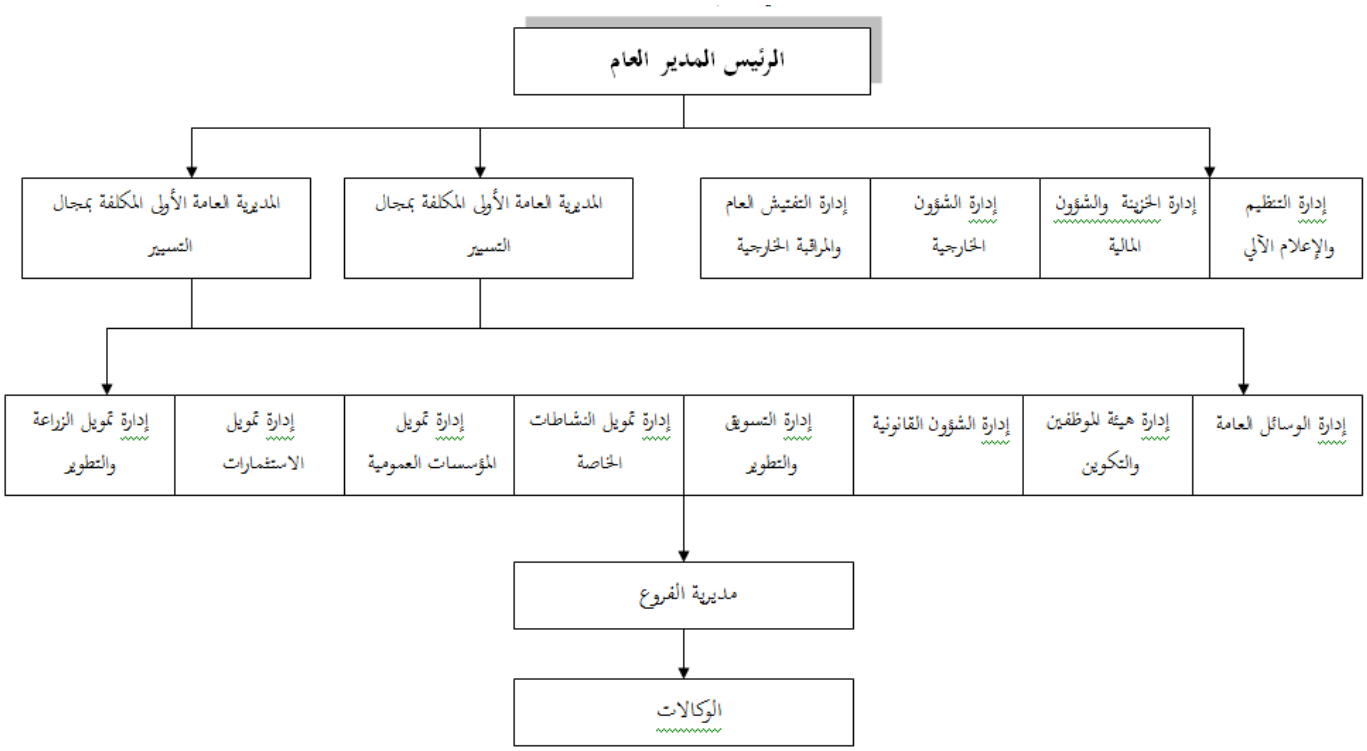

المبحث الثاني:تقديم وكالة BADR بسيدي لخضر - مستغانم.

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عدة وكالات موزعة على القطر الوطني، سندرس منها وكالة سيدي لخضر ،ولاية مستغانم.

المطلب الأول: تعريف وكالة BADR بسيدي لخضر – مستغانم .

نظرا لاحتياجات الزبائن في هذه المنطقة أقامت الدولة في أواخر 1979 بنك في سيدي لخضر تحت إسم بنك "البنك الوطني الجزائري BNA" ثم تحول إلى "بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR" وفقا للمرسوم رقم : 82-106 سنة 1982 المتضمن إنشاء بنك فلاحي و هذا التحول راجع إلى الطبيعة الفلاحية للمنطقة .
تضم الوكالة (16) موظفا منهم مديرة الوكالة و رئيس مصلحة الزبائن.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة BADR:

الشكل (III-2):الهيكل التنظيمي للوكالة BADR بسيدي لخضر-مستغانم.

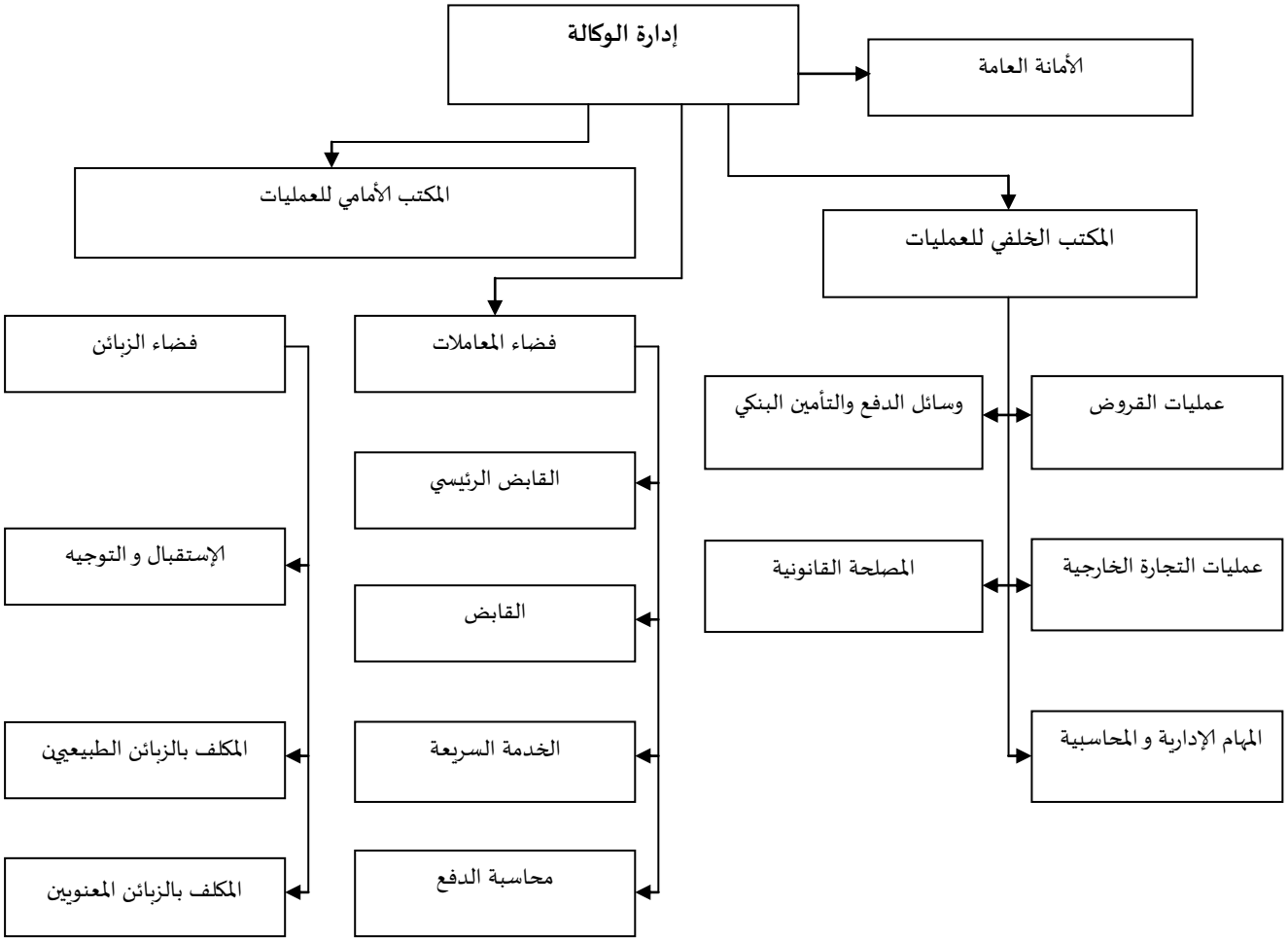

المبحث الثالث: المحاسبة في الوكالة BADR بسيدي لخضر – مستغانم.

تعتبر المحاسبة من أهم الأعمال التي تهتم بها الوكالة وذلك لما لها أهمية كبيرة في جميع البيانات والمعلومات من جميع الأقسام الأخرى الموجودة في الوكالة .

لذا تعتبر وظيفة المحاسبة من أصعب وأعقد المهام لأنها تتسم بالجدية والسر المهني أكثر من الوظائف الأخرى في الوكالة .

المطلب الأول: تعريف قسم المحاسبة بوكالة " BADR".

تعريف قسم المحاسبة:

قسم المحاسبة بالوكالة هو عبارة عن مكتب يقوم بجمع البيانات والمعلومات عن الأعمال التي تقوم بها الأقسام الأخرى ، و يقوم باكتشاف الأخطاء إن وجدت وإعادة إرسالها إلى الأقسام المعنية بالأخطاء لتصحيحها ،حيث تقوم الأقسام عند تقديم أي عملية لتسجيلها في قسم المحاسبة بتقديم وثائق خاصة بتلك العملية ، فإن لم تقدم هذه الوثائق فإن المحاسب لا يقوم بتسجيل هذه العملية .

وقسم المحاسبة لا علاقة له بالزبائن والمتعاملين مع الوكالة أو بالأحرى يتعامل معهم بطريقة غير مباشرة ، وهو عبارة عن وسيط بين الإدارة العامة للبنك والأقسام المختلفة ، وهو تابع للإدارة العامة.

مهام ووظائف القسم:

تتمثل مهام قسم المحاسبة في:

-الإطلاع على جميع العمليات الخاصة بالبنك

-مراجعة ومراقبة جميع الوثائق المحاسبية الخاصة بالبنك.

-اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في العمليات.

- إعداد كشوفات يومية وشهرية وسنوية "دورية" .

-جمع مختلف الوثائق المحاسبية من الأقسام الأخرى.

-إعداد الجداول المقاربة مع باقي البنوك.

-تحضير كافة أعمال نهاية السنة وإرسالها إلى المديرية العامة لإعداد الميزانية

- القيام بالمطابقات اليومية مع مختلف أقسام الوكالة في نهاية كل يوم.

-إعداد المركز المالي بالوكالة وتحديد رقم الأعمال الخاضع للضريبة .

-تسجيل جميع العمليات وتحديد المبالغ الخاصة بإدارة الضرائب والضمان الاجتماعي.

-إعداد كشوفات خاصة برواتب وأجور العمال .

المطلب الثاني: الدفاتر المستخدمة في قسم المحاسبة:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك بمسك الدفاتر المحاسبية التي تثبت عملياته اليومية، وتتمثل هذه الدفاتر في :

1-الجدول العام: "حركة اليومية "

نظرا لاعتماد الوكالة على وسائل الإعلام الآلي فإن العمليات اليومية لا تسجل حسب الطريقة التقليدية وإتمام تسجيلها آليا بواسطة استعمال نظام خاص بالمحاسبة، أي إعداد هذا الكشف آليا،إذ نلاحظ من خلال كشف الحركة اليومية يتم تسجيل جميع الأعمال أو العمليات التي تقوم بها الوكالة يوميا و هو يحتوي على اليوميات المساعدة للأقسام الأخرى،إذ نجد في أعلى هذا الكشف اسم البنك ورمز الوكالة و التاريخ الخاص بالعملية ، و نوع العملية إذ كانت بالدينار أو بالعملة الصعبة ، و تحت كل هذه البيانات نجد جدول يحتوي على اسم الحساب و رقم الحساب والمبلغ الدائن ورقم عملياته والمبلغ المدين و رقم عملياته و في الأسفل نجد المجموع النهائي الدائن والمدين ، و يجب أن تكون المجاميع متساوية ،حيث يتم مقارنة هذا الجدول مع جميع الوثائق والإثباتات .

2- الجدول التفصيلي :

يتم إعداد هذا الكشف بعد إعداد كشف الحركة اليومية، وهو بمثابة ملخص لكل عملية حيث يتم من خلاله متابعة ومراقبة كل عملية على حدا أي يتم إعداد ملخص لكل حساب ويمكن اعتباره دفتر أستاذ مساعد.

و نجد في هذا الكشف اسم البنك و رمز الوكالة و تاريخ العملية -اسم الحساب – نوع العملة و يجب أن يكون الموجود في نهاية الجدول مساويا للمبلغ الموجود في اليومية.

3-دفتر الأستاذ العام:

و يبين دفتر الأستاذ كل حساب من حسابات البنك المستخدمة على حدا وعادة ما يكون شهريا و يسجل فيه تاريخ العملية و الحركة المدنية و الدائنة للحساب وأيضا الرصيد القديم والرصيد الجديد له وفي أعلى الجدول تحتوي على اسم الحساب

4-ميزان المراجعة الشهري:

يتم إعداد ميزان المراجعة شهريا وهو يتضمن كافة الحسابات الموجودة في البنك وهي تحتوي على الأرصدة الجديدة مضافة إليها أرصدة الأشهر السابقة، وهو يتضمن اسم الحساب ورقم الحساب ،المبالغ المدينة والدائنة والأرصدة المدينة والدائنة، وفي أعلى الجدول يتضمن تاريخ الفترة.

5 -ميزان الراجعة السنوي:

وما يعرف أيضا بالميزانية العامة، وهو يعد من قبل المديرية العامة ولا دخل للوكالة في إعداده، حيث يقوم المحاسب بجمع جميع العمليات المتعلقة بالوكالة ويقوم بإرسالها إلى المديرية العامة من أجل إعداد الميزانية ويتم إعدادها في نهاية السنة المالية - أي دورية - وهي تحتوي على رقم الحساب واسم الحساب والأرصدة الدائنة والمدينة وفي نهاية الجدول يتم إعداد الرصيد النهائي .

المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية الخاصة بالوكالة في نهاية السنة.

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى جميع الأعمال المحاسبية التي يقوم بها المحاسب في الوكالة من خلال إعداده للجداول المقاربة وإعداد القوائم المالية في نهاية الدورة المالية.

إعداد الجداول المقاربة:

يعتبر جدول المقاربة بمثابة المقاص ة التي تتم في البنك المركزي بين البنوك ويتم استخراج كافة الحسابات الخاصة ببيان البنوك .

القوائم المالية الخاصة بالوكالة :

1-جدول حسابات النتائج.

يتم إعداد جدول حسابات النتائج بعد الانتهاء من كافة المراحل المحاسبية والتي تتمثل في التسجيل المحاسبي في اليومية العامة للوكالة و الترحيل إلى دفتر الأستاذ و إعداد ميزان المراجعة قبل و بعد الجرد ، حيث يتم إعداده من خلال ترحيل جميع الأرصدة الدائنة و المدينة الخاصة بحسابات التسيير و التي تتضمن حسابات النفقات(الصنف 06) وحسابات الإيرادات (الصنف 07)،و بالتالي يمكن من خلال جدول حسابات النتائج تحديد كافة النتائج الجزئية و النتيجة الإجمالية .

و فيما يلي سأحاول إعداد جدول حسابات النتائج لوكالة BADR بسيدي لخضر و استخراج نتيجتها ،وذلك إنطلاقا من ميزان المراجعة بعد الجرد لسنة 2012 الذي أعد من قبل المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول (III-1):جدول حسابات النتائج

رقم لحساب	إسم الحساب	مدين débit	دائن crédit
70000	فوائد على السحب المرخص		195751.34
70005	-		172342.50
70202	فوائد على حسابات جارية		18581833.33
70203	فوائد على حسابات تجارية		108576.64
70204	فوائد على الحسابات العادية		261009.37
70205	فوائد على خصم الأوراق التجارية		103389.16
70208	فوائد على القروض		587612.15
70218	-		9290732.45
70220	فوائد على الضمانات القطاع العام		655571.91
70221	فوائد على الضمانات القطاع الخاص		26035.89
70260	فوائد على التأخير		909200.00
70290	عمولات على الحساب		808715.62
70291	عمولات على التجارة الخارجية		95550.00
70292	عمولات على الصندوق		103400.00
70293	عمولات على الصرف		506250.00
70294	عمولات على التسيير		6000.00
70299	عمولات أخرى		452478.97
70390	عمولات على السندات		65000.00
70440	مكافآت		110301.24

70600	عمولات على أسعار الصرف		919352.15
70712			746468.07
70713			729107.03
70820			7015.00
60100	فوائد ممنوحة للبنك المركزي	11645.94	
60110	نفقات ممنوحة للبنك المركزي	3893.02	
60190	عمولات على العمليات	2400.00	
60220	فوائد على حساب التوفير الدفتري	3722.08	
60251	فوائد على سندات الصندوق الخاص	2993018.05	
60600	نفقات على العمليات المالية	57847.06	
60831	نفقات التحصيل	37700.00	
60832	مصاريف نقدية	17615.00	
80	الناتج البنكي الصافي		25362689.71
80	الناتج البنكي الصافي		25362689.71
76010	مداخيل السندات		35660.00
62430	تأجير الآلات والمعدات	3000	
62490	تأجيرات أخرى	740	
62500	مصاريف النقل	10540	
62600	لوازم أخرى	71552	
62610	تأجير وسائل النقل	191547	
62620	مستندات	7770	
62630	إتاوات	398447.59	
62640	مصاريف المعارض الإقتصادية	401750	
62810	مصاريف الإعتماد	44550	
62820	مصاريف الهاتف	452049	
62830	مصاريف الفاكس والتلغراف	208988.28	
62900	الأوراق المستعملة	346140.30	
62901	لوازم الإعلام الآلي	59127.80	
62902	لوازم المكتب	50544.66	
62903	الوقود والبنزين	112831.20	
62904	أجور الموظفين	10000	
62910	مصاريف مهمة السفر	72584	
62911	مصاريف الإقامة	157405.50	

62920	مصاريف الاستقبال و الاستضافة	382363.81	
62921	مصاريف أخرى للاستقبال	57995	
62960	صيانة وإصلاح الأثاث	687544.50	
62961	صيانة المعدات	274929.17	
62962	صيانة وسائل النقل	34244.48	
63970	ساعات	220	
63500	إشتراكات اجتماعية	14800	
63800	مصاريف أخرى للتكوين	142000	
64100	الرسم على النشاط المهني والتجاري	432084.92	
64200	ضرائب ورسوم أخرى	5805.00	
64900		39976.59	
66000	التأمين على المعدات	20516.59	
66010	التأمين على الأثاث	4620	
66020	التأمين على السيارات	24023.94	
66030	التأمين العام البنكي	99364.36	
83	نتيجة الإستغلال		20578194.02
79600	إدارات سابقة		8755.16
79800	إدارات إستثنائية		46570.40
79900	تعويضات		194564.97
69600	تكاليف سابقة	614529.85	
69700		12505.09	
69800	تكاليف استثنائية	9896.31	
84	نتيجة استثنائية	307040.72	
83	نتيجة الإستغلال		2057819.02
84	نتيجة استثنائية	307040.72	
88	نتيجة النشاط		20191153.3

المصدر: بتصرف الباحث.

من خلال حسابات النتائج نلاحظ أن وكالة "BADR" تعتمد على إيراداتها بدرجة كبيرة على إيرادات الاستغلال المصرفي (البنكي) ح/70 و الإدارات المختلفة ح/76 ضئيلة جدا ، أما بالنسبة للإيرادات الإستثنائية فهي موجودة مقارنة بالسنوات السابقة حيث نجد من في سنة 2002 الإدارات الإستثنائية معدومة ، حسب ما تبين لنا من خلال الوثائق الموجودة في قسم المحاسبة الخاصة بكل سنة مالية .

أما النفقات فهي موزعة على كل الحسابات .

بالإضافة نلاحظ أن نتيجة النشاط هي موجبة أي ربح بالنسبة للوكالة .

2-إعداد الميزانية :

إن ميزانية الوكالة لا تختلف فهي تحتوي على جانب الأصول وجانب الخصوم ، والفرق بين الأصول والخصوم يمثل نتيجة الدورة ، وتترتب الأصول في ميزانية حسب سهولة تحتويها إلى نقدية ، أما الخصوم فترتب حسب آجال استحقاقها .

ولإعداد ميزانية الوكالة يجب الإعتماد على ميزان المراجعة الخاص بها بعد الجرد لسنة 2012 .

الجدول (III-2):الميزانية الختامية لسنة 2012/12/31

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ
10010	صندوق النقد	81 691.96
10012	صندوق الشيكات	395 000
11010	بنك الجزائر	487 933.71
11910	حساب جاري بريدي	579 889.71
12020	خزينة الولاية	17 066 734.94
12101	البنك الوطني الجزائري	13 033 051.04
12102	القرض الشعبي الجزائري	63 564.35
12103	بنك التنمية المحلية	18 234 564.81
12104	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	59 409 701.58
20020	قروض قصيرة الأجل	3 078 957.00
20030	قروض طويلة الأجل	2 409 805.22
20312	حساب القطاع الخاص	489.000.00
20313	قروض متوسطة الأجل	5 654 237
20315	القرض الإستهلاكي	13 428 524.52
20335	حقوق تحت الطلب	6 587 498.43
20490	حقوق تجارية	3 484 310.12
26001	أموال بالدينار	112 860.08
26003		64 155 758.94
26006	قيمة غير محتملة	275 333.33
26009		9 704 929.30
26021		266 010.01
28010	حسابات خاصة بالمنازعات	502 138.87
32020	شيكات مأخوذة للخصم	4 715 404.34
32030		585 994.75
34001	تسبيقات	230.00
34023	TVA.مسترجع	29 840.89

34047	ضرائب على عوائد التوفير	207 816.24
35111	وثائق عادية	161 372.17
35112	وثائق المبالغ والشيكات	157 775.14
36700	نواتج للقبض	701 750.00
37391	التقاعد والمنح	7 418 100
39825		59 139.13
41550	درجات آلية	10 850
42010	أراضي	123 514.15
42011	أدوات التركيب	27 118 219.80
42013	تجهيزات المكتب	9 295 248.46
42015	معدات نقل	926 538.46
42016	معدات وأدوات	10 800 038.50
42017	معدات وأدوات	6 050 406.04
42018	معدات	885.00
42113	أثاث عادي	357 676.00
42820	أدوات الإعلام الآلي	1 043 400.20
880	النتيــجة	20191153.3
	المجموع	298066279.6

النتيجة = مجموع الخصوم – مجموع الأصول .

277875126.3-298066279.6=20191153.3

نلاحظ أن نتيجة الوكالة هي نتيجة موجبة أي بمعنى ربح بالنسبة للوكالة،ولكن هذا لا يعني أن تكون نتيجة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR" نتيجة أيضا موجبة ،فقد تكون سالبة لأنه لا يمكن أن تكون الوكالات الأخرى قد حققت أرباح مثل هذه الوكالة .

و نجد أن ح/ 56 رأس مال البنك لا يظهر في ميزانية الوكالة لأنه حساب خاص بالبنك أي خاص بكافة وكالات البنك،و بالتالي يظهر في ميزانية البنك الموجودة في المديرية العامة .

*كما يقوم في نهاية السنة المالية المحاسب في الوكالة بمهام غير التي ذكرت سابقا وهي:

- إثبات وضعية كل حساب بالوثائق المحاسبية وفق ملف خاص بكل حساب، حيث هذا الملف تودع فيه كافة المبالغ الخاصة بهذا الحساب خلال السنة المالية و في نهاية الجدول يبين لنا الرصيد النهائي لهذا الحساب في 2012/12/31.

-إثبات كافة الحسابات والوثائق في مستند خاص .

-إثبات حالة الصندوق

خلاصة:

يتضح لنا جليا من خلال هذا الفصل التطبيقي أن البنوك الجزائرية بصفة عامة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بصفة خاصة يقسم إلى مديرية عامة موجودة في المقر الرئيسي للبنك ومديريات جهوية و وكالات،حيث أن الوكالة هي التي تقوم بالتعاملات المباشرة مع الزبائن في حين يتمثل أعمال المديرية العامة والمديريات الجهوية بالمراقبة والتنظيم .

و وكالة BADR بسيدي لخضر –مستغانم- كغيرها من الوكالات الأخرى فهي تعتمد على الإعلام الآلي لتسجيل عملياتها المحاسبية في الدفاتر والسجلات،وكذا إرسالها إلى المديرية العامة من أجل إعداد القوائم المالية في نهاية السنة والمتمثلة في جدول حسابات النتائج و الميزانية الختامية لأن الوكالة لا تقوم بالتسويات الجردية و ليست المسؤولة عن دراسة الإهتلاكات و المؤونات .و إنما هذا من مسؤولية المديرية العامة .

خاتمة:

و في الأخير نستخلص أن النظام البنكي هو الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي الوطني والتنمية الاقتصادية للمجتمع ككل لذا يجب الاهتمام به بحيث تقوم الهيئات المكلفة بذلك بالإصلاحات النقدية والمالية الخاصة به لأن من ميزات اقتصاديات الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في وجود نظام بنكي لا يتماشى مع التطورات المرفقة لسياسة الإصلاحات، لذلك فإن برنامج الإصلاح الهيكلي يكمن في تحسين نظام الأجهزة المصرفية، و'إدخال إصلاحات عصرية تتماشى مع المقياس العالمية، ومن أهم الإصلاحات نجد تعزيز المنافسة في النظام المصرفي واستخدام أنظمة جديدة للأسواق المالية.

حيث أن الجزائر واحدة من بين الدول التي أخذت على عاتقها بعض هذه الإصلاحات، والتي نجد من بينها إصلاح المنظومة المالية من خلال انتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق هذا ما جعلها تدخل إصلاحات حول النظام المالي والنقدي والذي مس بالأخص إصلاح القطاع البنكي.

إلا أننا نجد رغم كل هذه الإصلاحات التي قامت بها السلطات وتحقيقها لعدة عناصر على المستوى المالي الجزائري استقلالية البنوك،لا تزال تعاني من بعض النقائص مثل قضية البنك الخليفة، خصوصا وأن الجزائر في ظل الشراكة الخارجية وفي طريقها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.

وبذلك فإن تطبيق المحاسبة في مثل هذه المنشآت المالية لها أهمية كبيرة في مجال جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم العديد من القرارات الإدارية الراشدة والصحيحة، لكون المحاسبة رافد ورئيسي من روافد نظم المعلومات الإدارية في أي منشأة خاصة البنوك منها.

لذا فمحاسبة البنوك تتطلب فهما عميقا وخاصا لطبيعة العمليات المالية التي تقوم بها البنوك ذلك لإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية من أجل تحديد المركز المالي للبنك ومعرفة نتيجة أعماله.

الاستنتاجات المستخلصة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لأعمال البنك المحاسبية ، و دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بسيدي لخضر- مستغانم- استخلصت ما يلي:

- البنك هو مؤسسة مالية عمومية يقوم بقبول الودائع من الذين لديهم فائض عن حاجاتهم ويقوم هو بإقراضها إلى الآخرين للاستفادة منها.
- يقوم البنك بقبول جميع أنواع الودائع من عملاءه حيث يعتمد على هذه الودائع في تمويلاته ومشاريعه الاستثمارية.
- تتوزع موارد البنك المالية حسب استخداماتها حين تندرج تنازليا على درجة سيولية وتصاعديا حسب معدلات ربحيتها.
- تختلف النظم البنكية من بلد لآخر حسب النظام السائد والمطبق في البلد، وحسب القوانين المالية السارية فيه.
- تكمن أهمية البنك المركزي في الإشراف والرقابة على باقي البنوك.
- النظام المحاسبي يعد هو الركيزة الأساسية لتسجيل جميع العمليات المالية التي يقوم بها البنك محاسبيا.

- كل قسم من أقسام البنك له دفاتر و مستندات خاصة به و ذلك بحسب طبيعة العمليات التي يقوم بها كل قسم.

- يعد قسم المحاسبة العامة هو القسم الذي تنصب فيه جميع أعمال الأقسام، حيث يقوم النظام بتجميع العمليات و إخراجها علة شكل دفتر يسمى حركة اليومية بالإضافة إلى كل هذا نجد أن البنك BADR لديه نظام معلوماتي يعتمد على الإعلام الآلي بدرة أولى كما لديه عدة نقاط قوة منها :

- وجود شبكة معلوماتية متكاملة .
- وجود إدارة كفؤ و مؤهلة و ذات درجة عالية من الاحترافية.
- وجود اتصال عمودي و أفقي فعال بين الموظفين.

قائمة المراجع:

الكتب:

- أحمد فريد مصطفى،سمير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعية، 2000.
- أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، مصر،دار الجامعة، 2003.
- أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة ، محاسبة المنشآت المالية " تصميم النظام المحاسبي "، لبنان، دار النهضة العربية، 1986.
- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ط1،بيروت،دار النهضة العربية، 1996.
- أميرة إبراهيم عثمان، محمد عباس البدوري،النظم المحاسبية الخاصة ،الإسكندرية ،مطبعة الإنتصار ،2000.
- خالد أمين عبد الله ،العمليات المصرفية ، ط1، عمان ،دار وائل للنشر ،1998 .
- رشاد العصار، رياض الحلي، نقود البنوك، الأردن، دار الصفاء للنشر، 2000.
- زياد سليم رمضان،إدارة الأعمال المصرفية ،الجامعة الأردنية، ط6،عمان،دار الصفاء للنشر،1997 .
- شاكر القزويني،محاضرات في إقتصاد النقود، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- طاهر لطرش،تقنيات البنوك، الجزائر ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 .
- عبد الحليم كراجة،محاسبة البنوك، الأردن،دار الصفاء للنشر،2000.
- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2002.
- عبد الله نعمت جعفر،محاسبة المنشآت المالية، عمان، دار الحنين، 1997.
- غسان عساف،ابراهيم علي عبد الله، فائق نصار إدارة المصارف، ط1،عمان، دار النشر للطباعة ، 1993.
- فائق شقير، محاسبة البنوك، ط 1، عمان، دار المسرة للنشر والتوزيع ، 2000.
- فلاح حسني ،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك "مدخل إستراتيجي معاصر"،عمان، دار وائل للنشر، 2000.
- فؤاد توفيق يسين- أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، عمان، دار البازوري العلمية، 1996.
- محفوظ أحمد جودة، زياد سليم رمضان، إدارة البنوك (مدخل كمي)، الجامعة الأردنية، الأردن، دار الصفاء للنشر ، 1996.

- محمود ابراهيم عبد السلام، مبادئ المحاسبة المالية، الجزءالاول ، مصر ، مكتبة الاشعاع الفنية ، 1999.
- منير إبراهيم الهندي،إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)،ط 3،مصر ،المكتب العربي الحديث، 2000.

الرسائل الجامعية:

- راحو خودة، تقنيات البنوك والقرض الفلاحي، مذكرة ليسانس، المدية ،المركز الجامعي ، تخصص مالية ،دفعة 2003.
- لمداني ربيعة، النظام المصرفي الجزائري وقروض الإستغلال،مذكرة ليسانس، جامعة البليدة، معهد علوم الإقتصاد ، دفعة 2005.
- أمال يرقي،سعاد غربي،أمينة سطوطح،النشاط المصرفي الجزائري،مذكرة تخرج ليسانس، المدية،المركز الجامعي، 2003.

القوانين و المراسيم:

- قانون رقم 62 /114 المؤرخ في 1962/12/2 المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري.
- المرسوم رقم 206/28 المؤرخ في 1982/03/13 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- قانون رقم 66 /178 الصادر في 13 جوان 1966المتضمن تأسيس بنكB N A البنك الوطني الجزائري.
- المرسوم رقم 66 /366 المؤرخ في1966/12/29 المتضمن إنشاءCPA القرض الشعبي الجزائري.

ملخص:

تلعب البنوك دورا هاما في المجال الاقتصادي و في إحياء الاقتصاد الوطني، حيث لها دور رئيسي يتمثل في القيام بمهمة الوساطة بين المودعين (المدخرين) وبين المقترضين، وبالرغم من وجود وسطاء آخرون إلا أن البنك يعد الأفضل منهم جميعا، و ذلك لأنها تتعامل مع الأفراد و المؤسسات الكبرى و الشركات الوطنية و الأجنبية، حيث تعتمد البنوك على المحاسبة بشكل كبير، حيث أن العمليات المحاسبية التي تتم خلال الأقسام ينبغي أن تكون على درجة عالية من الدقة وذلك لأهمية كل قسم من هذه الأقسام فنجد أن قسم الصندوق يعتبر القسم الأساسي في البنك لأنه بمثابة القلب بالنسبة لدورة عمليات البنك في جميع أقسامه ، وقسم الودائع مع الأقسام الأكثر تعاملا مع العملاء، ونجد أن كل هذه الأقسام يجب عليها أن تنصب في قسم واحد هو قسم المحاسبة العامة الذي يعتبر همزة وصل لكل الأقسام في البنك، ويجب على البنك أن يقوم بإعداد قوائمه المالية وحساباته الختامية في نهاية كل دورة من أجل تحديد نتيجة أعماله و لتحقيق كل هذا لابد من وجود نظام محاسبي يؤدي وظائفه بكفاءة.

كما لاحظنا في الفصل التطبيقي أن البنوك الجزائرية بصفة عامة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بصفة خاصة يقسم إلى مديرية عامة موجودة في المقر الرئيسي للبنك ومديريات جهوية و وكالات،حيث أن الوكالة هي التي تقوم بالتعاملات المباشرة مع الزبائن في حين يتمثل أعمال المديرية العامة والمديريات الجهوية بالمراقبة والتنظيم .

و وكالة BADR بسيدي لخضر –مستغانم- كغيرها من الوكالات الأخرى فهي تعتمد على الإعلام الآلي لتسجيل عملياتها المحاسبية في الدفاتر والسجلات،وكذا إرسالها إلى المديرية العامة من أجل إعداد القوائم المالية في نهاية السنة و المتمثلة في جدول حسابات النتائج و الميزانية الختامية لأن الوكالة لا تقوم بالتسويات الجردية و ليست المسؤولة عن دراسة الإهتلاكات و المؤونات ،و إنما هذا من مسؤولية المديرية العامة .

Résume :

Les banques jouent un rôle important dans le domaine économique et dans la relance de l'économie nationale, qui a un rôle essentiel est de mener à bien la tâche de médiation entre les déposants (épargnants) et les emprunteurs, bien qu'il existe d'autres courtiers, mais la banque est le meilleur de tous, et parce qu'ils traitent avec des individus et grandes institutions et entreprises nationales et étrangères, où les banques dépendent fortement de la comptabilité, puisque les opérations comptables qui ont lieu à travers les sections devrait être un haut degré de précision l'importance de chacune de ces sections, nous constatons que la section Fonds est la partie principale de la banque, car il sert pour l'oncle du cycle cardiaque Lei Banque dans tous ses départements, et les dépôts de service avec le plus en contact avec les sections des clients, nous constatons que toutes ces sections doivent être centrées dans une section est le service de la comptabilité générale, qui est un point focal pour toutes les sections de la banque, et la banque doit préparer ses états financiers et les comptes définitifs à la fin de chaque session afin de déterminer le résultat de son travail et de réaliser tout cela doit être l'existence d'un système comptable exerce ses fonctions de manière efficace.

Comme il est indiqué dans le chapitre appliqué que les banques algériennes en général et la Banque de l'agriculture et du développement rural en particulier, est divisé en une direction générale au siège de la Banque et des directions régionales et des organismes, comme l'agence fait des transactions directes avec les clients tout le travail de la Direction générale Directions régionales la surveillance et de la réglementation

l'agence BADR Sidi LAKHDAR -MOSTAGANEM- Comme d'autres organismes, ils comptent sur les médias automatisés pour enregistrer les opérations comptables dans les livres et registres, ainsi que d'être envoyé à la Direction générale de la préparation des états financiers à la fin de l'année et des comptes de résultats et le tableau final du budget parce que l'agence ne ajustements inventaire et n'est pas responsable du amortissement d'étude et l'approvisionnement. Et mais cela est de la responsabilité de la Direction générale.